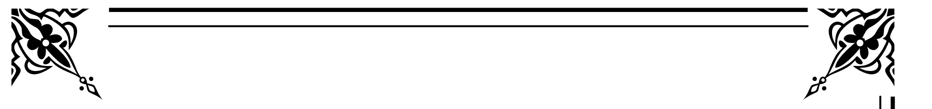

شرح
خلاصة المنطق
للشيخ الدكتور عبد الهادي
الفضلي
شرح
الشيخ رمزي القرعاوي



شـــرح
خلاصـة المنطـق

للشيخ الدكتور عبد الهادي الفضلي رحمه الله تعالى

بقلم

الشيخ رمـزي القرعـاوي







بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين وأفضل الصلوات وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين محمد وآل بيته الطيبين الطاهرين

وبعد لما كانت دراسة مجموعة من خلاصات العلوم ، والمتون المختصرة تمثل الخطوة الأولى لطالب العلم الحوزوي في مسيرته العلمية المباركة ، ولأهمية هذه الخطوة في تحديد خيارات الطالب أولاً ، من تشجيعه على الاستمرار في هذا الطريق الشريف أو العزوف عنه ـ لا سامح الله ـ لما يجده البعض من صعوبة في فهم هذه العلوم في أول مسيرته العلمية ، ولما تكونه من أساس يعين الطالب في تكامله العلمي في الدراسات اللاحقة ثانياً ، ولما لاحظته ـ بحسب تتبعي ـ من عدم الاهتمام من قبل الشارحين للكتب المنهجية - أيدهم الله تعالى - بكتابة شروح لمواد هذه المرحلة رغم أهميتها ، إذ تطرح في مجلس الدرس في بعض الأحيان بطريقة فوق مستوى الطالب واستعداده مما يؤدي إلى عزوف البعض عن الدراسة ، وتشويش أذهان البعض الآخر ، في حين أن المقصود من هذه المرحلة هو تكوين فكرة إجمالية عند الطالب عن المواد التي سيدرسها لاحقاً مع ترك الخوض في التفصيلات إلى المراحل اللاحقة .

لهذا فقد عقدت العزم متوكلاً على خير معين (عز اسمه) على كتابة مجموعة من الشروح لهذه المرحلة ، أحرص فيها أن يكون الطرح بصورة واضحة ، وبلغة سهلة سلسة خالية من التعقيد والاصطلاحات إلا ما دعت إليه ضرورة الشرح فأبين حينها تلك المصطلحات بطريقة تنسجم مع مستوى الطالب في هذه المرحلة ، مكثراً من أيراد الأمثلة التي توضح المطلب ، وصناعة المخططات التوضيحية التي تعين الطالب على فهم المطلب وحفظه .

فبدأت بكتابة شرح لرسالة المسائل المنتخبة لآية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني - حفظه الله تعالى - ، وقد أكملت منه الجزء الأول بعون الله

تعالى ، وهذا هو الكتاب الثاني من هذه السلسلة وهو شرح لكتاب خلاصة المنطق لسماحة الشيخ الدكتور عبد الهادي الفضلي - رحمة الله تعالى - ، وقد سرت فيه على الخطة التي بينتها من التيسير والتسهيل مع عدم الإخلال بالمحتوى العلمي بحسب المستطاع .

وأسأل الله تعالى أن يوفقني لكتابة سائر الشروح لهذه المرحلة خدمة لطلبة العلم وتشجيعاً لهم على الخوض في بحر العلم الزاخر ، وأرجو من الله تعالى أن ينظر بعين القبول لجهدي المتواضع هذا ، وبضاعتي المزجاة إنه أكرم مأمول وأوسع مقصود ، وأخيراً أرجو ممن يستفيد من هذا الشرح ـ ولو يسيراً ـ أن لا ينساني و والديَ من صالح الدعاء ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه محمد وآل بيته الطيبين الطاهرين

رمــزي عبد مسلم القرعــاوي

كربلاء المقدسة

الرابع والعشرين من رمضان ١٤٣٨هـ

(**المقدمة**)

علـم المنطـق

اعتاد المؤلفون في العلوم أن يستهلوا مؤلفاتهم بكتابة مقدمة يتناولون فيها مجموعة من الأبحاث (تعريف العلم ، موضوع العلم ، فائدة العلم) ، وفائدة هذه المقدمة أنها تجعل شروع الطالب في دراسة ذلك العلم على بصيرة ، فيعلم ما هو العلم الذي يدرسه ، وما هي الموضوعات التي يتناولها هذا العلم بالبحث ، وما هي الفائدة التي تترتب على دراسة هذا العلم ، فهل هي فائدة تستحق هذا العناء الوقت الذي يبذل في دراسة هذا العلم أو لا ؟

فالمقدمة بمثابة الدليل الذي يعطى للسائح الذي يزور بلدة لم يزرها من قبل ، فإنه يولد لديه فكرة إجمالية عن تلك البلدة ومرافقها والأماكن التي يمكنه الاستفادة منها ، فلا شك أن حال هذا السائح سيكون أفضل في تجواله فيها من السائح الذي لا يملك دليلاً سياحياً عنها.

تعريف علم المنطق: هو علم يبحث عن القواعد العامة للتفكير الصحيح.

بيان ذلك:

إن الله تعالى خلق الإنسان وأعطاه نعمة العقل والتفكير ، فالإنسان مخلوق مفكر ، فهو يخوض بفكره في كل مجالات الحياة العلمية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، و....الخ ، وهذا النشاط الإنساني الجليل ـ التفكير ـ لابد له من قواعد تضبطه ويسير عليها لأن الخطأ في التفكير قد يؤدي في بعض

الأحيان إلى نتائج وخيمة ، ولكن قواعد التفكير الصحيح تارة تكون محصورة في جانب من الجوانب أو تخص علماً من العلوم كما في الرياضيات مثلاً فإنها تعطي قوانين للتفكير ولكن بما يخص مجال الرياضيات فلا يمكن الاستفادة من تلك القوانين في غيرها من المجالات إلا بمقدار ضيق ، فكل علم من العلوم يوفر قواعداً تخص ذلك العلم .

أما المنطق فهو علم يوفر قواعد عامة يمكن تطبيقها في كل العلوم وفي كل مجالات التفكير ، فمثلاً المنطق يعلمنا كيف نعرف الأشياء بطريقة صحيحة ، وهذه قاعدة عامة يمكن تطبيقها والاستفادة منها في جميع العلوم ، فكلما احتجت إلى تعريف شيء في أي علم من العلوم ، كان بمقدورك أن تطبق القواعد التي دونت في علم المنطق لإنشاء التعريف الصحيح لذلك الشيء ، وهكذا في باقي القواعد المنطقية فهي لا تختص بعملية تفكير دون أخرى ، ولهذا فإن جميع العلوم تحتاج إلى المنطق لأن عمليات التفكير تحصل في جميع العلوم والتفكير يحتاج إلى قواعد تضبطه ، والذي يوفر القواعد العامة للتفكير الصحيح هو المنطق ، ومن هنا سمي المنطق بخادم العلوم.

موضوع علم المنطق: هو التعريف والاستدلال ومناهج البحث.

بيان ذلك:

موضوع كل علم: هو المحور الذي تدور حوله مسائل ذلك العلم فمثلاً مسائل علم النحو:

١ – الفاعل مرفوع ، ٢ – المفعول به منصوب ، ٣ – المضاف إليه مجرور ، ....الخ

وإذا لاحظنا (الفاعل ، والمفعول به ، والمضاف أليه) نجد أنها كلمات ، فالفاعل كلمة ، والمفعول به كلمة ، والمضاف إليه كلمة .

فالمسائل السابقة كانت جميعاً تدور حول الكلمة ، وعلى هذا فإن المحور الذي تدور حوله مسائل علم النحو هو الكلمة فتبين أحكامها من حيث البناء والإعراب ، ولهذا يقال: إن موضوع علم النحو هو الكلمة.

فما هو المحور الذي تدور حوله مسائل علم المنطق ؟ وبعبارة أخرى ما هو موضوع علم المنطق ؟

إن موضوع علم المنطق هو ثلاثة أشياء:

١ – **التعريف:** فعلم المنطق هو الذي يعلمنا كيف نعرف الأشياء تعريفاً صحيحاً يكشف عن حقيقتها أو يميزها تميزاً تاماً عما عداها. يبين لنا أنواع التعريفات ، وأي تلك التعريفات مقدم على البعض الآخر ، وما هي الشروط التي يجب توفرها في التعريف لكي تتحقق الغاية من التعريف وهي بيان الحقيقة الشيء أو تميزه عما عداه.

فعلم المنطق لا يعرف الأشياء بل يعطينا القواعد العامة التي يجب إتباعها عندما نعرف الأشياء ، إذا أردنا أن نعرف النبوة مثلاً في علم العقائد ، فليس مهمة المنطق أن يأتي ويقول مثلاً:

النبوة : وظيفة إلهية وسفارة ربانية يجعلها الله تعالى لمن ينتجبه من عباده الصالحين.

لا أبداً فهذه مهمة المتخصص في علم العقائد ، بل المنطق يقول لمن أراد أن يعرف شيئاً ما : إذا أردت بيان حقيقة الشيء فعليك أن تأتي بالجنس والفصل القريبين لذلك الشيء ، ويشرح له ما المقصود من الجنس والفصل القريبين ، وإذا أردت أن تميز الشيء تميزاً تاما عما عداه فيمكنك أن تعرفه بواسطة

الخاصة ، ويبين له المقصود من الخاصة .فالمنطق لا يعرف الأشياء بل يعلمنا كيف نعرف الأشياء.

٢ – الاستدلال: القسم الثاني من التفكير هو الاستدلال أو إقامة الدليل على الفكرة التي نريد أن نثبتها للغير أو إقامة الدليل على بطلان الفكرة التي نريد نفيها ، والمنطق أيضاً يعالج هذه الناحية من التفكير ، فيبين لنا طرق الاستدلال ، والقيمة العلمية لكل طريق من تلك الطرق فبعضها تعطي نتائج يقينية وبعضها تعطي نتائج ظنية ، فيرشدنا إلى الطريق الأصلح لنسلكه في الاستدلال بما يناسب نوع الفكرة التي نريد إثباتها أو نفيها ، والشروط التي يجب توفرها في كل طريق لكي يكون الاستدلال صحيحاً ويوصل إلى نتائج صحيحة تمنع الذهن عن الوقوع في الخطأ عند العملية الفكرية.

٣ – مناهج البحث: كل باحث يريد سبر أغوار البحث العلمي والولوج في خضم بحره لابد أن يلتزم بطريقة علمية تساعده في تنظيم أفكاره والوصول إلى نتائج مثمرة وبناءة في عملية البحث ، وهذه الطريقة العلمية في البحث هي ما يطلق عليها مناهج البحث العلمي ، وهي مناهج متعددة تختلف باختلاف مجالات البحث في العلوم المختلفة ، وعلم المنطق هو من يوفر للباحث منهج البحث الذي يبعد بحثه عن العقم (أي عدم الخروج بنتائج جيدة للبحث) ، ويجنب جهوده من الضياع هباءً ، أو الوقوع في نتائج غير صحيحة.

فائدة علم المنطق:

لعله مما تقدم بيانه اتضحت أهمية علم المنطق بالنسبة للعلوم وللتفكير البشري بصورة عامة ، ونحن نكتفي هنا بما ذكره المصنف رحمه الله تعالى ، إذ بين فائدة علم المنطق بأسلوب جميل واضح لا يحتاج مزيداً من الشرح.

(المصطلحات العامة)

(العلـم)

العلم : هو انطباع صورة الشيء في الذهن .

بيان مفردات التعريف:

الصورة : هي كل ما تأتي به الحواس وينطبع في الذهن سواء كانت الحواس الظاهرية (الخمسة البصر والسمع والشم واللمس والذوق) أو كانت حواس باطنية (كالحواس التي من خلالها نعلم بأننا جائعين أو أننا نتألم ...الخ) فينطبع في الذهن صور المرئيات وصور المشمومات من روائح طيبة وغيرها وصور المذوقات من طعوم مالحة وحلوة و .....وهكذا .

فأن هذه الصور تنطبع في الذهن ويعبر عنها بالصور الذهنية ، العقل يتعامل مع هذه الصور ومن خلال علمه بها يعلم بالأمور الخارجية (أي الأشياء الموجودة في العالم الخارجي المحسوس) لذا يعبر عن هذه الصور بالمعلوم بالذات ويعبر

عن الأشياء الخارجية معلوم بالعرض ، فبسبب علمنا بصورة حرارة النار أصبحنا عالمين أن النار الموجودة في الخارج حارة وإلا فإن النار الخارجية هذه التي نطبخ عليها ونتدفأ بها لا يمكن أن تحضر في الذهن ـ وإلا للزم عند تصور النار يحترق الذهن ـ بل صورتها هي التي تحضر في الذهن .

الانطباع : إن انطباع الصور الذهنية في الذهن يشبه انطباع الصور في المرآة . ولكنه يختلف عنه من جهات :

١. إن الصور التي تنطبع في المرآة هي الصور المرئية فقط ، في حين إن الصور الذهنية التي تنطبع في الذهن اعم من ذلك إذ تنطبع صور الروائح وصور الملموسات (صور النعومة و الخشونة وغيرهما) وصور الأصوات ....الخ وكذلك تنطبع في الذهن صور الأشياء غير المحسوسة كالخوف والفرح والحزن والحب والكره .....الخ .

٢. إن صور الأشياء التي تنطبع في المرآة تزول بمجرد زوال الأشياء من أمام المرآة ، بينما الصور الذهنية تبقى منطبعة في الذهن حتى بعد زوال الأشياء عن الحواس فصور الأصوات مثلاً تبقى في الذهن حتى بعد أن يصمت المتكلم أو ينقطع مصدر الصوت ، وصور المذوقات تبقى في الذهن حتى بعد انقطاعنا عن تناول الطعام وهكذا باقي الصور الذهنية ؛ ولهذا نبقى نتذكر الأشياء بعد زوالها بينما المرآة لا يمكنها تذكر الأشياء.

٣. سعة المرآة ليست كسعة الذهن فلو قرَبنا شيئاً للمرآة لامتلأت المرآة بصورة ذلك الشيء ولم تعد بإمكانها أن تنطبع فيها صورة أخرى ، بينما الذهن سعته أكبر بكثير جداً إذ يمكن انطباع عدة صور في آن واحد فمثلاً عندما نأكل التفاحة

تنطبع في ذهننا صورة شكل التفاحة وصورة طعمها وصورة رائحتها في آن واحد .

الذهن : هو قوة منحها الله تعالى للإنسان يستطيع بواسطتها اكتساب العلوم ، فالذهن هو الاستعداد التام لإدراك العلوم والمعارف بواسطة الفكر.

إن انطباع صور الأشياء في الذهن يجعلنا نوصف بأننا عالمين بتلك الأشياء ، إذ قبل أن تنطبع في ذهني صورة رائحة التفاح كان يقال عني : جاهل برائحة التفاح ، وبعد انطباعها في ذهني أصبحت أوصف بأنني عالم برائحة التفاح .

ولهذا قيل : إن العلم هو انطباع صورة الشيء في الذهن ، لأن العلم عبارة عن هذه الصور الذهنية المنطبعة في الذهن .

(تقسيم العلم)

يقسم العلم إلى : تصور وتصديق.

الصور التي تنطبع في الذهن تارة تكون مصحوبة بالحكم وتارة لا تكون مصحوبة بالحكم ، فالصور الذهنية غير المصحوبة بالحكم يقال لها : (تصور) ، بينما الصور الذهنية المصحوبة بالحكم يقال لها : (تصديق) .

بيان ذلك :

إذا سمعنا عبارة : (نجح زيد) فإننا نسأل أولاً عن معنى النجاح ؟

فإذا قيل لنا : النجاح هو اجتياز الامتحان بحيث تكون الإجابات صحيحة فينتقل الطالب من مرحلة إلى أخرى.

فان صورة النجاح التي لم تكن منطبعة في أذهاننا تصبح الآن منطبعة في الذهن ، لذا نصبح مدركين (عالمين) لمعنى النجاح بعد أن كنا جاهلين به (أي قبل انطباع صورته في ذهننا) .

ثم نسأل : من هو زيد ؟

فيقال لنا : زيد هو ابن محمد جاركم القديم وهو طالب في مرحلة التمهيدي في حوزة الإمام الحسين عليه السلام.

فنصبح مدركين (عالمين) لمعنى زيد بعد أن كنا جاهلين به قبل انطباع صورته في أذهاننا.

إلى الآن انطبعت في ذهننا ثلاث صور وكانت هذه الصور الثلاثة غير مصحوبة بالحكم وهي :

١. صورة زيد
٢.صورة النجاح
٣.صورة نسبة النجاح إلى زيد (أي صورة زيد وهو متصف بالنجاح فإن هذه صورة ثالثة تركبت من الصورتين السابقتين) .

إن إدراكنا (علمنا) الخالي من الحكم لهذه الصور الثلاثة يعبر عنه بالتصور ، فبعد انطباع هذه الصور الثلاثة في الذهن يقال لنا : إننا تصورنا زيد ، وتصورنا النجاح ، وتصورنا نسبة النجاح إلى زيد .

فإذا كنا شاكين بصحة هذا الكلام (أن زيداً نجح) فهذه الصورة وان كانت قد انطبعت في أذهاننا إلا أننا لم نحكم عليها لا بحكم إيجابي (أي نعتقد أنها مطابقة للواقع ، بان يكون زيد فعلاً قد نجح في الامتحان) ولا بحكم سلبي (أي نعتقد أنها غير مطابقة للواقع ، فزيد لم ينجح في الامتحان) فالذي حصل في أذهاننا هو مجرد تصور **(أي إدراك خالي من الحكم)**

فإذا ذهبنا إلى الحوزة ووجدنا أن اسم زيد مكتوب في قائمة الناجحين ففي هذه الحالة يحصل في ذهننا شيء لم يكن حاصلاً من قبل وهو الحكم (أي الاعتقاد) بان هذه الصورة : (زيد ناجح) فعلاً مطابقة للواقع فهذه الحالة يقال لها : (تصديق) وكذلك لو سألنا إدارة الحوزة عنه وأجابونا : بأنه لم ينجح . كذلك تحصل في ذهننا حالة وهي الحكم بان هذه الصورة : (زيد ناجح) غير مطابقة للواقع فهذه ، الحالة أيضاً يقال لها في علم المنطق : (تصديق) .

فالتصديق إذن هو الاعتقاد بالشيء ، **(أي الحكم على الكلام بأنه مطابق للواقع أو غير مطابق للواقع)** .

فاتضح من هذا البيان أمور:

١ - إن العلم (الصورة المنطبعة في الذهن) الخالي من الحكم يقال له تصور.

2- إن العلم (الصورة المنطبعة في الذهن) الذي يكون مصحوباً بالحكم يقال له تصديق .

3 - إن كلمة التصديق يراد منها في علم المنطق معنى يختلف عن المعنى المتعارف عندنا ، فإننا في استعمالنا اللغوي الاعتيادي نقصد بها خصوص الحكم الإيجابي ففي مثالنا إذا قيل لنا : نجح زيد . فمن حكم بان هذا الكلام صحيح يقال له صدق به أما من حكم بان هذا الكلام كاذب لا نقول عنه باستعمالنا الاعتيادي أنه صدق بالكلام . بينما في علم المنطق يقال في كلا الحالتين انه حصل عنده تصديق ؛ لأن المنطقيين يقصدون من التصديق (الحكم) والحال أنه إذا اعتقدنا أن الكلام كاذب نكون قد حكمنا بأن الكلام غير مطابق للواقع ولهذا فالتصديق أي (الحكم) قد حصل في الحالتين .

٤ - لا يمكن أن يحصل التصديق إذا لم يكن قد حصل قبله التصور ، لأن التصور هو إدراك الشيء ، والتصديق هو الحكم على الشيء الذي أدركناه . فلا يمكن أن نحكم في مثالنا أن زيداً ناجح أو غير ناجح إذا لم نكن قد أدركنا في مرحلة سابقة معنى زيد ومعنى النجاح .

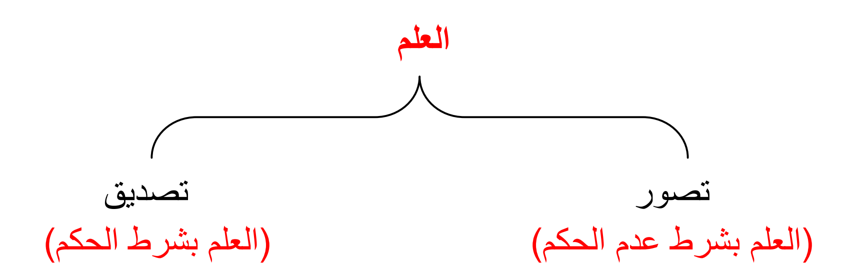
ولذا فقد اشتهر عند المنطقيين : **(أن التصديق فرع التصور) .**

٥ - واتضح أيضاً أن كل من التصور والتصديق ينطبق عليهما تعريف العلم :

لان **التصور : هو علم مشروط بعدم وجود الحكم** .
أي إذا وجدت صورة الشيء بدون حكم فانطباع هذه الصورة في الذهن يقال له : **تصور**

و**التصديق : هو علم مشروط بالحكم .**

أي إذا انطبع في الذهن صورة أن هذا الشيء مطابق للواقع ، أو انطبع في الذهن صورة أن هذا الشيء غير مطابق للواقع ، فإن هذه الصور المنطبعة في الذهن بهذه الكيفية هي **التصديق** .



مجال التصور والتصديق:

يتعلق التصديق في مورد واحد فقط هو النسبة في الجملة الخبرية.

بيان ذلك

سبق أن قلنا : أن التصديق هو الحكم على الكلام بأنه مطابق للواقع أو غير مطابق للواقع ، أو الحكم على قضية معينة أنها مطابقة للواقع أو غير مطابقة للواقع ، وهذا يقتضي أن يكون الكلام أو القضية فيهما إخبار عن الواقع حتى نقيس ذلك الكلام إلى الواقع إن طابقه كان حكمنا إيجابيا وإن لم يطابقه كان سلبياً ، وهذا لا يحصل إلا في الجملة الخبرية المؤلفة من مبتدأ

(الضروري والنظري)

ينقسم العلم إلى تصور و تصديق ، وينقسم كل من التصور والتصديق إلى ضروري. و نظري فتحدث أربعة أقسام :

١ – تصور ضروري ٢ – تصور نظري

٣ – تصديق ضروري ٤ – تصديق نظري

س : ما هو العلم الضروري ؟

ج - هو العلم الذي يحصل للإنسان دون الحاجة إلى الفكر.

س : ما هو العلم النظري ؟

ج - هو العلم الذي لا يحصل للإنسان إلا بواسطة الفكر.

إذن لابد من بيان (الفكر) لأنه هو المميز بين العلم الضروري والنظري.

الفكر : هو ترتيب المعلومات المخزونة في الذهن للوصول إلى نتائج جديدة ، ويشمل التعريف والاستدلال .

بيان ذلك :

لو قيل لشخص غير مسلم : **الإسلام خاتم الأديان**

فان هذا الشخص لا يمكن أن يحكم على هذا الكلام بأنه مطابق للواقع ، أو أنه غير مطابق للواقع إلا إذا عرف معناه فنضطر إلى بيان معنى الإسلام ، فنرجع إلى معلوماتنا المخزونة في أذهاننا عن الإسلام ونحاول ترتيب تلك

المعلومات أو بعضها للخروج بتعريف صحيح للإسلام بحيث يتضح معناه في ذهن السامع ولا يلتبس معنى الإسلام مع غيره من الأديان الأخرى ، فنقول :

الإسلام : هو الدين السماوي الذي جاء به محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الديانة المسيحية.

وبهذا يتضح للسامع ما نقصده من كلمة (الإسلام) .

فنجد أن (الفكر) قد انطبق على عملية التعريف هذه ، لأننا رتبنا معلومات كانت مخزونه في ذهننا عن الإسلام للوصول إلى نتائج جديدة وهي (تعريف الإسلام) .

ثم إن هذا الشخص بعد أن اتضح له معنى الكلام (أي انطبعت صورته في ذهنه) ، فهو لا يتمكن من الحكم على هذا الكلام بأنه مطابق للواقع أو غير مطابق للواقع إلا إذا أتينا له بدليل على صحة كلامنا ، فنضطر للرجوع إلى المعلومات المخزونة في أذهاننا عن الإسلام ونحاول أن نرتب بعض تلك المعلومات لتأليف دليل صحيح يثبت صدق كلامنا بأن الإسلام هو خاتم الأديان فنقول :

- إن النبي ﷺ الذي ثبت صدقه أخبرنا بذلك
- وكل ما اخبر به النبي ﷺ الصادق فهو حق .

} الدليل على أن الإسلام خاتم الأديان

إذن : قولنا أن الإسلام خاتم الأديان حق وصدق

فبعد أن أقمنا دليلاً على كلامنا فإن السامع يجد نفسه قادراً على الحكم بصدق كلامنا (إذا اقتنع بصحة الدليل) ، أو يحكم بعدم صحته (إذا لم يقتنع بالدليل) .

ومن هنا يتضح أن الاستدلال (أي إقامة الدليل لإثبات صحة رأينا) هو من **(الفكر)** لأنه عبارة عن ترتيب معلوماتنا المخزونة في أذهاننا بطريقة توصل إلى معلومة جديدة وهي النتيجة التي تثبت رأينا أو تنفي الرأي المخالف لنا.

فاتضح أن الفكر يشمل : التعريف و الاستدلال

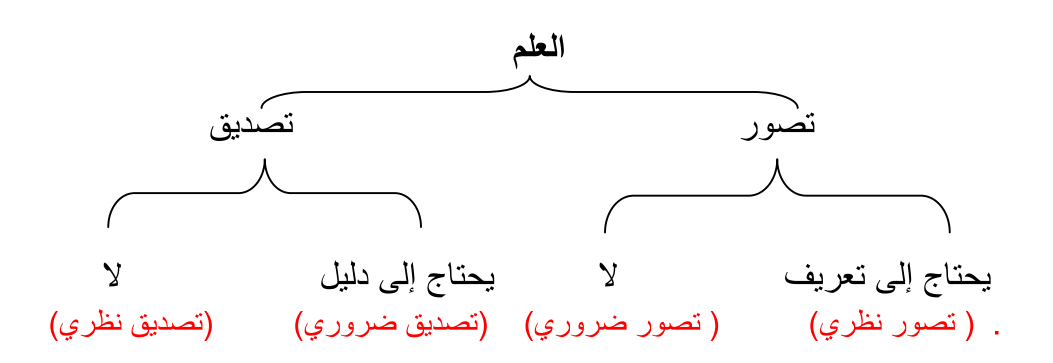
وعلى هذا تكون أقسام العلم الأربعة هكذا :

١ **- تصور نظري** : وهو التصور الذي يحتاج إلى تعريف (كتصورنا لحقيقة الاستنساخ البشري مثلا ، أو تصورنا لحقيقة الكهرباء ، أو تصورنا لعلم المنطق ، أو تصورنا لقوانين الثرموداينمك) فان هذه الأشياء لا يمكن تصورها « أي لا يمكن فهمها » ما لم يقام لنا تعريف لها.

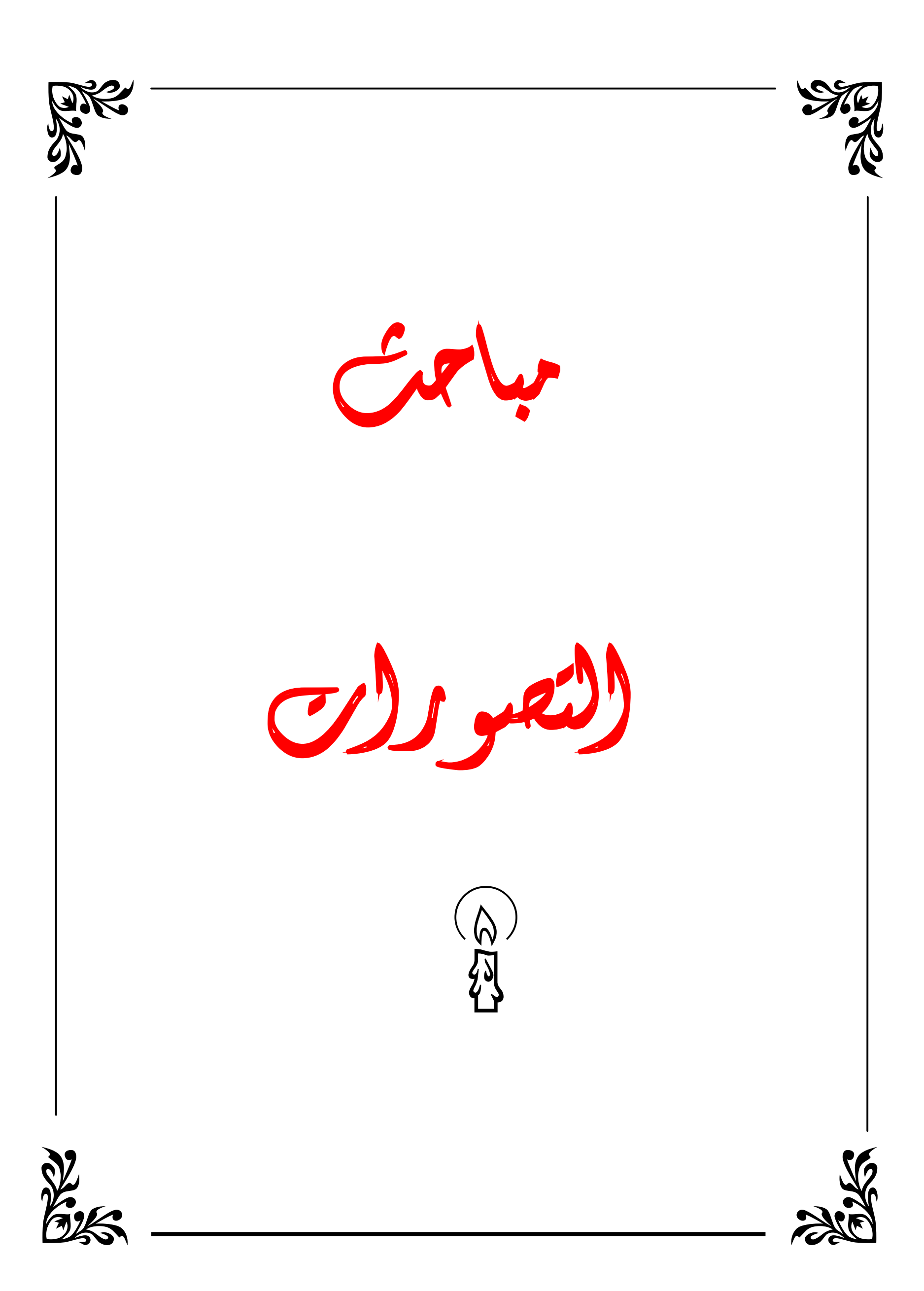
٢ **- تصور ضروري** «بديهي» : وهو التصور الذي لا يحتاج إلى تعريف (كفهمنا للحرارة ، وفهمنا للثلج ، وفهمنا لمعنى الأبوة و الأمومة ، وفهمنا لمعنى النار ، وفهمنا لمعنى الليل والنهار ، والصيف والشتاء) فهذه المعاني.لا نحتاج لفهمها «أي تصورها» إلى تعريف.

٣ - تصديق نظري : وهو التصديق «أي الحكم» الذي لا يحصل للإنسان إلا بعد إقامة الدليل (كتصديقنا أن مجموع زوايا المثلث تساوي ١٨٠ درجة ، أو كتصديقنا بأن محمد بن عبد الله صلى الله عليه واله وسلم نبي ، أو تصديقنا بان محمد بن الحسن عليه السلام. هو الإمام المنتظر ، أو تصديقنا بان تقنية النانو مهمة للإنسان ، أو تصديقنا بان نواة الذرة تشتمل على جسيمات موجبة و متعادلة .... الخ) فهذه القضايا لا يمكن أن نصدق بها وتطمأن النفس بها وتذعن أنها مطابقة للخارج ما لم يقام لنا الدليل عليها.

٤ - **التصديق الضروري** «أي البديهي » : وهو التصديق الذي يحصل للنفس دون الحاجة إلى إقامة الدليل (كتصديقنا أن الصيف حار والشتاء بارد ، وتصديقنا أن الوالدين يحبان أبناءهما ، وتصديقنا ، أن الشيء المضر يجب على الإنسان أن يتجنبه ، وتصديقنا أن البيت اكبر من الغرفة والبستان اكبر من الحديقة ، و كتصديقنا أن كل إنسان يموت ، وتصديقنا أن فرنسا بلد في قارة أوربا ، وتصديقنا أن حبة البراستول تزيل الصداع) فجميع هذه التصديقات تذعن لها النفس وتجزم أنها مطابقة للواقع دون أن تحتاج إلى إقامة دليل.



***** ***** ***** ***** ***** ***** ***** ***** *****



مباحث التصورات

﴿ الـدلالـة ﴾

الدلالة : هي ما يوجب إدراك شيء بسبب . إدراك شيء ملازم له .

لكي يتضح المبحث لابد من بيان اصطلاحات ثلاث:

١- الملازمة
٢- الملزوم
٣- اللازم

الملازمة : هي الارتباط الوثيق الدائم بين شيئين ، بحيث كلما وجد احد الشيئين وجد الآخر.

وللملازمة أقسام مختلفة :

- التلازم بين الشيئين في **(الواقع الخارجي)** ، كالتلازم بين النار والحرارة في الخارج (أي خارج الذهن) ، فكلما وجدت النار في الخارج وجدت الحرارة.
- التلازم بين الشيئين في **(الذهن)** ، بحيث كلما التفتنا إلى احد الشيئين حظر في ذهننا الشيء الآخر فكلما تصورنا النار في الذهن حضرت في ذهننا صورة الحرارة.

والمقصود من الملازمة هنا في مبحث الدلالة هو القسم الثاني ، أي التلازم الذهني بين الشيئين.

الملزوم : وهو احد الشيئين الذي يقتضي التفات الشخص إليه حضور الشيء الثاني في ذهنه

وفي مثالنا السابق هو النار ، لان النار هي التي إذا التفت الشخص إليها فحضرت في ذهنه حضرت صورة الحرارة أيضا في ذهنه ، بينما الأمر ليس كذلك بالنسبة للحرارة ، فقد يعلم الشخص بالحرارة ولا تحضر صورة النار في ذهنه ؛ لان الحرارة التي تصورها قد تكون نشأت من مصدر آخر غير النار كالنار أو الكهرباء أو غيرهما ، فليس كلما التفت الشخص إلى الحرارة حضرت في ذهنه صورة النار.

اللازم : وهو الطرف الثاني في الملازمة

أي الشيء الثاني الذي يحضر في الذهن كلما حضر الشيء الأول (الملزوم) ، وفي مثالنا اللازم هو الحرارة ، إذ كلما التفتنا إلى النار حضرت في ذهننا صورة الحرارة.

فإذا اتضح ذلك نقول : إن الدلالة هي انتقال الذهن من العلم بأحد الشيئين (الملزوم) إلى العلم بالشيء الآخر(اللازم) بسبب وجود ملازمة ذهنية بين الشيئين

مثال : إذا علمت الأم بارتفاع درجة حرارة طفلها ، فإن ذهن الأم سينتقل مباشرة إلى العلم بأن ولدها مريض.

فلدينا هنا أمور ثلاثة :

- علم الأم بالملزوم (ارتفاع حرارة الطفل) ويعبر عن الملزوم هنا في مبحث الدلالة ب (الدال) ، فإن علمها بارتفاع درجة حرارة الطفل هو الذي دلها وأرشدها ، ونقل ذهنها إلى العلم بأن ولدها مريض ، فهو نظير من يرشدك إلى الطريق عندما تسأله فذاك يدلك على الطريق ، وهذا يدل الذهن على وجود اللازم (مرض الطفل في مثالنا)

- علم الأم باللازم (مرض الطفل) ويعبر عنه ب (المدلول) وهو صيغة اسم مفعول ، فهو من وقع عليه تأثير الدال ، لأنه إنما حضر في الذهن بسبب تأثير الدال ، أي بسبب حضور الدال في الذهن فقد حضر المدلول تبعا لذلك.

- انتقال ذهن الأم من العلم بأن ولدها ارتفعت درجة حرارته (الدال) إلى العلم بأن طفلها مريض (المدلول) ، ويعبر عن هذا الانتقال الذهني ب (الدلالة)

فاتضح أمران :

١ ـ أن الدلالة : هي انتقال الذهن من الدال إلى المدلول بسبب وجود تلازم بينهما.

٢- إن الدلالة لا تحصل إلا إذا تحقق شرطان :

أ - وجود التلازم الذهني بين الشيئين (الدال ، المدلول)

وإلا إذا كان هناك شيئان لا تلازم بينهما كالكتاب والمنضدة مثلا فان علم الشخص بأحدهما لا يوجب انتقال الذهن إلى الشيء الآخر ، وكذلك لو كان هناك شيئان بينهما تلازم خارجي ولكن لا يوجد بينهما تلازم في ذهن الشخص ، فلو علم بأحدهما لا ينتقل ذهنه للعلم بالشيء الآخر ، فمثلا بين عنصر الراديوم والإشعاع تلازم في الخارج ؛ لان الراديوم من العناصر المشعة ، ولكن لو لم

يكن في ذهن احد الأشخاص هذا التلازم بين الراديوم والإشعاع (أي لا يعلم أن الراديوم من العناصر المشعة) ، فلو سمع بالراديوم فان ذهنه لا ينتقل إلى الإشعاع ، أي لا تحصل لهذا الشخص دلالة للفظ الراديوم على الإشعاع.

ب - العلم بوجود الملزوم .

فلو كانت هناك ملازمة ذهنية عند أحد الأشخاص بين شيئين (أي يعلم بوجود الارتباط الوثيق بينهما) ، ولكنه لم يعلم بوجود الملزوم ، فان ذهنه لن ينتقل إلى العلم باللازم ، فمثلا الشخص يعلم بالتلازم بين النار والحرارة ، ولكنه لم يعلم بوجود النار في الغرفة المجاورة فهل يمكن أن ينتقل ذهنه إلى وجود الحرارة في الغرفة المجاورة ؟.... قطعا لا ينتقل ؛ لأن سبب العلم بالحرارة هو العلم بالنار ، فإن لم يحصل السبب لم يحصل المسبب أي النتيجة.

ومن هنا فقد عرف المصنف الدلالة :

بأنها **ما يوجب** (أي الانتقال الذي يوجب) **إدراك شيء** (المدلول) **بسبب إدراك شيء** (الدال) **ملازم له** (أي بسبب وجود الملازمة بينهما ، وبسبب العلم بالدال فقد انتقل الذهن للعلم بالمدلول).

(أقسام الدلالة)

تقسم الدلالة بحسب سبب حصولها ، أي بحسب سبب التلازم بين الدال والمدلول إلى ثلاثة أقسام : عقلية ، طبعية ، وضعية

فالدلالة العقلية :

هي الدلالة التي يكون سبب التلازم فيها بين الدال والمدلول هو إدراك العقل لعلاقة الملازمة بينهما ، كما لو كان احدهما علة (سبب) لوجود الآخر كالعلاقة بين النار والحرارة ، والعلاقة بين الوالد والولد .... الخ ، فالعقل يدرك انه كلما وجد المعلول (المسبب) فلابد أن تكون العلة موجودة ، إذ يستحيل أن يوجد المعلول بدون علة ، وكذلك العقل يحكم انه كلما وجدت العلة وجد المعلول ، وهذه أحكام عقلية (أي العقل هو الذي يحكم بها) ، فمثلا :

إذا لاحظ الإنسان النار ، فإن ذهنه ينتقل إلى وجود الحرارة ، وسبب هذا الانتقال هو أن العقل يحكم بان النار علة (سبب) لوجود الحرارة وكلما وجدت العلة (النار في مثالنا) فلابد أن يوجد المعلول (المسبب وهو الحرارة في مثالنا) ، فمنشأ الملازمة بين النار والحرارة كان حكم العقل : **[باستحالة تخلف المعلول عن علته]** ، ولهذا يقال عن هذه الدلالة (دلالة عقلية) ، أي دلالة حصلت بسبب حكم العقل بالملازمة بين الشيئين الدال والمدلول.

ومثلها التلازم بين الوالد والولد ، فالوالد علة لوجود الولد فكلما علمنا بوجود الولد انتقل ذهننا لوجود والد ، وكلمنا علمنا بان فلان والد انتقل ذهننا إلى أنه لابد من وجود ولد له.

الدلالة الطبعية :

فهي الدلالة الناشئة من طبع الإنسان ، فهناك أحوال تعرض على الإنسان فتكون لها لوازم ، بحيث إننا كلما علمنا تلك الملزومات انتقل ذهننا إلى لوازمها ،

فمثلا : الخجل من الحالات التي تطرأ على الإنسان ، فينتج منه أن يحمر وجه الإنسان ، فإذا لاحظنا أن شخصا في موقف معين (كالمواقف المحرجة) قد احمر وجهه ، فإن ذهننا ينتقل إلى أن هذا الإنسان يمر بحالة خجل ، فان سبب انتقال ذهننا من الدال (حمرة الوجه) إلى المدلول (الخجل) هو علمنا بان طبع الإنسان يقتضي ذلك في مثل هذه الحالة.

وكذلك إذا لاحظنا شخصا يتحرك جيئةً وذهاباً ، ويتكرر منه ذلك مراراً فان ذهننا ينتقل إلى أن هذا الشخص يعاني من القلق.

الدلالة الوضعية :

فهي الدلالة التي يكون فيها التلازم بين الدال والمدلول نشأ بسبب وضع الإنسان لبعض الأشياء كعلامات على أشياءٍ أخرى ، كوضع الإنسان : (**السواد**) شعاراً (**للحزن**) في بعض البلدان ، أو وضعه : (**رفع العلم الأبيض**) علامة على (**الاستسلام**) ، أو وضعه : (**رسم الحروف** - الكتابة) علامة على (**أصوات تلك الحروف**) ..... الخ ، فالدلالة الوضعية لم تحصل بسبب حكم عقلي إذ ليس رفع العلم في مثالنا علة للاستسلام - بل الاستسلام كانت علته مثلاً تفوق قوة الخصم - وكذلك لم تحصل بسبب اقتضاء طبع الإنسان لان رفع العلم شيء خارج عن طبيعة خلقة الإنسان وحالاته النفسية والجسدية ، والدليل على ذلك انه قد يختلف من شعب إلى آخر ، فقد يتفق شعب من الشعوب على وضع علامة

أخرى غير رفع العلم الأبيض للدلالة على الاستسلام ، بل هذه الدلالة حصلت بسبب وضع الناس واتفاقهم على علامات معينة للدلالة على أشياء معينة.

ثم إن كل من هذه الأقسام الثلاثة قد تحصل بواسطة اللفظ (أي يكون الدال لفظاً) فيعبر عنها: **بالدلالة اللفظية** ، أو تحصل بواسطة شيء آخر غير اللفظ (أي إن الدال ليس لفظاً) فيعبر عنها: **بالدلالة غير اللفظية** ، فهذا التقسيم من حيث نوع الدال ، بعد أن كان التقسيم الأول من حيث سبب الدلالة.

وعليه تكون أقسام الدلالة ستة :

١ - الدلالة العقلية اللفظية : كدلالة سماع صوت المتكلم خارج الدار على وجود المتكلم ، فهي دلالة عقلية ؛ لان انتقال الذهن من صوت المتكلم إلى وجود المتكلم حصل بسبب العقل ، إذ إن العقل يرى المتكلم علة لوجود الكلام ، وهي لفظية ؛ لأنها حصلت بواسطة الألفاظ ، أي إن الدال كان من نوع الألفاظ .

٢ - الدلالة عقلية غير لفظية : كدلالة رؤية الدخان على وجود النار ، فهي عقلية ؛ لأنها حصلت بسبب إدراك العقل للتلازم بين الدخان والنار ، إذ النار سبب للدخان ، وهي غير لفظية ؛ لأن الدال (الدخان) ليس من نوع الألفاظ .

٣ - الدلالة الطبعية اللفظية : كدلالة لفظ « آخ» على التألم ، فهي طبعية ؛ لأن سبب حصول الدلالة هو علمنا بان طبع الإنسان يقتضي أن يصدر هذا اللفظ كلما شعر بالألم ، وهي لفظية ؛ لأن الدال. (آخ) كان من نوع الألفاظ .

٤ - الدلالة الطبعية غير اللفظية : كدلالة سرعة حركة النبض على وجود الحمى ، فهي طبعية ؛ لأنها حصلت بسبب علمنا بأن طبع الإنسان يقتضي أنه

إذا ارتفعت درجة حرارته تزداد سرعة نبضه ، وهي غير لفظية ؛ لأن الدال (ازدياد سرعة النبض) ليس من نوع الألفاظ .

٥ - **الدلالة الوضعية اللفظية :** كدلالة الألفاظ على معانيها ، فلفظ قلم مثلاً عندما نسمع به ينتقل ذهننا إلى معناه وهو الآلة المخصصة للكتابة ، فهذه دلالة وضعية ؛ لأن حصول الدلالة أي انتقال الذهن من العلم بلفظ القلم إلى العلم بمعنى القلم إنما حصل بسبب الوضع أي لان العرب وضعوا لفظ قلم لهذا المعنى - بدليل أن غير العربي إذا سمع لفظ قلم لا ينتقل ذهنه إلى معناه - وهذه الدلالة لفظية ؛ لأن الدال (لفظ قلم) هو من نوع الألفاظ .

٦ - **الدلالة الوضعية غير اللفظية :** كدلالة إشارات السير الكهربائية على وجوب التوقف أو جوازه ، فمثلا عندما يشاهد السائق العلامة الضوئية الحمراء ينتقل ذهنه إلى وجوب التوقف ، فهذه دلالة وضعية ؛ لأنها حصلت بسبب علمنا بأن دائرة المرور وضعت هذه العلامة لمعنى (وجوب التوقف) ، وهي غير لفظية ؛ لأن الدال (الإشارة الحمراء) ليس من نوع الألفاظ .

فاتضح مما تقدم أن طريقة التميز بين الدلالات تكون بملاحظة أمرين :

١ - سبب حصول الدلالة (أي سبب الملازمة) بين الدال والمدلول ، هل هو العقل أم هو الطبع الإنساني أم هو الوضع ، وذلك لتحديد أن الدلالة عقلية أم طبعية أم وضعية .

٢ - نوع الدال ، هل هو من الألفاظ ، أم من غير الألفاظ ، وذلك لتحديد أن الدلالة لفظية أو غير لفظية.

ومن الجمع بين هذين الأمرين يتضح أن الدلالة من أي قسم من الأقسام الستة.

(الدلالة الوضعية اللفظية)

تقدم أن الدلالة على ستة أقسام ، ولكن المنطقي لا يهتم بدراسته المنطقية إلا لقسم واحد من هذه الأقسام الستة وهي الدلالة الوضعية اللفظية ؛ لان حاجته في علم المنطق تقتصر على هذه الدلالة فقط .

وقد تقدم أن المقصود من هذه الدلالة هو : دلالة الألفاظ على المعاني التي وضعت لها ، فإن العرب وضعوا مجموعة من الألفاظ للدلالة على مجموعة من المعاني ، فاتفقوا مثلاً أنهم إذا أرادوا التعبير عن الآلة المعدة للكتابة فإنهم يتلفظون بلفظ (قلم) ، وإذا أرادوا التعبير عن المكان الذي يسكنون فيه فإنهم يتلفظون بلفظ (دار) ......الخ ، وهكذا فقد وضعوا لكل معنى من المعاني التي يحتاجون تعبير عنها لفظاً خاصاً به ، وبسبب هذا الوضع (أي وضع الألفاظ للمعاني) نشأت علاقة ملازمة بين الألفاظ والمعاني ، فأصبحوا كلما يطلقون اللفظ ينتقل ذهن السامع إلى المعنى الذي وضعوا له ذلك اللفظ .

وقد قسم المنطقيون الدلالة الوضعية اللفظية إلى ثلاثة أقسام :

١ ـ الدلالة الوضعية اللفظية المطابقية :

وهي دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وضع له اللفظ.

كدلالة لفظ الدار على جميع مرافقها (أي أجزائها) ، فلفظ الدار وضعوه للأرض التي شيدت عليها الدار ، و للغرف و ملحقاتها ، وما يتألف منه البناء من جدران وسقوف و أبواب وشبابيك ، وحديقة ، وسياج. ولهذا عبر عن هذه الدلالة بالدلالة المطابقية ، لان اللفظ يكون مطابق تماماً لجميع ما وضع له اللفظ ، فالعرب عندما وضعوا لفظ الدار وضعوه لتمام هذه الأجزاء (الأرض ، والبناء

، و.... الخ) والمعنى الذي ينتقل إليه الذهن عند سماع هذا اللفظ هو أيضاً جميع هذه الأجزاء ، وبهذا يكون المعنى الذي وضع له اللفظ مطابق للمعنى الذي ينتقل إليه الذهن عند سماع هذا اللفظ ، ولذا أطلقوا على هذه الدلالة (أي دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وضع له اللفظ) الدلالة المطابقية .

١ ـ الدلالة الوضعية اللفظية التضمنية :

وهي دلالة اللفظ على جزء المعنى الذي وضع له اللفظ .

فاللفظ إذا دل على تمام المعنى ، فهو كذلك يكون دالاً على أجزاء المعنى ، فلفظ (الصف) موضوع للغرفة التي تحتوي على مجموعة من الطلاب وفيها رحلات وسبورة ، فان لفظ صف كما يدل على تمام المعنى الذي وضع له ، كذلك يدل على أجزاء المعنى فالصف يدل على الطلاب وكذلك الصف يدل على الغرفة ، وهكذا .

مثال آخر : الدار كما تقدم موضوعة للأرض والبناء المشيد عليها والحديقة ، فلو أن شخصا اشترى الدار ، ولكن البائع بعد ذلك أراد أن يبيع الحديقة لشخص آخر ، فهل يمكن للمشتري أن يمنعه ؟ وبأي حجة يحتج عليه ؟

الجواب نعم له أن يمنعه ، ويحتج عليه بان لفظ الدار تدل بالدلالة التضمنية على أجزائها ، والحديقة من أجزاء الدار فعندما اشتريت الدار فقد اشتريت الحديقة أيضاً .

٢ ـ الدلالة الوضعية اللفظية الإلتزامية :

وهي دلالة اللفظ على معنى خارج عن المعنى الذي وضع له اللفظ .

فمثلاً [1]: لفظ (حاتم) وضع للشخص المعروف الذي ولد في قبيلة طي ، فهذا هو المعنى الذي وضع له لفظ حاتم ، ولكن عندما نسمع لفظ حاتم فإن ذهننا كما ينتقل إلى هذا المعنى ، كذلك ينتقل إلى معنى آخر وهو (الكرم) ، فالكرم معنى لم يوضع له لفظ حاتم ، فهو معنى خارج عن المعنى الذي وضع له لفظ حاتم .

سؤال : لماذا انتقل ذهننا إلى معنى الكرم عندما سمعنا لفظ حاتم ، رغم أن لفظ حاتم لم يوضع لهذا المعنى (الكرم) ؟

الجواب : وذلك بسبب وجود تلازم ذهني بين المعنى الذي وضع له اللفظ (شخص حاتم الطائي) وبين هذا المعنى (الكرم) ، فعندما سمعنا لفظ حاتم انتقل ذهننا إلى المعنى الذي وضع له اللفظ « شخص حاتم» بسبب الوضع (أي لان لفظ حاتم وضع لهذا الشخص) وهنا حصلت الدلالة المطابقية ، ثم انتقل ذهننا من المعنى الذي وضع له اللفظ « شخص حاتم» إلى المعنى الملازم له وهو « الكرم » بسبب التلازم بينهما في الذهن ، فيكون الانتقال كالتالي :

لفظ حاتم ← شخص حاتم ← الكرم

[1] لقد مثل المصنف رحمه الله تعالى للدلالة الالتزامية بعبارة : خالد حاتم ، وقال : كلمة حاتم هنا استعملت في المعنى اللازم وهو الكرم.

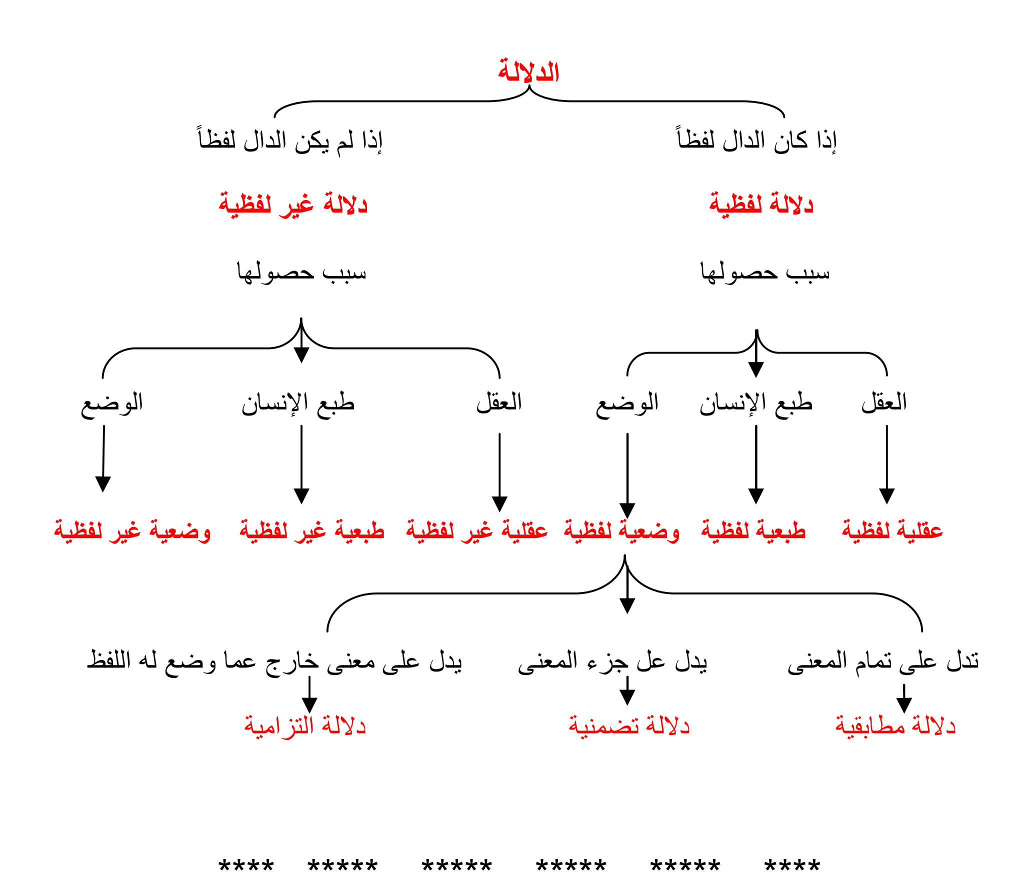
والحال إن هذا الاستعمال استعمال مجازي وليس حقيقي فهو نظير قولنا : خالد أسد ، نريد به الشجاع ، ولكن المنطقيين يقولون أن دلالة اللفظ على معناه المجازي دلالة مطابقية وليست دلالة التزامية ، فالمطابق لكلامهم التمثيل للدلالة الالتزامية هكذا :
إذا استعمل لفظ حاتم استعمالا حقيقياً وفهمنا منه الكرم فان دلالة لفظ حاتم على الكرم دلالة التزامية ، كما لو قلنا : حاتم الطائي عاش في الجزيرة العربية ، فان ذهننا عندما سمعنا لفظ حاتم كما انتقل إلى شخص حاتم كذلك انتقل إلى الكرم أيضاً ، فالإنتقالة الأولى بالدلالة المطابقية و الانتقالة الثانية بالدلالة الالتزامية ، وتفصيل الكلام يأتي إن شاء الله تعالى في منطق الشيخ المظفر رحمه الله تعالى .

فاتضح أن شرط حصول الدلالة الإلتزامية هو وجود تلازم بين المعنى الذي وضع له اللفظ (شخص حاتم في مثالنا) وبين المعنى الخارج الذي ينتقل إليه الذهن (الكرم) بعد انتقاله إلى المعنى الذي وضع له اللفظ أولاً .

فلا تحصل الدلالة الالتزامية في الحالتين التاليتين :

١ - إذا لم يكن هناك تلازم أصلاً بين المعنى الذي وضع له اللفظ وبين المعنى الخارج عنه ، كالكتاب والمنضدة فإذا سمعنا لفظ كتاب لا ينتقل ذهننا إلى المنضدة لعدم وجود تلازم أصلاً بينهما لا في الذهن ولا في الخارج.

٢- إذا كان هناك تلازم بينهما في الخارج ولكن لم يكن هناك تلازم بينهما في الذهن (أي لا نعلم بوجود التلازم بينهما) كالراديوم ، و الإشعاع ، فمن لا يعلم بان الراديوم من العناصر المشعة عندما يسمع لفظ راديوم لا ينتقل ذهنه إلى كونه مشعاً رغم أن هناك تلازم في الواقع الخارجي بينهما ، ولكن الانتقال لم يحصل لعدم وجود التلازم الذهني (أي لعدم علم السامع بالتلازم بينهما) .



**** ***** ***** ***** ***** ****

(أنواع اللفظ)

يقسم اللفظ باعتبار المعنى الموضوع له اللفظ ، أو المعنى المستعمل فيه اللفظ إلى :

١. مختص ٢. مشترك ٣. منقول ٤. مرتجل ٥. حقيقة ومجاز.

قبل الدخول في بيان أقسام اللفظ لابد من بيان المقصود من المعنى الموضوع له اللفظ ، والمعنى المستعمل فيه :

المعنى الموضوع له اللفظ : ويقصد به المعنى الأول الذي لاحظه الواضع ، وجعل له اللفظ. ،.... فمثلاً الشخص الذي وضع الألفاظ للمعاني لاحظ الحيوان المفترس ذو اللبدة و أراد أن يضع له لفظاً ، فجعل لهذا المعنى لفظ (أسد) ، فيقال للحيوان المفترس انه (المعنى الذي وضع) له لفظ أسد .

ثم إن الناس عندما يستعملون هذا اللفظ للدلالة على الحيوان المفترس ذي اللبدة يقال للحيوان المفترس هنا (المعنى المستعمل فيه اللفظ) ، وكذلك لو أرادوا استعمال لفظ أسد للتعبير عن الرجل الشجاع ، فان الرجل الشجاع هنا أيضاً يعبر عنه بـ(المعنى المستعمل فيه اللفظ) ،

إذن إذا استعمل الناس لفظاً للتعبير عن معنى معين فان ذلك المعنى يعبر عنه **بالمعنى المستعمل فيه اللفظ** سواء كان ذلك المعنى هو المعنى الذي وضع له اللفظ(الحيوان المفترس في مثالنا) ، أو انه معنى آخر (الرجل الشجاع في مثالنا)

فاللفظ باعتبار المعنى الذي دل عليه اللفظ سواء كان ذلك المعنى هو المعنى الذي وضع له اللفظ ، أو المعنى الذي استعمل فيه اللفظ يقسم إلى الأقسام الخمسة المذكورة آنفاً.

بيان التقسيم :

إن اللفظ الذي وضع لمعنى ، إما أن يكون وضع لمعنى واحد فقط ولم يستعمل في غير ذلك المعنى ، كلفظ (زيد) الذي وضع لشخص زيد ، فانه وضع لمعنى واحد ولم يستعمل في غيره فهذا اللفظ يعبر عنه بـ (اللفظ المختص) ، ولذا يمكن أن نعرف اللفظ المختص بأنه :

اللفظ الذي له معنى واحد ، مثل حديد فانه وضع لهذا المعنى ولم يوضع لغيره ، أو لفظ إنسان إذ وضع للحيوان الناطق فقط ، أو لفظ بغداد حيث وضع لعاصمة العراق ولم يستعمل في غير هذا المعنى .

وإما أن يكون اللفظ قد وضع لعدة معاني ، أو انه وضع لمعنى واحد ، ولكن استعمل في عدة معاني ، فهذا اللفظ له أقسام متعددة هي :

١ - **اللفظ المشترك :** وهو لفظ وضع لعدة معاني ، مثل : لفظ عين حيث وضع لمعنى العين الباصرة ، وكذلك وضع لمعنى عين الماء ، ولمعنى الجاسوس إذ يعبر عنه بالعين ، فيقال : هذا ما أخبرتنا به عيوننا أي جواسيسنا.

ولهذا فإن مثل هذا اللفظ إذا أطلق يحتاج إلى قرينة (وهي اللفظ الذي يبين لنا المعنى المراد من هذه المعاني المتعددة) ، فلو قيل : رأيت عيناً ، فلا نعلم أن المتكلم قصد انه رأى العين الباصرة أم انه رأى عين الماء أو الجاسوس ، فلا يتضح لنا مراده !

ولكنه لو قال : رأيت عيناً تبكي ، فهنا يكون لفظ (تبكي) قرينة على المعنى الذي أراده من لفظ - عين - ، ولذا يعبر عن هذه القرينة ب - القرينة المعينة - لأنها هي من عينت لنا المعنى المراد من بين المعاني التي وضع لها لفظ - عين -

٢ - **اللفظ المنقول :** وهو اللفظ الذي وضع لمعنى ، ثم استعمل في معنى آخر لوجود مناسبة بين المعنى الأول الذي وضع له اللفظ والمعنى الثاني الذي استعمل فيه ، وقد هجر - ترك - استعمال اللفظ في المعنى الأول الذي وضع له.

مثاله : لفظ (صلاة) ، حيث وضع هذا اللفظ. قبل الإسلام لمعنى - الدعاء - ، وبعد مجيء الإسلام استعمل الشارع المقدس هذا اللفظ في معنى الصلاة الشرعية المعروفة ، لوجود مناسبة بين المعنى الأول الذي وضع له لفظ صلاة وهو الدعاء وبين المعنى الثاني الذي استعمل فيه وهو العبادة الشرعية المعروفة ، وهذه المناسبة هي إن هذه العبادة المعروفة أيضاً تشتمل على الدعاء ، ثم كثر استعمال المسلمين لهذا اللفظ (الصلاة) بهذا المعنى (الصلاة الشرعية) المعروفة ، بحيث هجر المعنى الأول فلم يعد الناس يستعملون لفظ الصلاة بمعنى الدعاء ، ولذا لو أراد شخص أن يستعمل لفظ صلاة في المعنى القديم - الدعاء - فسوف يحتاج إلى قرينة.

إذن الفرق بين اللفظ المشترك واللفظ المنقول هو : أن اللفظ المشترك وضع لمعاني متعددة ، بينما اللفظ المنقول وضع لمعنى واستعمل في معنى ثانٍ بسبب وجود مناسبة بين المعنيين .

٣ - اللفظ المرتجل : وهو اللفظ الذي وضع لمعنى ثم استعمل في معنى آخر ، مع عدم وجود المناسبة بين المعنيين .

مثاله : الأسماء الشخصية التي لم تلحظ فيها المناسبة بين المعنى الذي وضع له اللفظ وبين صفات الشخص المسمى ، مثل : أسد ، فان هذا اللفظ وضع للحيوان المفترس فإذا سمى شخص ولده أسد فهذا الاستعمال للفظ في المعنى الثاني - أي الولد الذي سمي بهذا الاسم - لم تلحظ فيه المناسبة بين المعنيين ، أي لم يلاحظ واضع اللفظ للمعنى الثاني أي علاقة بين المعنى الأول والثاني ، فقد يكون الولد جباناً ويسمى أسد.

إذن الفرق بين المنقول والمرتجل من وجهين :

١ ـ توجد مناسبة ملحوظة بين المعنيين في المنقول ، بينما في المرتجل لا توجد مناسبة بينهما.

٢ ـ في المنقول هجر المعنى الأول ، بينما في المرتجل لم يهجر المعنى الأول ، بل لا يزال الناس يستعملون لفظ الأسد للدلالة على الحيوان المفترس في مثالنا.

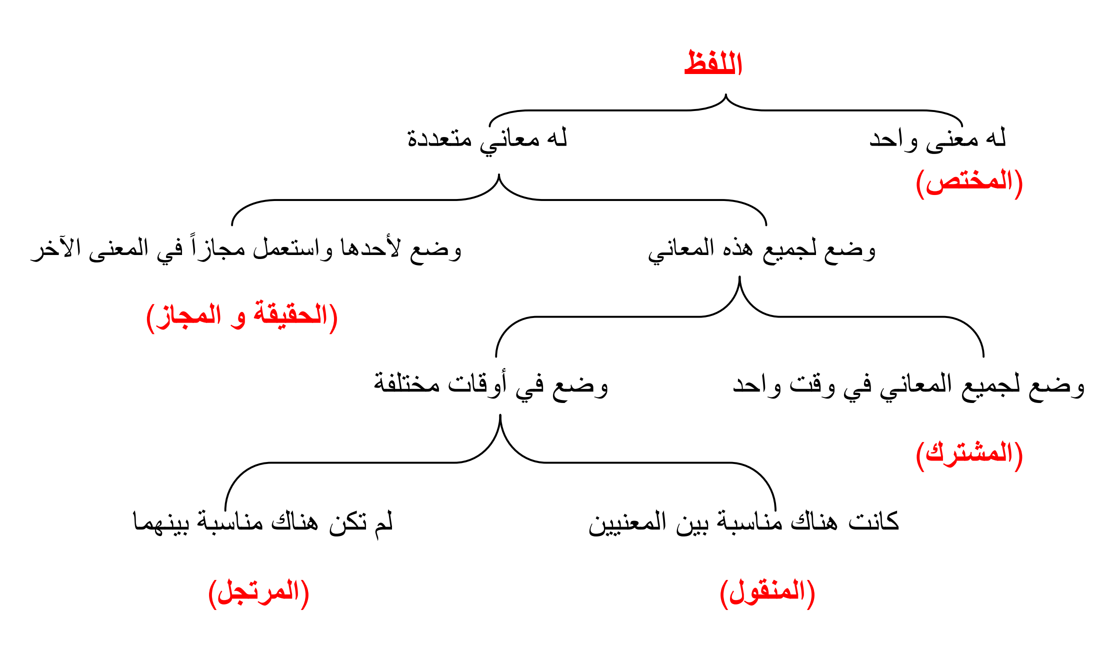
٤ ـ الحقيقة والمجاز : تارة نستعمل اللفظ ونريد به معناه الذي وضع له اللفظ ، وهذا هو الاستعمال الحقيقي ، وتارة نستعمل اللفظ ونريد به معنى آخر غير المعنى الذي وضع له اللفظ بسبب وجود مناسبة بين المعنى الذي وضع له اللفظ والمعنى الذي استعملناه فيه ، ولم يهجر المعنى الأول ، وهذا الاستعمال هو الاستعمال المجازي.

مثاله : لفظ قمر ، فتارة نشير إلى الجرم السماوي ونقول : هذا قمر ، فهذا استعمال حقيقي ؛ لأننا استعملنا اللفظ في المعنى الذي وضع له لفظ قمر ، وتارة نشير إلى أبي الفضل العباس عليه السلام ونقول : هذا قمر العشيرة ، فهذا استعمال مجازي ؛ لأننا لم نستعمل لفظ القمر فيما وضع له ، بل استعملنا في معنى آخر وهو الوجه الجميل ، بسبب وجود مناسبة بين المعنيين : الجرم السماوي والوجه الجميل وهي الجمال في كل منهما.

وحيث أن الحقيقة والمجاز لفظ تعدد معناه ولم يهجر المعنى الأول ، وكذا إذا أطلق اللفظ فالمتبادر إلى الذهن هو المعنى الأول أي المعنى الحقيقي ، فإذا أراد المتكلم المعنى المجازي فعليه أن ينصب قرينه ، فلو أطلق لفظ أسد وأراد الرجل الشجاع فعليه نصب قرينه كان يقول : رأيت أسداً يرمي ، فإن كلمة يرمي قرينة على انه لم يرد المعنى الحقيقي ، ولهذا تسمى قرينة صارفة ، أي تصرف الذهن عن إرادة المعنى الحقيقي .

إذن يختلف المنقول عن الحقيقة والمجاز : في أن المنقول هجر فيه المعنى الأول ولم يهجر في الحقيقة والمجاز ، واللفظ قد وضع لكلٍ من المعنيين في المنقول بينما وضع لأحدهما فقط في الحقيقة والمجاز وهو المعنى الحقيقي ، واستعمل في الثاني .

ويختلف المرتجل عن الحقيقة والمجاز : في أن المرتجل لا توجد فيه علاقة مناسبة بين المعنيين ، بينما توجد في الحقيقة والمجاز علاقة مناسبة.



(المفرد والمركب)

(هذا تقسيم ثانٍ للفظ باعتبار دلالة جزئه على جزء معناه)

تارة يدل جزء اللفظ على جزء المعنى الذي وضع له اللفظ ، فيعبر عن هذا اللفظ بأنه (لفظ مركب) ، وتارة أخرى لا يكون اللفظ كذلك فيعبر عنه (لفظ مفرد)

بيان ذلك :

يشترط في اللفظ المركب مجموعة من الشروط إذا توفرت جميعها نعبر عن ذلك اللفظ بأنه لفظ مركب و هذه الشروط هي :

١ – أن يكون للفظ أجزاء ، كلفظ (محمد ﷺ نبي) ، فإنه مؤلف من جزأين : (محمد ﷺ) و (نبي)

٢ – أن يكون للمعنى الذي وضع له اللفظ أجزاء ، ففي المثال السابق نجد أن المعنى الذي وضع له لفظ (محمد نبي) هو (شخص محمد ﷺ) ، (النبوة[1])

٣ – أن يدل جزء اللفظ على جزء المعنى ، فالجزء الأول من اللفظ (محمد صلى الله عليه وآله وسلم) دلَ على الجزء الأول من المعنى (شخص النبي صلى الله عليه واله وسلم) ، والجزء الثاني من اللفظ (نبي) دلَ على الجزء الثاني من المعنى (النبوة).

[1] لنبوة : وظيفة ألاهية وسفارة ربانية ، يجعلها الله تعالى لمن ينتجبه ويختاره من عباده الصالحين وأوليائه الكاملين في إنسانيتهم ، فيرسلهم إلى سائر الناس لغاية إرشادهم إلى ما فيه منافعهم ومصالحهم في الدنيا والآخرة .

وعند تحقق هذه الشروط الثلاثة يقال لهذا اللفظ أنه لفظ مركب ، ولذا فإن لفظ (محمد ﷺ نبي) لفظ مركب .

فإذا لم يتحقق أحد هذه الشروط الثلاثة (سواء تحقق الشرطان الآخران أم لم يتحققا) فاللفظ حينئذٍ مفرد ، لذا تكون أمثال الألفاظ التالية ألفاظاً مفردة :

١ ـ اللفظ الذي لا جزء له ، مثل : قِ (فعل أمر من وقى يقي، أي من الوقاية) ، أو : عِ (فعل أمر من وعى يعي) فهذه الألفاظ مفردة عدم تحقق الشرط الأول من شروط اللفظ المركب (وهو أن يكون للفظ جزء) .

٢ ـ اللفظ الذي له جزء ولكن ليس لمعناه الذي وضع له جزء ، مثل : الله ، فإن هذا اللفظ له أجزاء وهي : أ ، ل ، ه ، ولكن ليس للمعنى الذي وضع له اللفظ أجزاء ، لأن هذا اللفظ وضع للذات المقدسة وهي بسيطة غير مركبة (أي ليس لها أجزاء) كما ثبت في علم الكلام والفلسفة ، فيكون لفظ (الله) لفظ مفرد.

٣ ـ اللفظ الذي له جزء ، ولمعناه جزء ، ولكن جزء لفظه لا يدل على جزء معناه ، مثل (عبد الله) إذا كان اسماً لشخص ، فهذا اللفظ له أجزاء هي : (عبد) و (الله) ، وكذلك للمعنى الذي وضع له هذا اللفظ أجزاء (أي الشخص الذي سمي بـ عبد الله) فإن أجزاء المعنى هي : رأس عبد الله ، ويديه ، ورجليه ، ..الخ ، إذن تحقق الشرط الأول والثاني ورغم ذلك هذا اللفظ مفرد وذلك لعدم تحقق الشرط الثالث ، أي إن جزء لفظ (عبد الله) ـ عندما يكون اسماً لشخص ـ لا يدل على جزء المعنى .

بينما لو كان لفظ (عبد الله) صفة لشخص ، كما لو اشرنا لعلي عليه السلام وقلنا : هذا عبد الله ، فإن لفظ (عبد الله) في هذه الحالة يكون مركباً وذلك لتحقق الشروط الثلاثة فيه لأنه :

- للفظ أجزاء (عبد) و (الله)
- للمعنى الذي وضع له اللفظ أجزاء (العبودية) ، (الذات المقدسة)

ـ جزء اللفظ يدل على جزء المعنى: لفظ (عبد) يدل على (العبودية) ، لفظ (الله) يدل على (الذات المقدسة)

فيكون اللفظ (عبد الله) صفة لشخص ـ أي عندما نصف شخصاً بأنه عبد لله تعالى ـ لفظاً مركباً .

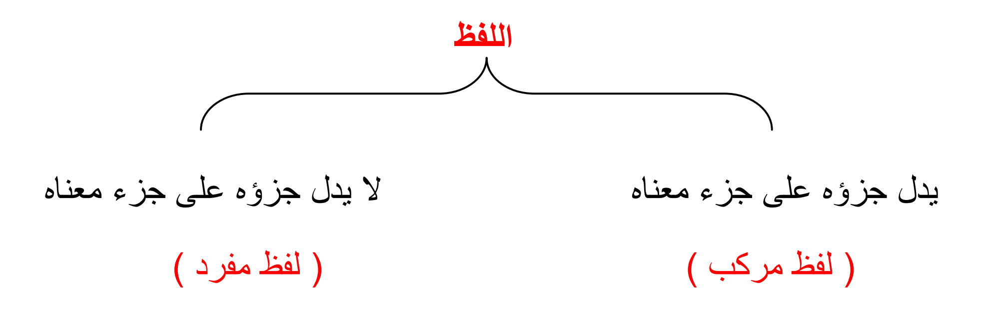
لهذا إن اللفظ المركب يتحقق في حالة واحدة فقط وهي : إذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى .

بينما يكون اللفظ مفرداً إذا لم يدل جزؤه على جزء معناه وهذا يتحقق في حالات ثلاث هي :

١ – إذا لم يكن للفظ أجزاء .

٢ – إذا لم يكن للمعنى أجزاء .

٣ – إذا لم يدل جزء اللفظ على جزء المعنى .



(أقسام اللفظ المفرد)

قسَم النحويون اللفظ المفرد (الكلمة) إلى ثلاثة أقسام : الاسم و الفعل و الحرف ، وكذلك فعل المنطقيون ولكنهم أطلقوا على بعض هذه الأقسام أسماء مختلفة عما أطلقها عليها النحويون للإشارة إلى وجود بعض الاختلاف بينهم وبين النحويين في هذه الأقسام . لذا قسم المنطقيون اللفظ المفرد إلى :

١ – **الاسم :** وهو اللفظ المفرد الذي يدل بذاته على معنى مستقل ، مثل : قلم ، مدرسة ، محمد ، ....الخ فهذه الألفاظ تدل على معنى بنفسها ، فإذا سمعنا لفظ قلم انتقل ذهننا إلى الآلة المعدة للكتابة ، وإذا سمعنا مدرسة انتقل ذهننا إلى المكان الذي يدرس فيه الطلبة ، وهكذا ، فمراد المنطقيين من الاسم هو نفس مراد النحويين من هذا اللفظ .

٢ – **الكلمة :** وهي اللفظ الذي يدل على معنى مستقل بالإضافة إلى دلالته على الزمان ، مثل يأكل ، ذهب ، أكتب ، .....الخ فإننا عندما نسمع لفظ يأكل ينتقل ذهننا إلى معنى تناول الطعام في الزمن الحاضر ، وعندما نسمع لفظ ذهب ينتقل ذهننا إلى معنى المغادرة في الزمن الماضي ، وعندما نسمع لفظ أكتب ينتقل ذهننا إلى معنى طلب إيقاع الكتابة في الزمن المستقبل (أي بعد زمن التكلم) ، وهكذا نجد أن المنطقيين أرادوا من مصطلح الـ (كلمة) نفس المعنى الذي أراده النحويون من مصطلح الـ (فعل) ، ولكنهم عبروا بتعبير مختلف للإشارة إلى أن بعض ما يطلق عليه النحويون فعل لا يعتبره المنطقيون فعلاً كالأفعال الناقصة (كان وأخواتها) ، ولذا عبروا بتعبير مختلف وهو (الكلمة) .

٣ – **الأداة :** وهي اللفظ الذي لا يدل على معنى مستقل بذاته ، بل يتضح معناه من خلال وجوده ضمن الكلام ، مثل : في ، من ، إلى ، على ،.....الخ ، فإننا عندما نسمع لفظ (في) لا ينتقل ذهننا إلى معنى معين أي أنها لا تدل على معناً

معين ، ولكن لو سمعناها ضمن الكلام كقولنا : (الكتاب في المكتبة) ففي هذه الحالة تكون (في) دالة على معنى وهو أن المكتبة هي المكان الذي يوجد فيه الكتاب ، فلولا وجودها في الكلام لما انتقل ذهننا إلى هذا المعنى ،بل لكان الكلام عبارة عن ألفاظ مبعثرة غير مترابطة (كتاب ... مكتبة) ، وهكذا نجد أن المنطقيين أرادوا من مصطلح الـ (أداة) نفس المعنى الذي أراده النحويون من مصطلح الـ (حرف) ولكنهم عبروا بتعبير مختلف عن تعبير النحويين للإشارة إلى أن هناك ألفاظاً أعتبرها المنطقيون حروفاً بينما يعتبرها النحويون أفعالاً وهي لأفعال الناقصة ، فهي أفعال عند النحويين وأدوات عند المنطقيين ، ولهذا عبروا بتعبير (أداة) .

(أقسام اللفظ المركب)

قسم المنطقيون اللفظ المركب إلى قسمين :

١ ــ **المركب التام :** وهو الجملة التامة ، أي الجملة التي يحسن السكوت عليها ، بمعنى أن السامع يكتفي بها ولا يبقى ينتظر كلاماً إضافياً من المتكلم .

مثلاً : إذا قال شخص : علي إمام

إن السامع يفهم من هذه الجملة معناً تاما وهو أن المتكلم أخبره بأن علياً عليه السلام إمام منصوب من قبل الله تعالى ، فالسامع بعد سماعه لهذه الجملة لا يبقى منتظراً لمزيد بيان ، بل إن المتكلم لو سكت بعد قوله هذه الجملة لكان سكوته حسناً لا يعاب عليه ، لأنه قال جمله مفيدة فائدة تامة .

ومثلها لو قال الوالد لولده : أكتب درسك .

فالولد يفهم ما أراده الوالد منه ولا يبقى منتظراً تتمة لكلام الوالد ، فلو سكت الوالد بعدها ولم يضف كلاما آخر لكان سكوته حسناً .

٢ ـ **المركب الناقص :** وهو الجملة الناقصة أي التي لا يحسن من المتكلم السكوت عليها والاكتفاء بها بل لا بد له أن يكمل بكلام آخر حتى يتضح مقصوده ، فلو سكت من دون أن يأتي بتتمة لكلامه لكان سكوته غير حسن ، بل يعاب عليه ذلك السكوت حينئذٍ .

مثاله : لو قال شخصٌ : كتاب المنطق ......(وسكت)

فالسامع يبقى ينتظر تتمة لكلامه لأنه لم تحصل لديه فائدة تامة من كلام المتكلم ، فيبقى يسأل في نفسه : ما به كتاب المنطق ؟ ، فلا يحسن للمتكلم أن ينقطع عن الكلام إلى هذا الحد ، فلو انقطع على هذا الحد لكان ذلك معيباً عليه إذ لم تحصل في ذهن السامع فائدة من كلامه يصح له السكوت عليها والاكتفاء بما ذكره من كلام .

وأمثلة المركب الناقص كثيرة منها :

ـ **المضاف والمضاف إليه** ، نحو : كتاب المنطق ، قلم الكاتب ، ساحة المدرسة .
ـ **الصفة والموصوف** ، نحو : الرجل الشجاع ، المرأة العفيفة ، لعلم النافع .
ـ **الجار والمجرور** ، نحو : في الدار ، على المكتبة ، من ذهب .
ـ **أطراف الجملة الشرطية** ، نحو : إذا جاء علي ، من يجتهد ، إن زرتنا .

(أقسام المركب التام)

ينقسم اللفظ المركب إلى قسمين :

١ ـ **الخبر** : وهو الجملة التامة التي تحتمل الصدق والكذب .

اللفظ المركب إذا كان يحكي عن الواقع ، أي يتكلم عن أمر حدث أو سيحدث في المستقبل ، فهذا الكلام ممكن أن يكون مطابق للواقع فيوصف بأنه كلام صادق ويمكن أن يكون غير مطابق للواقع فيوصف بأنه كلام كاذب ، بغض النظر عن المتكلم وشخصيته أنه من الصادقين الذين لا يصدر منهم الكذب أو أنه من الكاذبين الذين لا يصدر منهم الصدق ، فإننا نتكلم عن نوع الكلام لا عن نوع المتكلم .

مثال ١ : إذا قال لي شخص : أن السماء تمطر .

فإن هذا الشخص ينقل لي صورة عن واقع خارجي ، فهو لم يوجد الحادثة (مطر السماء) بواسطة ألفاظه بل يدعي أن هذا الحدث واقع وهو مجرد ناقل لهذا الحدث ، مخبر عن هذا الحدث .

فإذا لاحظنا هذه النسبة (أي نسبة المطر إلى السماء) نجد أن هذه النسبة يحتمل أن تكون مطابقة للواقع (أي إن السماء فعلاً تمطر) فتوصف بالصدق ، ويحتمل ألا تكون مطابقة للواقع (أي إن السماء لا تمطر) فتوصف بالكذب . فهذا الكلام لأنه حكاية وإخبار عن أمر واقع فهو يحتمل أن يكون مطابق للواقع (صادق) أو غير مطابق للواقع (كاذب) .

مثال ٢ : إذا قال لنا لخبير بالأنواء الجوية : إن السماء سوف تمطر غداً .

فكلامه هذا قد يكون مطابق للواقع ندما تكون حساباته دقيقة وفعلاً في اليوم التالي تمطر السماء ، فيكون كلامه محتمل للصدق ، وقد يكون كلامه غير مطابق للواقع عندما لا تكون حساباته دقيقة ، فيكون كلامه كاذب ، ولهذا يعبر عن كلامه بأنه (خبر) لأنه كلام يحتمل الصدق أو الكذب .

(فاتضح أن الصدق والكذب الذي يقصده المنطقيون هو وصف للكلام وليس وصفاً للمتكلم وتفصيله في محل آخر)

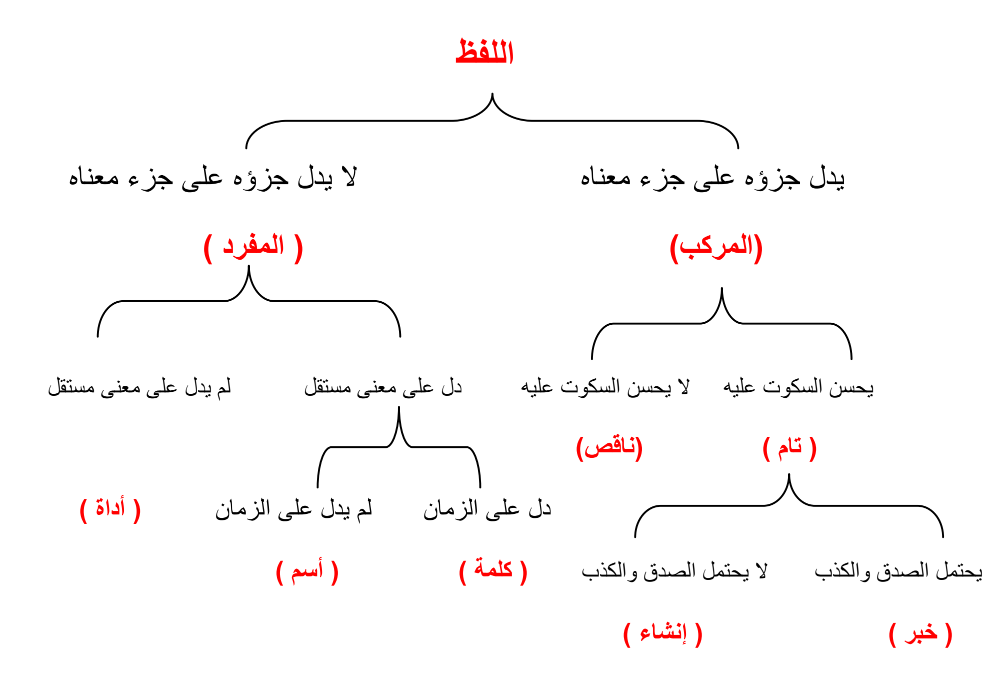
٢ – **الإنشاء** : وهو الجملة التامة لتي لا تحتمل الصدق والكذب .

اللفظ المركب الذي لا يكون حاكيا عن الواقع لا يكون فيه إمكانية أن نصفه بأنه صادق أو أنه كاذب ، لأن الوصف بالصدق أو الكذب إنما هو بمقايسة الكلام للواقع الخارجي ، فإن طابق الواقع فهو صادق وإن لم يطابقه فهو كاذب ، وهذه الحالة (أي المقايسة للخارج) إنما تحصل إذا كان الكلام يحكي عن الواقع أي ينقل لنا لواقع ، أما إذا كان الكلام لا يحكي عن الواقع ، بل هو الذي يوجد المعنى فلا يمكن أن يوصف بالصدق أو الكذب .

بيانه : عندما قال لنا الشخص : السماء تمطر ، فإن المعنى وهو مطر السماء لم يوجده المتكلم بألفاظه ، بل المعنى كان موجوداً قبل الكلام ودور المتكلم فيه هو دور الناقل والمخبر فقط ، بينما إذا قال الوالد لولده : أكتب درسك ، فإن هذا الكلام الذي صدر من الوالد له معنى وهو طلب الكتابة من الولد ، وكلام الوالد لم يكن إخباراً ونقلاً لهذا المعنى لأن هذا المعنى (طلب الكتابة) لم يكن موجوداً قبل أن ينطق الوالد به حتى يكون الوالد مخبراً عن طلب الكتابة ، بل إن الوالد هو الذي أنشأ هذا المعنى وأوجده بواسطة هذه الألفاظ التي صدرت منه ، وبالتالي لا يمكن مقايسة كلام الوالد للخارج حتى يكون كلامه مطابق للخارج (صادق) أو غير مطابق (كاذب) ؛ لأننا قلنا أن احتمالية الصدق والكذب عندما يكون الكلام قابلاً للمقايسة للخارج فإن لم يكن قابلاً للمقايسة للخارج فلا يمكن وصفه بالصدق أو الكذب ، ولهذا لا يمكن أن نقول عن كلام الوالد أنه صادق أو أنه كاذب ، ومثل هذا الكلام يعبر عنه ب (الإنشاء) لأن المتكلم ينشىء المعنى و يوجده بواسطة ألفاظه ، وللمركب الإنشائي أقسام متعددة منها :

- الأمر ، نحو أدرس بجد .
- النهي ، نحو : لا تنطق بالغيبة .
- الدعاء ، نحو : اللهم عجل لوليك الفرج .
- التعجب ، نحو : ما أقسى قلب الكافر .

- العقود[1] ، نحو : بعتك الدار .
- الإيقاعات ، نحو : قول الرجل لمن اقترض منه : أنت بريء الذمة من ديني .



[1] العقود : وهي المعاملات التي تحتاج إلى طرفين موجب وقابل ، كعقد البيع أو الزواج أو الإجارة ،...الخ ، حيث يقول الموجب مثلاً : بعتك الدار بألف دينار ، فيقول الطرف الآخر : قبلت .
الإيقاعات : وهي المعاملات التي لا تحتاج إلا لطرف واحد هو الموجب ، الطلاق والعتق والوقف والإبراء ...الخ ، حيث يقول الزوج مثلاً لزوجته : أنت طالق ، فلا نحتاج بعد ذلك لقبول الزوجة .

(أنواع المعنى[1])

ينقسم المعنى باعتبار (بحسب) وجوده إلى قسمين ، هما : المفهوم والمصداق .

توضيح ذلك : إننا عندما نلاحظ النخلة ، تنطبع في ذهننا صورة عن النخلة وهي : (أنها شجرة لها سعف مثمرة للتمر) وبهذا يوجد لدينا شيئان :

١- النخلة الموجودة في الخارج[2] .
٢- الصورة المنطبعة في ذهننا عن النخلة .

إذا لاحظنا العلاقة بين هذين الشيئين ، نجد أنها علاقة (الانطباق) ، أي إن الصورة الموجودة في الذهن عن النخلة تنطبق على النخلة الخارجية ، فيطلق على الصورة لموجودة في الذهن (مفهوم النخلة) لأن هذه الصورة هي التي تحضر في الذهن عند سماع لفظ (نخلة) أي هي التي تفهم من لفظ نخلة ، ويطلق على لنخلة الخارجية التي ينطبق عليها مفهوم النخلة (مصداق النخلة) ، من الصدق ، أي الذي يصدق وينطبق عليه تلك الصورة الذهنية .

---

[1] لقد أستعمل المصنف لفظ (المعنى) في غير ما يقصده العلماء من هذا اللفظ ، حيث يقصدون من (المعنى) : الصورة الذهنية من حيث وضع اللفظ بإزائها .
بينما المصنف استعمله بمعنى ما يدل عليه اللفظ سواء كان ذلك الشيء صورة ذهنية (الوجود الذهني) أو أمر خارجي (الموجود في الخارج) .

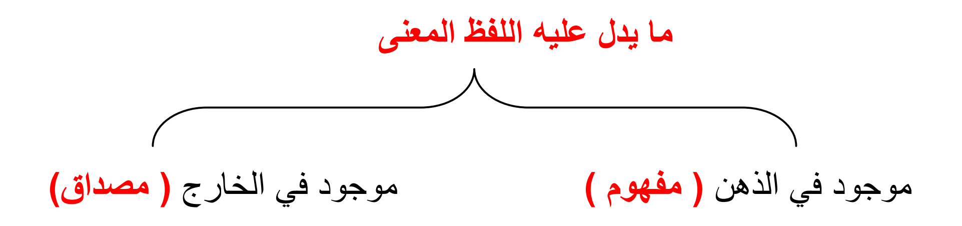
[2] (أي خارج الذهن ويعبر عنه بالواقع الخارجي ، أو العالم الخارجي :وهو كل العالم أو الكون بكامله خارج الذهن)

كذلك إذا لاحظنا : محمد ، خالد ، فاطمة ، سعاد ، فكل واحد من هؤلاء الأشخاص هو مصداق[1] لمفهوم الإنسان ، لأن مفهوم الإنسان (أي صورة الإنسان في الذهن) هي : الحيوان الناطق .

ونقصد بالحيوان : هو الجسم النامي (أي ليس ثابتاً على حالة واحدة كالجماد) الحساس (أي الذي يتأثر بالأشياء كالبرودة والحرارة وغيرها) المتحرك بإرادته (وليست حركته قهراً عليه كالجماد والنبات إذا تحركا) .

ونقصد بالناطق : النطق الخارجي (التكلم) ، أو النطق الداخلي (أي الإدراك والتفكير) .

فنلاحظ أن كل من هؤلاء (محمد ، خالد ، فاطمة ، سعاد) تنطبق عليهم هذه الصورة الذهنية (الإنسان) ، لذا يعبر عن هذه الصورة الذهنية بالمفهوم ، ويعبر عن هؤلاء الأشخاص بالمصداق ، فمحمد مصداق للإنسان ، وسعاد مصداق للإنسان وهكذا .



[1] المصداق لا ينحصر وجوده في العالم الخارجي كما هو صريح عبارة المصنف - رحمه الله تعالى - ، بل المصداق قد يكون في الخارج و قد يكون في الذهن ، وتفصيل الكلام في هذا الموضوع محله منطق الشيخ المظفر وليس هنا .

(أنواع المفهوم)

المفهوم : هو الصورة الذهنية المنطبعة في الذهن عن الأشياء . وهو ينقسم إلى قسمين : مفهوم جزئي ومفهوم كلي .

بيان ذلك : إن الصور المنطبعة في الذهن ليست من نوع واحد بل هي على نوعين ، فإننا عندما نلاحظ

قلم زيد الجاف ، تنطبع في ذهننا صورة عن ذلك القلم وهي (آلة تستعمل للكتابة بواسطة الحبر الجاف يملكها زيد) ، وهذه الصورة يعبر عنها بـ (المفهوم كما تقدم) ، ولكن هذا المفهوم (الصورة الذهنية) لا ينطبق إلا على مصداق واحد فقط هو قلم الجاف الذي يملكه زيد ، فهو لا ينطبق على قلم الجاف الذي يملكه سعيد ، وكذلك لا ينطبق على قلم الرصاص الذي يملكه زيد ، و يعبر المنطقيون عن هذا النوع من المفاهيم بـ (المفهوم الجزئي) ، ولهذا يعرفه المصنف رحمه الله تعالى بـ :

المفهوم الجزئي : هو المفهوم الذي يمتنع انطباقه على أكثر من مصداق واحد .

ثم إننا إذا لاحظنا هذه المفاهيم :

- قلم الجاف الذي يملكه زيد .
- قلم الرصاص الذي يملكه سعيد .
- قلم الحبر الذي يملكه محمد .

فتتكون في ذهننا ثلاث صور ذهنية (ثلاثة مفاهيم) وهذه المفاهيم الثلاثة هي مفاهيم جزئية ، لأن كل مفهوم منها لا يمكن أن ينطبق ألا على مصداق واحد فقط .

ثم نحاول بعد ذلك استخلاص صورة ذهنية (مفهوم) تنطبق على هذه الأقلام الثلاثة ، فنبدأ بطرح كل ما يميز هذه المفاهيم بعضها عن البعض الآخر ، نلاحظ أن ملكية هذه الأقلام مما يميزها بعضها عن البعض الآخر ، فقلم الجاف يملكه زيد ، وقلم الرصاص يملكه سعيد ، وقلم الحبر يملكه محمد ، فنطرح ملكية الأقلام عن مفاهيمها فيبقى من المفاهيم الثلاثة :

- قلم الجاف
- قلم الرصاص
- قلم الحبر

ثم نلاحظ أن المادة المستعملة في كل قلم مما يميز هذه الأقلام الثلاثة بعضها عن البعض الآخر ، فالأول يستعمل الحبر الجاف والثاني يستعمل الكرافيت والثالث يستعمل الحبر غير الجاف ، عندما نطرح هذه الخصوصية عن كل قلم من الأقلام الثلاثة فإنه لا يبقى من المفاهيم الثلاثة إلا :

- قلم
- قلم
- قلم

نجد أن هذا المفهوم (قلم) الذي نتج بعد طرح الخصوصيات عن كل قلم من الأقلام الثلاثة فيه قابلية الانطباق على الأقلام الثلاثة جميعاً ، لأن قلم الجاف الذي يملكه زيد ينطبق عليه أنه (قلم) ، وقلم الرصاص الذي يملكه سعيد ينطبق عليه أنه (قلم) ، وكذلك قلم الحبر الذي يملكه محمد ينطبق عليه أنه (قلم) ، إذن تكون لنا مفهوم يقبل الانطباق على أكثر من مصداق واحد ، ومثل هذا المفهوم يعبر عنه المنطقيون بأنه مفهوم كلي ، ولهذا عرفه المصنف رحمه الله بـ :

المفهوم الكلي : وهو المفهوم الذي لا يمتنع انطباقه على أكثر من مصداق واحد .

أمثله للمفهوم الجزئى :

- جعفر بن محمد الصادق عليه السلام : لأنه مفهوم لا ينطبق إلا على الإمام السادس عليه السلام ابن الإمام الباقر عليه السلام .
- سعيد (جارنا) : فهو لا ينطبق إلا على هذا الشخص ، وهكذا جميع الأشخاص .
- بغداد : لأنها لا تنطبق إلا على مصداق واحد هو عاصمة العراق .
- دجلة : لأنها لا تنطبق إلا على النهر المعروف في العراق .
- هذا الكتاب : لأنني بعد أن أشرت إليه لم يعد فيه قابلية الانطباق إلا على هذا الكتاب المشار إليه فقط .
- زوجة زيد الأولى : لأنها لا تنطبق على أي امرأة أخرى غير من عقد عليها زيد بأول عقد زواج في حياته .

أمثلة المفهوم الكلي :

- إنسان : لأنه ينطبق على كل حيوان ناطق فينطبق على زيد ، ومحمد ، وخالد ، وسعاد .....الخ
- كتاب : حيث ينطبق على كتاب التاريخ ، والمنطق ، والفقة ، والنحو ......الخ
- زوجة زيد (بدون تقيدها بقيد الأولى أو الثانية ..) : لأنه ينطبق على زوجته الأولى ، زوجته الثانية ،...الخ .

(الجزئي الحقيقي والجزئي الإضافي)

لقد ذكر المنطقيون معنيين يطلقون عليهما لفظ الجزئي :

١ – **الجزئي الحقيقي** : ويقصدون به المعنى المتقدم للجزئي ، أي المفهوم الذي ينطبق على مصداق واحد فقط ، وقد تقدم بيانه فلا نعيد .

٢ – **الجزئي الإضافي** : وهو المفهوم المندرج تحت مفهوم أوسع منه .

بيانه :

لو لاحظنا مفهوم زيد ، ونسبناه إلى مفهوم الإنسان ، فماذا نجد ؟

نجد أن مفهوم الإنسان أوسع من مفهوم زيد ، أن مفهوم الإنسان ينطبق على مفهوم زيد وعلى غيره (محمد ، سعيد ،فاطمة ،....الخ) ، والسر في ذلك أن مفهوم الإنسان أقل قيوداً من مفهوم زيد :

مفهوم الإنسان : حيوان ناطق .

مفهوم زيد : حيوان ناطق ، أبوه فلان ، أمه فلانة ، يسكن في المنطقة الكذائية ، يعمل كذا ،.....الخ

وكلما كان المفهوم أقل قيوداً يكون أوسع ؛ لأنه ينطبق على مصاديق أكثر ، وكلما كان المفهوم أكثر قيوداً كان أضيق ؛ لأنه ينطبق على مصاديق أقل ، فـ (الإنسان) مثلاً أوسع من (الإنسان العراقي) ، و (الإنسان العراقي) أوسع من (الإنسان العراقي العربي) ، وهكذا كلما أضفنا قيوداً أكثر كلما تضيق المفهوم وأصبح يدل على مصاديق أقل .

إذن مفهوم زيد يندرج تحت مفهوم الإنسان ، وهو باندراجه هذا تحت مفهوم الإنسان يكون جزءاً من الإنسان .هنا لدينا لحاظان لزيد :

- عندما نلحظ مفهوم زيد بنفسه ودون أن نقيسه إلى الإنسان أو لأي مفهوم آخر ، نجد أن زيداً (**مفهوماً جزئياً**) ؛ لأنه لا ينطبق إلا على مصداق واحد فقط وهو شخص زيد .

- وعندما نسب مفهوم زيد إلى مفهوم الإنسان ، نجد أن مفهوم زيد جزءاً من مفهوم الإنسان ؛ لأن مفهوم الإنسان ينطبق عليه وعلى غيره من المفاهيم كمفهوم محمد ، ومفهوم فاطمة ،...الخ ، فنقول أن مفهوم زيد جزئي بالإضافة إلى مفهوم الإنسان ، وهذا ما يعبر عنه بـ (**الجزئي الإضافي**).

ثم إننا لو لاحظنا مفهوم الإنسان ونسبناه إلى مفهوم أوسع منه كمفهوم الحيوان (لأن مفهوم الحيوان ينطبق على مفهوم الإنسان وعلى غيره من المفاهيم كمفهوم الفرس ، ومفهوم القرد ،....الخ) نجد أن مفهوم الإنسان يندرج تحت مفهوم الحيوان ، فيكون مفهوم الإنسان كأنه جزء من مفهوم الحيوان لاندراجه تحته ، فيكون لنا لحاظان لمفهوم الإنسان :

- عندما ننظر إلى مفهوم الإنسان دون أن ننسبه إلى أي مفهوم آخر ، بل ننظر إلى مفهوم الإنسان فقط ، نجد أن مفهوم الإنسان (**مفهوم كلي**) ؛ لأنه لا يمتنع انطباقه على أكثر من مصداق واحد ، فهو ينطبق على زيد ، وخالد ، وزينب ،....الخ .

- وعندما ننسب مفهوم الإنسان إلى مفهوم الحيوان (المفهوم الأوسع) ، نجد أن مفهوم الإنسان مندرج تحت مفهوم الحيوان ، فهو كالجزء من مفهوم الحيوان فنقول عن الإنسان بهذا اللحاظ أنه جزئي بالإضافة إلى مفهوم الحيوان ، أي (**جزئي إضافي**) .

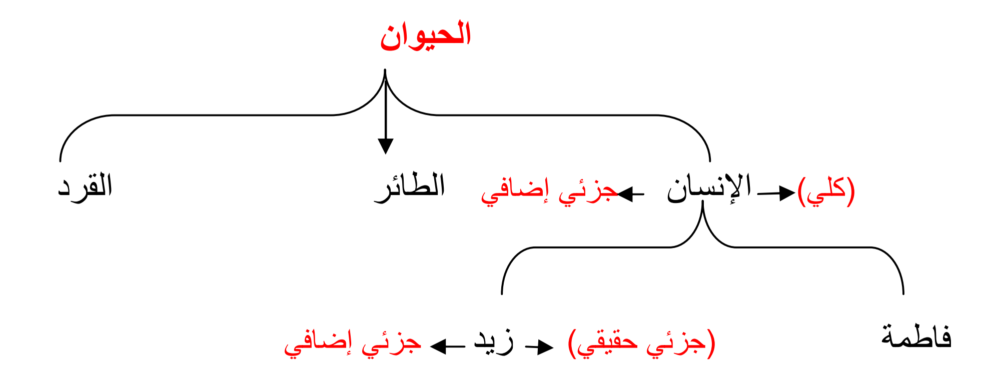
فنستنتج من هذا البيان أمور :

١ – أن كل مفهوم يندرج تحت مفهوم أوسع منه يعبر عن المفهوم المندرج بـ (الجزئي الإضافي)

٢ – أن الجزئي الإضافي قد يكون بنفسه (أي عندما لا ننسبه إلى مفهوم آخر) مفهوماً جزئياً حقيقياً (مثل زيد) ، أو يكون بنفسه مفهوماً كلياً (مثل الإنسان) .

٣ – أن كل مفهوم جزئي حقيقي هو مفهوم إضافي ؛ لأنه لاشك يندرج تحت مفهوم أوسع منه ، وليس كل مفهوم جزئي إضافي هو مفهوم جزئي حقيقي ؛ لأنه قد يكون بنفسه مفهوماً كلياً .

(مخطط للجزئي الإضافي)



(أقسام المفهوم الكلي)

ينقسم المفهوم الكلي بحسب طبيعة انطباقه على مصاديقه إلى قسمين :

١ ـ **المتواطيء :** المتواطيء في اللغة مأخوذ من التواطؤ أي الاتفاق والتوافق ، فيقال : تواطأ القوم على الأمر ، أي اتفقوا عليه .

وفي اصطلاح المنطقيين : **(هو الكلي الذي ينطبق على مصاديقه بالتساوي)** ، مثل إنسان ، فإن مفهوم الإنسان مفهوم كلي ؛ لأنه ينطبق على أكثر من مصداق واحد ، فهو ينطبق على : محمد ، وحسن ، وفاطمة ، .....الخ ، وهذا المفهوم ينطبق على مصاديقه بالتساوي ، إذ ليس إنسانية محمد أكثر أو أشد من إنسانية حسن وفاطمة ، بل هم في الإنسانية سواء ؛ لأننا لا نقصد من الإنسانية غير كون هذا الشيء جسم نامي حساس يتحرك بإرادته ، وهذا المعنى ينطبق عليهم بالتساوي ، وكذلك مفهوم ذهب عيار ٢٤ مثلاً فإن هذا المفهوم ينطبق على مصاديقه بالتساوي ، فهذا الخاتم ذهب عيار ٢٤ ، وتلك القلادة ذهب عيار ٢٤ ، وهكذا لذا فإنه مفهوم كلي متواطئ .

٢ ـ **المشكك :** المشكك في اللغة مأخوذ من الشك وهي حالة نفسية يتردد معها الذهن بين الإثبات والنفي ويتوقف عن الحكم .

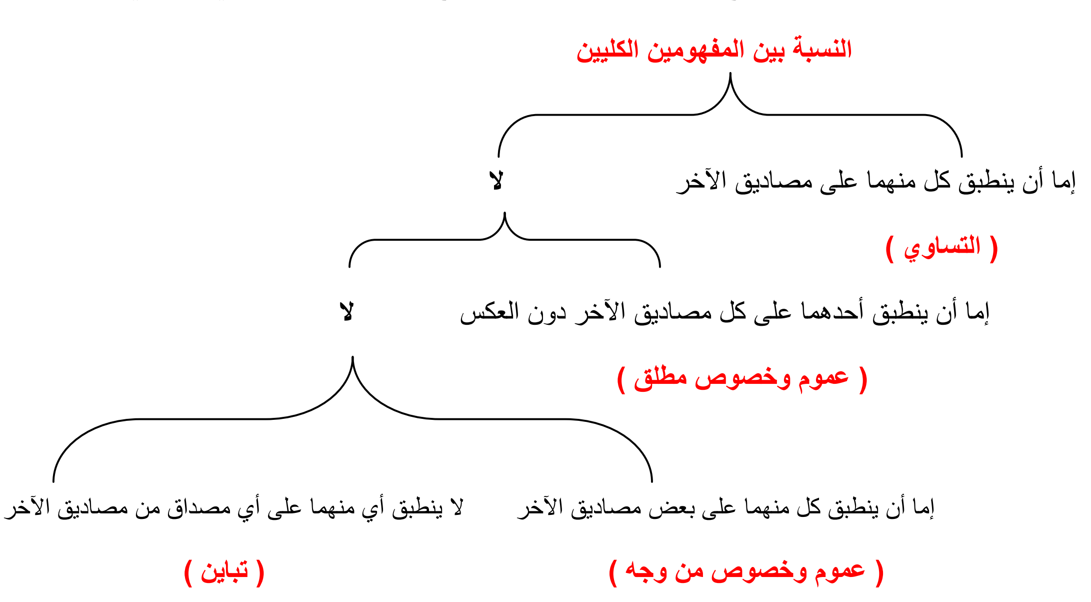
وفي اصطلاح المنطقيين:(هو المفهوم الكلي الذي ينطبق على مصاديقه بالتفاوت ـ أي بالاختلاف وعدم التساوي) مثل البياض فإنه لا ينطبق على مصاديقه بالتساوي ، فبياض الثلج أشد من بياض الورقة ، و بياض الورقة أشد من بياض الجدار وهكذا ، وكذلك الوجود مفهوم كلي مشكك ، فوجود الخالق أولى من وجود المخلوق ، و وجود العلة متقدم على وجود المعلول (فالنار مثلاً علة للاحتراق ، و وجود النار متقدم على وجود الاحتراق) ، كذلك النور من المفاهيم الكلية المشككة ، فنور الشمس أقوى من نور المصباح ، ونور المصباح أقوى من نور الشمعة ، و الجميع يطلق عليه نور.

﴿ النسب الأربع ﴾

تقدم أن معنى (الكلي) : هو المفهوم الذي ينطبق على أفراد كثيرين ، فلو كان لدينا مفهومان كليان كل منهم ينطبق على مجموعة من المصاديق ، وأردنا أن نعرف العلاقة (النسبة) بينهما من خلال انطباق كل منهما على مصاديق الآخر أو عدم انطباقها ، فإننا نجد أن هناك أربعة احتمالات لا خامس لها ، وهذه الاحتمالات الأربعة هي ما يعبر عنها: النسب الأربع .

وعلى هذا يمكننا القول : أن النسب الأربع هي العلاقات المحتملة بين كل كليين عند ملاحظة إمكان انطباق كل منهما على مصاديق الآخر.

وأما كون هذه النسب أربع لا خامسة لها فهو يتضح من الحصر العقلي[1] التالي:



[1] يتضح إن شاء الله تعالى معنى الحصر العقلي عند الكلام عن القسمة الثنائية في مبحث التقسيم فانتظر .

١ ـ نسبة التساوي:

وهي النسبة التي تقع بين الكليين اللذين ينطبق كل واحد منهما على جميع مصاديق الآخر.

فلو كان لدينا مفهومان (ج) و (د) فإن نسبة التساوي تتحقق بينهما كلما كانت العبارتان التاليتان صادقتين ، وهما:

١ ـ مفهوم (ج) ينطبق على جميع مصاديق المفهوم (د)

٢ ـ مفهوم (د) ينطبق على جميع مصاديق المفهوم (ج)

كالنسبة بين (الإنسان و الناطق) ،

فإن **مصاديق مفهوم الإنسان** هي: زيد و سعاد و خالد ....الخ

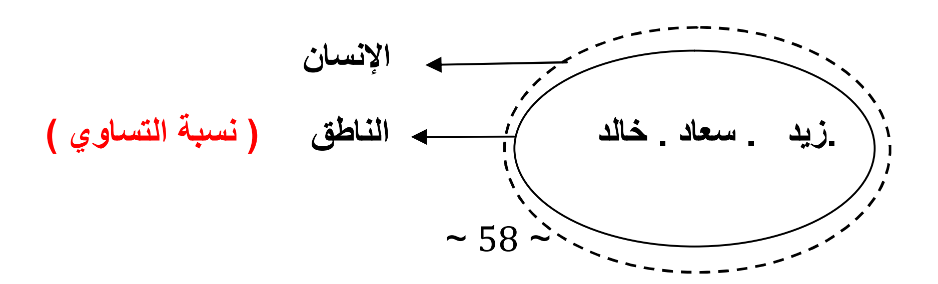
و **مصاديق مفهوم الناطق** هي: زيد و سعاد و خالد ......الخ

فنلاحظ:

١ - إن مفهوم (الإنسان) ينطبق على جميع مصاديق مفهوم (الناطق)

٢ ـ إن مفهوم (الناطق) ينطبق على جميع مصاديق مفهوم (الإنسان)

ولذا يقال: أن النسبة بين مفهوم (الإنسان) و(مفهوم (الناطق) هي نسبة التساوي ، ولذا يمكن تصوير نسبة التساوي بدائرتين متطابقتين كما مبين في المخطط .



٢ – نسبة التباين:

وهي النسبة التي تقع بين الكليين اللذين لا ينطبق كل واحد منهما على أي مصداق من مصاديق الآخر.

وبعبارة أخرى هذه النسبة هي النسبة بين الكليين اللذين لا يوجد بينهما أي مصداق مشترك ، فتتحقق هذه النسبة بين المفهومين الكليين (ج) و(د) إذا صدقت هاتان العبارتان:

١ - لا ينطبق المفهوم (ج) على أي مصداق من مصاديق المفهوم (د)

٢ – لا ينطبق المفهوم (د) على أي مصداق من مصاديق المفهوم (ج)

مثال نسبة التباين: لنسبة بين مفهوم (الحيوان) ، و مفهوم (الحجر) ، حيث تكون العبارتان السابقتان صادقتين:

فإن مصاديق مفهوم (الحيوان) هي: الفرس ، الطائر ، لأسد ، ......الخ

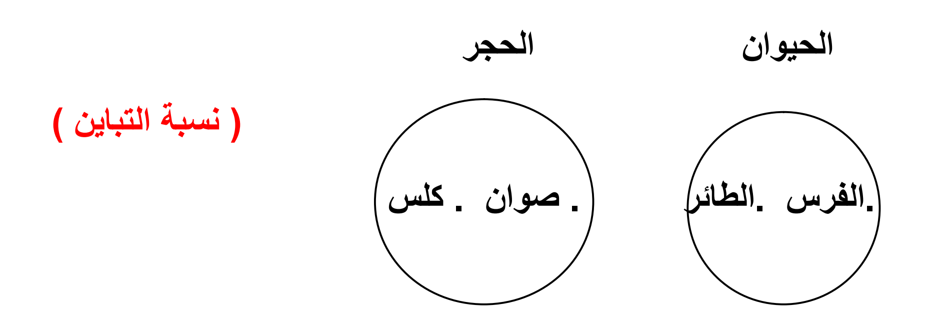
و مصاديق مفهوم (الحجر) هي: الصوان ، الكلس ، الفيروز ،........الخ

فنلاحظ:

١ – مفهوم (الحيوان) لا ينطبق على أي مصداق من مصاديق مفهوم (الحجر)

٢– مفهوم (الحجر) لا ينطبق على أي مصداق من مصاديق مفهوم (الحيوان)

ولذا يقال أن بين مفهوم (الحيوان) و مفهوم (الحجر) نسبة التباين ، ويمكن تصوير نسبة التباين بدائرتين منفصلتين تماماً لا يوجد بينهما أي عنصر مشترك كما موضح بالشكل أدناه.



٣ – نسبة العموم والخصوص المطلق:

وهي النسبة التي تقع بين المفهومين الكليين اللذين ينطبق أحدهما على جميع مصاديق الآخر، ولا ينطبق الآخر إلا على بعض مصاديق الأول.

إذن في هذه النسبة لدينا مفهومان أحدهما (واسع) ينطبق على جميع مصاديق المفهوم الثاني وعلى غير مصاديق المفهوم الثاني في حين لا ينطبق المفهوم الثاني (الضيق) إلا على بعض مصاديق المفهوم الأول

فيكون المفهوم (الواسع) نظير المجموعة الكلية في الرياضيات بينما يكون المفهوم الثاني (الضيق) نظير المجموعة الجزئية من تلك المجموعة الكبرى الكلية ، ولذا يطلق على المفهوم الواسع بأنه: (أعم) ، ويطلق على المفهوم (الضيق) بأنه: (أخص) .

فنسبة العموم والخصوص المطلق تحقق بين المفهومين (ج) و (د) إذا صدقت العبارتان التاليتان:

١– إذا انطبق المفهوم (ج) على جميع مصاديق المفهوم (د)

٢– إذا لم ينطبق المفهوم (د) على بعض مصاديق المفهوم (ج)

مثالها: النسبة بين مفهوم الإنسان ومفهوم الشاعر

مصاديق الإنسان هي: زيد ، سعاد ، محمد ، المتنبي ، الكميت

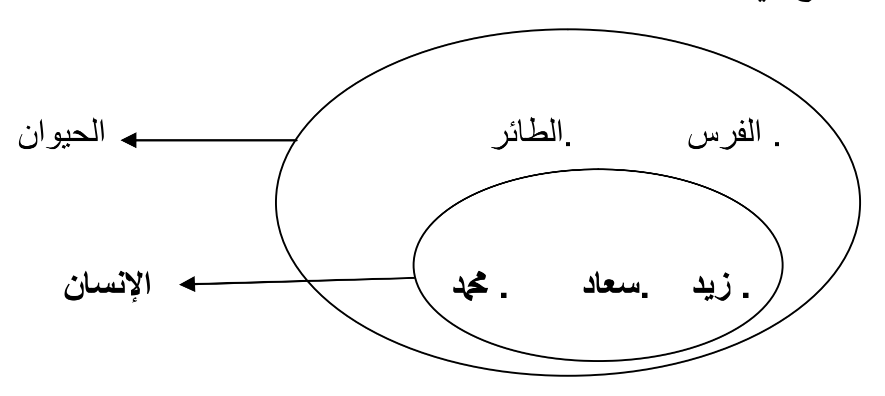
مصاديق الشاعر هي: المتنبي ، الكميت

فنلاحظ :

١ – إن مفهوم (الإنسان) ينطبق على جميع مصاديق مفهوم (الشاعر) ، فالمتنبي إنسان ، الكميت إنسان ٢ – مفهوم (الشاعر) لا ينطبق على بعض مصاديق مفهوم (الإنسان) وهي (زيد ، سعاد ، محمد) ، فكل من زيد ، سعاد ،محمد ليسوا بشعراء ، فهم ينطبق عليهم إنسان ولكن لا ينطبق عليهم شاعر.

ولذا يقال أن بين مفهوم (الإنسان) و مفهوم (الشاعر) نسبة العموم والخصوص المطلق ، أو يقال: إن مفهوم (الإنسان) أعم مطلقاً من مفهوم (الشاعر) ؛ لأن كل شاعر إنسان ، وليس كل إنسان شاعر

ويمكن تصوير هذه النسبة بدائرتين إحداهما كبيرة تمثل المفهوم الأعم (الواسع) ، ودائرة صغيرة داخل الدائرة الكبيرة تمثل المفهوم الأخص (الضيق) كما موضح في المخطط.



(نسبة العموم والخصوص المطلق)

٤ ــ نسبة العموم والخصوص من وجه:

وهي النسبة التي تقع بين الكليين اللذين ينطبق كل منهما على بعض مصاديق الآخر ، ويفترق كل منهما في الانطباق على مصاديق أخرى .

ففي هذه النسبة يوجد لدينا ثلاث مجاميع[1] من الصاديق المجموعة الأولى من المصاديق مشتركة ينطبق عليها كلٌ من المفهومين الأول و الثاني معاً ، والمجموعة الثانية من المصاديق ينطبق عليها الكلي الأول فقط ، و المجموعة ثالثة من المصاديق ينطبق عليها الكلي الثاني فقط.

وعليه إذا كان بين المفهوم الكلي (ج) ، والمفهوم الكلي (د) نسبة العموم والخصوص من وجه فلا بد أن تكون هذه العبارات الثلاثة صادقة :

١ ــ هناك مصداق واحد أو أكثر ينطبق عليه المفهوم (ج) والمفهوم (د) معاً.

٢ ــ هناك مصداق واحد أو أكثر ينطبق عليه المفهوم (ج) فقط.

٣ ــ هناك صداق واحد أو أكثر ينطبق عليه المفهوم (د) فقط .

وحينئذٍ يقال أن بين (ج) و(د) عموم وخصوص من وجه

مثالها:

النسبة بين : <u>الحيوان</u> و <u>الأبيض</u>

من مصاديق الحيوان : الطائر الأبيض و الغراب الأسود ، فالطائر الأبيض حيوان ، والغراب الأسود حيوان.

[1] لا يشترط أن تكون هذه المصاديق عبارة عن مجموعات ثلاث ، بل يكفي لتحقق نسبة العموم والخصوص من وجه بين الكليين أن يكون هناك مصداق واحد مشترك بين المفهومين ومصداق واحد ينطبق عليه الكلي الأول فقط ، ومصداق واحد ينطبق عليه الكلي الثاني فقط .

من مصاديق الأبيض : الطائر الأبيض و الورقة البيضاء ، فالطائر الأبيض أبيض ، والثلج أبيض.

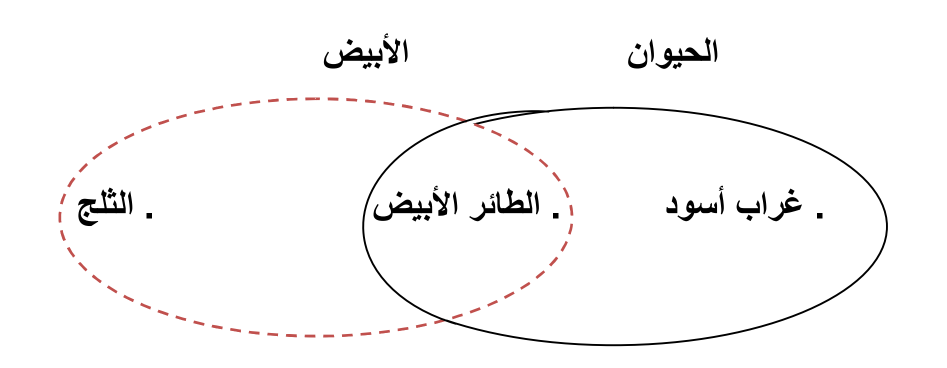
فنلاحظ تحقق العبارات الثلاثة بين (الحيوان) و (الأبيض) فتكون النسبة بينهما العموم والخصوص من وجه ، وذلك :

١ – (الطائر الأبيض) مصداق انطبق عليه كل من الحيوان والأبيض.

٢ – (الغراب الأسود) مصداق انطبق عليه الحيوان فقط.

٣ – (الثلج) مصداق انطبق عليه الأبيض فقط.

ويمكن تصوير نسبة العموم والخصوص من وجه بدائرتين متقاطعتين فتمثل منطقة تقاطع الدائرتين مجموعة المصاديق المشتركة بين الكليين ، ويمثل الجزء غير المتقاطع من الدائرتين المصاديق التي ينفرد كل من الكليين في الانطباق عليها ، وكما مبين في الشكل أدناه.



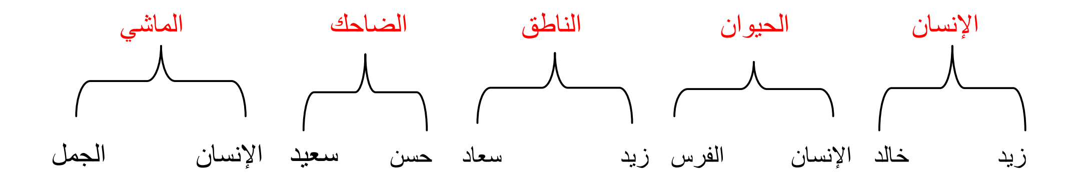
(نسبة العموم والخصوص من وجه)

﴿ الكليات الخمسة ﴾

ذكرنا سابقاً أن المفهوم الكلي : هو المفهوم الذي ينطبق على أكثر من مصداق واحد.

والآن نريد أن ندرس العلاقة بين المفهوم الكلي وأفراده (مصاديقه) ، بعد أن درسنا في الموضوع السابق (النسب الأربع) العلاقة بين المفاهيم الكلية بعضها بالبعض الآخر.

فلو لاحظنا المفاهيم الكلية التالية مع أفرادها :



لوجدنا أن كل كلي بالنسبة إلى فرده ، إما أن يكون هذا الكلي ذاتي لذلك الفرد أو يكون هذا الكلي عرضياً لذلك الفرد ، ولكي يتضح المطلب لابد من بيان المقصود من الكلي الذاتي ، والكلي العرضي.

<u>الكلي الذاتي:</u> وهو الكلي الذي يعد حقيقة مستقلة بالنسبة لفرده ، أو جزء حقيقة الفرد.

بيان ذلك:

عندما ننسب (زيد) إلى (إنسان) ، فإن هذا الكلي (إنسان) الذي ينطبق على زيد هو تمام حقيقة زيد ، لذا فإن الإنسان بالنسبة لزيد هو حقيقة مستقلة أي حقيقة تامة .

بينما إذا نسبنا (الإنسان) إلى (الحيوان) ، فإن هذا الكلي (حيوان) لا يمثل تمام حقيقة الفرد (الإنسان) ، بل يمثل جزء من حقيقته ؛ لأننا لو حللنا معنى الإنسانية وجدناها عبارة عن : الحيوانية الناطقية ، فالإنسان هو : حيوان ناطق [1] ، فالحيوان هو جزء حقيقة الإنسان ، وجزؤها الآخر هو الناطق ، لذا لو نسبنا الإنسان إلى الناطق ، فإن الناطق أيضاً يكون كلي ذاتي للإنسان؛ لأن الناطق هو جزء حقيقة الإنسان .

فاتضح أن الكلي إذا كان تمام حقيقة أفراده (كالإنسان بالنسبة لزيد وخالد) ، أو كان جزءً من حقيقة أفراده (كالحيوان بالنسبة للإنسان ، أو كالناطق بالنسبة للإنسان) ، فإن هذا الكلي يكون ذاتياً لأفراده .

فالمقصود من الكلي الذاتي هو الكلي الذي تتقوم به ذات الأفراد ، بمعنى أنه لو سلب هذا الكلي من الفرد لانعدمت حقيقة ذلك الفرد ، فلو سلبنا الإنسانية مثلاً من زيد لما بقي لزيد وجود ؛ لأن الإنسانية هي تمام حقيقة زيد وبسلبها عن زيد تنتفي حقيقة زيد ؛ ولهذا يقال : إن الإنسان ذاتي لزيد .

وكذلك الحيوانية بالنسبة للإنسان ، فلو سلبنا الحيوانية من الإنسان لانتفت حقيقة الإنسان ؛ لأن الإنسان مركب من الحيوانية و الناطقية ، وزوال أحد أجزاء

---

[1] الحيوان بمعنى الجسم النامي الذي يتحرك بإرادته وله إحساس وشعور ، والناطق بمعنى المفكر القادر على النطق.

المركب يؤدي إلى زوال المركب[1] ، ولهذا يقال: أن الحيوان ذاتي للإنسان ، ومنه يتضح أن الناطق ذاتي للإنسان إذ بزوال الناطقية يزول الإنسان .

أقسام الكلي الذاتي:

الكلي الذاتي على ثلاثة أنواع ، لأنه إما أن يكون تمام حقيقة الفرد فهو النوع ، وإما جزء حقيقة الفرد الذي يشترك فيه مع غيره فهو الجنس ، وإما جزء حقيقته الذي يميزه عما عداه من الأنواع التي تشترك في جنس واحد فهو الفصل.

١ ـ النوع: وهو الكلي المنطبق على جزئيات ذات حقيقة واحدة[2] .

بيان ذلك:

لو لاحظنا الإنسان مثلاً وجدنا هذا الكلي ينطبق على أفراد كثيرين نحو: سعيد وحسن وفاطمة و ....الخ وهذه الأفراد التي انطبق عليها الإنسان ـ **وهو يمثل تمام حقيقتها** ـ إنما هي عبارة عن حقيقة واحدة هي (الحيوانية الناطقية) فحقيقة سعيد لا تختلف عن حقيقة حسن وحقيقتهما لا تختلف عن حقيقة فاطمة ، وهكذا كل بني البشر هم حقيقة واحدة ، والكلي الذي ينطبق على أفراد كثيرين ويمثل تمام الحقيقة التي تشترك فيها هذه الأفراد هو **(النوع)** لتلك الأفراد ، فالإنسان

---

[1] مثلاً الماء مركب من الأوكسجين و الهيدروجين ، فلو زال أحد أجزاء هذا المركب لزال المركب برمته ، فلو سلبنا الأوكسجين مثلاً من هذا المركب (الماء) لما بقي الماء ، ولهذا يقال : أن المركب يزول بزوال أحد أجزائه كما يزول بزوال جميع أجزائه .

[2] ينبغي أن يقال في تعريف النوع : (هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالعدد فقط الواقع في جواب ما هو). أو نحوه من التعريفات التي ذكرها المناطقة ، إذ إن ما ذكره المصنف من تعريف ليس بمانع حيث يدخل في التعريف الجنس ، والصنف ، وغيرها كما لو قلنا الحيوان المنطبق على زيد و خالد وهند ، أو قولنا الشاعر المنطبق على المتنبي و الكميت والفرزدق ، الحيوان والشاعر كليات انطبقت على جزئيات ذات حقيقة واحدة فعلى تعريف المصنف للنوع تكون هذه أنواعاً وهي في الواقع ليست كذلك . ولهذا ذكرنا في الشرح أن النوع لابد أن يمثل تمام حقيقة الجزئيات التي ينطبق عليها لتدارك الخلل في التعريف.

في مثالنا يمثل تمام الحقيقة التي اشتركت فيها جزئيات (أفراد) ذات حقيقة واحدة.

وهكذا لو لاحظنا (الفرس) و وجدنا أنها تنطبق على فرس زيد وفرس سعيد و فرس ....الخ ، فالفرس نوع لهذه الجزئيات (فرس سعيد وفرس زيد و ...الخ) لأنها تمثل تمام الحقيقة التي تشترك فيها هذه الجزئيات المتفقة في حقيقة واحدة وهي (الحيوان الصاهل).

٢ – الجنس: وهو الكلي المنطبق على أنواع مختلفة[١].

بيان ذلك:

لو لاحظنا الإنسان والفرس والطير ، وحللنا هذه الأنواع الثلاثة لوجدنا:

١– الإنسان هو: حيوان ناطق

٢– الفرس هو : حيوان صاهل

٣– الطير هو : حيوان مغرد

فهناك حقيقة واحدة تشترك فيها هذه الأنواع الثلاثة وهي (الحيوانية) ، فالحيوانية التي تعني : (الجسم النامي ، الحساس ، المتحرك بإرادة) تنطبق على هذه الأنواع الثلاثة ، وهي أي الحيوانية ، مقومة لهذه الأنواع لأنها جزء من حقيقتها ، فلو سلبنا الحيوانية عن أي نوع من هذه الأنواع لما بقي ذلك النوع ، فلو سلبنا الحيوانية عن الإنسان لما بقي الإنسان إنساناً ، أي لا يبقى جسماً ولا ، حساساً ،

[١] كان ينبغي تعريفة بأنه (تمام الحقيقة المشتركة بين الأنواع المختلفة الواقع في جواب ما هو) ، أو نحوه من التعريفات التي ذكرها المناطقة للجنس حتى يكون التعريف مانعاً فلا ينطبق على غير الجنس ، وإلا فتعريف المصنف - رحمه الله تعالى - ينطبق على العرض العام أيضاً ، فالإنسان والفرس والخروف أنواع مختلفة ينطبق عليها الماشي ، فيلزم أن يكون الماشي جنساً لها بحسب تعريف المصنف ، وهو ليس كذلك بل هو عرض عام لها.

ولا متحركاً بإرادته ، فتنتفي حقيقة الإنسان ، وهكذا الحال مع الفرس والطير وباقي أفراد الحيوان ، ولهذا يقال عن (الحيوان) كلي ذاتي ؛ لأنه مقوم للأنواع التي ينطبق عليها أي يكون جزءً من الأنواع التي ينطبق عليها.

وكل كلي مثل الحيوان يقال له جنسٌ للأنواع التي ينطبق عليها ، فالحيوان : جنس للإنسان والفرس والطير و.....الخ من أنواع الحيوانات ، ولذا يمكن أن يقال:

الجنس : هو تمام ما تشترك فيه الأنواع المختلفة ويكون مقوماً لتلك الأنواع.

<u>٣ – الفصل:</u> وهو الكلي المميز للنوع عن الأنواع المشاركة له في الجنس[١].

<u>بيان ذلك:</u>

لو لاحظنا المثال السابق لوجدنا أن الإنسان والفرس والطير أنواعاً مختلفة قد اشتركت في جنس واحد هو الحيوان ، فالجنس يمثل جهة الاشتراك بين هذه الأنواع المختلفة ، ولكن في نفس الوقت نجد أن هذه الأنواع متمايزة مختلفة فيما بينها، فالإنسان يختلف عن الفرس والطير ، وهكذا الفرس يختلف عن الإنسان والطير ، وهكذا الطير ايضاً يختلف عنهما ، فما هو سبب الاختلاف بين هذه الأنواع إذا كانت تشترك في جنس واحد (الحيوان) ؟

الجواب : إن الجزء الثاني من حقيقة هذه الأنواع هو ما يميزها بعضها عن البعض الآخر ، فالناطق هو ما يميز الإنسان عن الفرس والطير ، والصاهل هو ما يميز الفرس عن الإنسان والطير ، والمغرد هو ما يميز الطير عن الإنسان

---

[١] كان ينبغي أن يقيد المميز بكونه مميزاً ذاتياً ، حتى لا يدخل المميز العرضي في التعريف فلا يكون مانعاً ، فالضاحك مفهوم كلي يميز الإنسان عن باقي الأنواع المشتركة معه في الجنس كالفرس والطير ، فيكون الضاحك بحسب تعريف المصنف فصلاً للإنسان ، والحق أنه عرض خاص وليس فصلاً.

والفرس ، وهذا الجزء من الذات (النوع) الذي يميز النوع عن باقي الأنواع التي يشترك معها في الجنس (الحيوانية) هو ما يطلق عليه **(الفصل)** .

فاتضح أن الفصل كلي ذاتي لأنه يدخل في حقيقة النوع ، أي إنه جزء من حقيقة النوع ، فلو سلبنا الفصل عن النوع لما بقي ذلك النوع ، فلو سلبنا الناطقية عن الإنسان مثلاً لما بقي الإنسان ، وكذا لو سلبنا الصاهلية عن الفرس أو المغرد عن الطير، وعلى هذا يمكن أن يقال : إن الفصل هو جزء الذات (جزء النوع) الذي يميزها عن باقي الأنواع التي تشترك معها في الجنس .

فتحصل لدينا أن الذات (النوع) تتألف من جزأين :

١- جزء تشترك فيه مع باقي الأنواع الأخرى ، وهذا ما يعبر عنه **بالجنس**.
٢- جزء يميزها عن باقي الأنواع التي تشترك معها في الجنس ، وهذا ما يعبر عنه **بالفصل**.
٣- ومجموع هذين الجزأين يمثل تمام الحقيقة المستقلة ، وهذا ما يعبر عنه **بالنوع**.

فتكون هذه الثلاثة **(الجنس ، الفصل ، النوع)** هي الكليات الذاتية ، ولهذا عبر المصنف رحمه الله عن الكلي الذاتي : هو الكلي الذي يعد حقيقة مستقلة (وهو النوع) ، أو جزء حقيقة (وهو الجنس ، والفصل).

الكلي العرضي: هو الكلي الذي يعد وصفاً للحقيقة .

بيان ذلك: إن الحقيقة بعد أن تتقوم بجميع أجزائها تعرض عليها بعض الأوصاف ، ولكن هذه الأوصاف لا تكون مقومة لذات الحقيقة ، فلو سلبت هذه الأوصاف عن الحقيقة ، فإن الحقيقة تبقى ولا تزول ، وقد عبر عن هذه الأوصاف الكلية التي تطرأ على الذات ولا تكون مقومة لها أي تكون زائدة عليها بالكليات العرضية.

ولنقرب ذلك بمثال:[1]

الجدار مكون من الطابوق و الإسمنت فهاتان المادتان هما المقومتان للجدار ، بحيث لو سلبنا الطابوق عن الجدار لما بقي هناك جدار ، وكذا لو سلبنا الإسمنت عنه لما بقي هناك جدار ، فالطابوق والإسمنت يكون نظير الكليات الذاتية (الجنس والفصل) المقومة لحقيقة النوع ، ولكن بعد أن يبنى الجدار بواسطة مقوماته (الطابوق والإسمنت) نأتي ونصبغ الجدار مثلاً بالصبغ الأبيض ، فبعد ذلك يكون هذا الصبغ سبباً لأن يوصف الجدار بأنه أبيض ، فالأبيض وصف طرأ على الجدار بعد تقومه وبناءه لا يكون داخلاً في حقيقة الجدار ، بل هو وصف زائد يوصف به الجدار ، لذا لو مسحنا ذلك الصبغ عن الجدار ، فإن الجدار لا يوصف بعد ذلك بأنه أبيض ، ولكن في نفس الوقت زوال هذا الوصف لا يؤدي إلى زوال الجدار ، بل الجدار يبقى قائما لأن مقوماته لا تزال موجودة وهي الطابوق والإسمنت.

كذلك الكليات العرضية فإنها تطرأ على الذات بعد تقومها بالكليات الذاتية (الجنس والفصل) فتوصف بها ولكنها لو زالت عن الذات فزوالها لا يؤدي لزوال الذات ولذا توصف بأنها عرضية أي ليست ذاتية.

ومثال الكليات العرضية : (الضاحك) فإن هذا الكلي يعرض على الإنسان (أي يوصف به الإنسان) ولا يكون مقوماً لحقيقة الإنسان ، إذ لو سلبنا الضحك عن الإنسان لبقي الإنسان إنساناً ولم تفنى ذاته.

وكذلك الماشي ، فإنه يعرض على الحيوان ، فيوصف الحيوان بأنه ماشي ، ولكن الماشي ليس من مقومات الحيوان ؛ لأن الحيوان يتقوم بـ (الجسم النامي الحساس المتحرك بإرادة).

---

[1] هذا المثال لتقريب الفكرة إلى ذهن الطالب فقط ، وإلا فالكليات الذاتية والعرضية أمور ذهنية ، والموجود في الخارج مصاديق تلك الكليات وليس نفس الكليات.

أقسام الكلي العرضي:

نقسم الكلي العرضي إلى قسمين:

١ ــ الخاصة ، أو العرضي الخاص : وهي الكلي المختص وصفاً لنوع واحد[١] .

فالكلي العرضي إذا عرض على نوع ما فوصف به ذلك النوع ولم يطرأ على غيره من الأنواع فيقال عنه أنه خاصة ذلك النوع. مثاله : الضاحك ، والشاعر ، ولفيلسوف، و.....الخ ، فإن هذه الأوصاف تثبت للإنسان فقط ولا تثبت لغيره من الأنواع ، لذا يقال إن الضاحك خاصة الإنسان ؛ لأنها أختصت بالعروض على الإنسان فقط ، وهكذا يقال في باقي الأوصاف : الشاعر ، الفيلسوف ،....الخ.

٢ــ العرض العام ، أو العرضي العام: وهو الكلي العام وصفاً لأنواع مختلفة.

فالكلي العرضي إذا عرض على عدة أنواع مختلفة (أي كان وصفاً لها) ولم يختص بالعروض على نوع واحد ، يقال لذلك الكلي بأنه عرض عام لتلك الأنواع أنه يعم أنواع متعددة .

مثاله: الماشي ، والمتنفس ، والنائم ، و.....الخ فإن هذه الكليات العرضية يتصف بها الإنسان والفرس والأسد والفيل و...الخ ، لذا يقال إن الماشي عرض عام للإنسان ؛ لأنه يعرض عليه وعلى غيره من الحيوانات، وكذا يقال النائم عرض عام للفرس لنفس السبب ، وهكذا .

ملاحظة:

[١] العرضي سواء كان عرضي خاص أو عرضي عام فقد يكون عرضياً لنوع كما مثل المصنف رحمه الله وقد يكون لغيره ، فالمشي خاصة الحيوان ، والحيوان ليس بنوع ، والتنفس عرض عام للنبات ، والنبات جنس وليس نوعاً ، فلا وجه لتقيد المصنف لتعريف الخاصة أو العرض العام بما يعرض على نوع واحد أو على أنواع متعددة ، فكان الصحيح أن يقال : ما يختص بموضوع واحد أو يعرض على موضوعات متعددة ، إلا أن يقال أن المصنف قصد من النوع الأعم من النوع الحقيقي والإضافي.

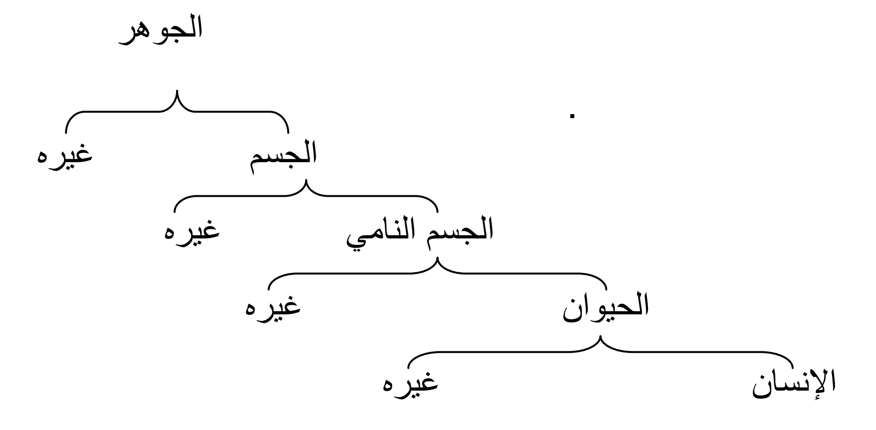
إن العرضي الواحد قد يكون عرضياً عاماً لشيء ، وخاصة لشيء آخر ، فمثلاً الماشي عرضي عام بالنسبة للإنسان ؛ لأنه يعرض عليه وعلى غيره من الحيوانات فيقال الماشي عرض عام للإنسان ، ولكن الماشي عرضي خاص بالنسبة للحيوان ؛ لأن المشي لا يعرض على غير الحيوان ، بل هو مختص به ، فيقال الماشي خاصة الحيوان ، لذا فإن تقسيم العرضي إلى عام وخاص لابد فيه من مراعاة خصوصية كل موضوع.

وبهذا تكون الكليات لدينا خمسة: ثلاثة منها ذاتية وهي (النوع والجنس والفصل) و اثنان منها عرضية وهي (الخاصة والعرض العام).

تقسيم الجنس:

ينقسم الجنس إلى قسمين :

١ – الجنس القريب: وهو أقرب جنس إلى نوعه.
٢ – الجنس البعيد: وهو ما يقع بعد الجنس القريب.



ذكرنا أن الجنس هو الكلي المنطبق على أنواع مختلفة ، ولو لاحظنا السلسلة أعلاه لوجدنا أن مفهوم الجنس ينطبق على أكثر من مصداق في هذه السلسلة ، فالحيوان جنس بالنسبة للإنسان ؛ لأنه كلي ينطبق على أنواع مختلفة(هي

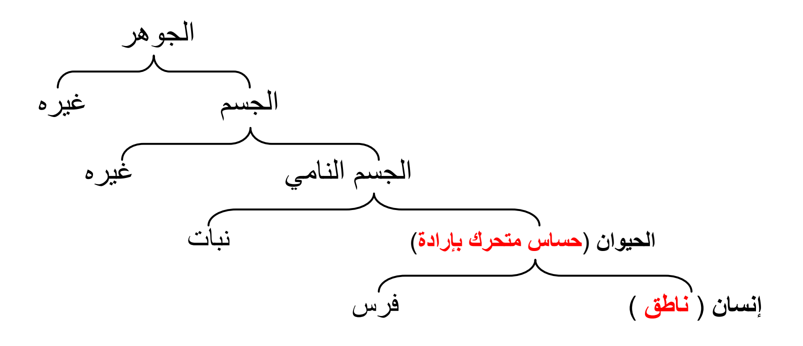
الإنسان وغيره كالطير والفرس) ، وكذلك الجسم النامي فهو جنس لأنه كلي ينطبق على أنواع مختلفة (هي الحيوان والنبات) ، وهكذا الجسم ، والجوهر كل منهما جنس.

فنلاحظ أن لدينا سلسلة من الأجناس وهي الحيوان ، والجسم النامي ، والجسم ، والجوهر. فإذا لاحظنا الإنسان مثلاً نجد إن أقرب جنس له هو الحيوان ، لأن الإنسان يندرج تحت الحيوان مباشرة ، لذا يطلق على الحيوان بأنه الجنس القريب للإنسان ، أما باقي الأجناس التي هي فوق الحيوان فهي أجناس بعيدة بالنسبة للإنسان ؛ لأن الإنسان لا يندرج تحتها مباشرة . وهكذا لو لاحظنا الحيوان ، فإن الجنس القريب له هو الجسم النامي ؛ لأن الحيوان يندرج تحت الجسم النامي مباشرة ، بينما يمثل الجسم أو الجوهر أجناس بعيدة بالنسبة للحيوان.

تقسيم الفصل:

ينقسم الفصل إلى قسمين:

١ـ الفصل القريب : وهو أقرب فصل إلى نوع
٢ـ الفصل البعيد : وهو ما يقع بعد الفصل القريب .



لقد ذكرنا أن الفصل هو الكلي المميز للنوع عن الأنواع المشاركة له في الجنس. ولهذا فإن **(الناطق)** فصل للإنسان ؛ لأن الناطق كلي يميز الإنسان (النوع) عن باقي الأنواع (كالفرس و الطير و السمك) التي يشترك معها الإنسان في جنس واحد وهو **(الحيوان)** ، وكذلك **(الحساس المتحرك بإرادة)** فهو فصل للحيوان ؛ لأنه كلي يميز النوع (الحيوان)[1] عن باقي الأنواع (النبات) المشتركة معه في جنس واحد وهو **(الجسم النامي)**.

فنلاحظ أن (الناطق) هو أقرب فصل إلى نوع الإنسان ولذا يقال: إن الفصل القريب للإنسان هو الناطق ، بينما (الحساس المتحرك بإرادة) الذي هو فصل نوع الحيوان يكون فصلاً بعيداً عن نوع الإنسان ، ولذا يقال ل (الحساس المتحرك بإرادة أنه فصل بعيد بالنسبة للإنسان ، وهكذا فصل الجسم النامي ، وفصل الجسم أيضا تكون فصول بعيدة للإنسان.

---

[1] قد يقول قائل: ألم تقولوا: إن الحيوان جنس ، فكيف تقولون الآن أن الحيوان نوع ؟

الجواب : صحيح أن الحيوان جنس للإنسان ، والإنسان نوع ، ولكن للنوع اصطلاحان :
١ـ النوع الحقيقي : وهو ما تقدم الكلام عنه ، أي الكلي المنطبق على جزئيات ذات حقيقة واحدة ، فالذي يكون تحت النوع الحقيقي(أي الذي ينطبق عليه النوع الحقيقي) جزئيات وليس كليات ، فالإنسان نوع حقيقي لأنه مفهوم كلي ينطبق على مجموعة من الجزئيات (علي ، حسن ، زينب) .

٢ـ النوع الإضافي : وهو الكلي الذي فوقه جنس ، بغض النظر عن كون ما تحته (أي ما ينطبق عليه هذا الكلي) جزئيات أو كليات ، وعلى هذا الاصطلاح يكون الإنسان أيضاً نوعاً إضافياً بالإضافة لكونه نوعاً حقيقياً، لأن الإنسان كلي فوقه جنس وهو (الحيوان) ، وكذلك يكون الحيوان نوعاً إضافياً لأنه كلي فوقه جنس وهو (الجسم النامي) ، فالحيوان بالإضافة لكونه جنساً فهو نوع ، ولكن ليس نوع حقيقي بل هو نوع إضافي ، وهكذا الجسم النامي أيضا يكون نوعاً إضافياً لأنه كلي فوقه جنس وهو (الجسم) . لهذا قال المصنف :
(٢ ـ الفصل البعيد ....الذي هو فصل لنوع الحيوان ـ بالإضافة إلى الإنسان)
للإشارة إلى أن الحيوان نوع إضافي وليس نوعاً حقيقياً.

﴿ التــعـريف ﴾

إن كل ما تقدم من أبحاث كان عبارة عن مقدمات لمبحث التعريف ، لأننا ذكرنا في المقدمة إن موضوع علم المنطق هو التعريف والاستدلال ومناهج البحث ، فالتعريف هو الجزء الأول من موضوع علم المنطق ، وبواسطته يمكن معرفة التصورات النظرية ، أي التصورات التي لا تحصل في الذهن إلا بعد إقامة التعريف ، وفي هذا المبحث المهم سنتعرف على حقيقة التعريف و طرق التعريف الصحيحة والشروط التي يجب توفرها في التعريف ليكون التعريف صحيحاً ونافعاً .

الحمل:

وقبل الشروع في مبحث التعريف لابد من بيان المقصود من (الحمل) ؛ ففي التعريف نحن نحمل التعريف على المعرَف ، فما المقصود من الحمل ؟

إن المقصود من حمل شيء على شيء هو الحكم بالإتحاد بينهما بنحوٍ من أنحاء الإتحاد ، فعندما نقول : (زيد قائم) هذا معناه اتحاد صفة القيام بزيد ، وهكذا عندما نقول: (الإنسان : حيوان ناطق) فإن معناه الحكم باتحاد مفهوم الإنسانية بمفهوم الحيوانية الناطقية ، فالإنسانية هي الحيوانية الناطقية ، والحيوانية الناطقية هي الإنسانية .

فالحمل يتقوم بثلاثة عناصر :

١ – الموضوع : وهو الشيء الذي نحكم عليه ، في المثال الأول الموضوع هو (زيد) حيث حكمنا عليه بأنه قائم ، وفي المثال الثاني الموضوع هو (الإنسان) لأننا حكمنا عليه بأنه حيوان ناطق .

٢ــ المحمول : وهو الشيء الذي نحكم به على الموضوع ، فهو بمثابة الشيء الذي تم حمله و وضعه على شيء آخر (وهذا الشيء الآخر هو الموضوع) ، ففي المثال الأول المحمول هو (قائم) ، وفي المثال الثاني المحمول هو (الحيوان الناطق).

٣ ــ الحمل : وهو الحكم بأن المحمول ثابت للموضوع ، وبعبارة ثانية هو الحكم بوجود الإتحاد بين الموضوع والمحمول، فالحمل هو تعبير عن الارتباط بين الموضوع والمحمول بنحوٍ من أنحاء الارتباط.[١]

حقيقة التعريف ، أي بيان المقصود من كلمة التعريف:

التعريف : هو بيان حقيقة الشيء ، أو إيضاح معناه.

إذا سمعنا بكلمة ما ولم نعرف مقصود المتكلم من هذه الكلمة ، فسألنا عن معناها ، فتارة المتكلم يجيبنا بكلمة أوضح منها تكون معروفة لدينا ، كما لو قال : (مرقاة) فسألناه عن معناها فقال : (سلم) ، فهذا التعريف لفظي أي تبديل لفظ بلفظ آخر أكثر وضوحاً وليس هو المقصود في المنطق ، لأنه لا يضيف معنى جديد إلى الذهن فمعنى المرقاة كان موجوداً في أذهاننا مسبقاً و(هي الآلة المستعملة للصعود) ، وما كنا نجهله هو لفظ المرقاة وأنه موضوع لنفس المعنى الموضوع له السلم.

فالتعريف المقصود في المنطق هو التعريف الذي يضيف معناً جديداً لم يكن موجود مسبقاً في الذهن و هذا هو التعريف الحقيقي الذي سندرسه إن شاء الله تعالى.

---

[١] وسيأتي مزيد بيان لهذه العناصر الثلاثة في مبحث التصديقات عند بحث القضية الحملية.

فمهمة التعريف هي الخروج من الجهل بتصور الشيء إلى العلم به أي الانتقال من عدم التصور للشيء إلى تصور ذلك الشيء ، وهذا العلم (تصور الشيء) يحصل بأحد مستويين :

١ – المستوى الأول من التعريف هو بيان حقيقة الشيء ، فلو قيل لنا مثلاً: ما هو (قنطورس)[١] ؟ ، فإذا استطعنا أن نبين حقيقة هذا النجم فإننا نكون قد عرفنا هذا النجم بأرقى مستويات التعريف ، وبالتالي ميزناه عن جميع النجوم الأخرى التي يمكن أن يشتبه معها ، وهذا المستوى من التعريف يحصل بالحد التام فقط.

٢ – المستوى الثاني وهو إيضاح معنى الشيء الذي يراد تعريفة ، بمعنى تميز هذا الشيء عن جميع ما عداه ، ففي هذا المستوى لا تنكشف حقيقة الشيء المعرف ولا يتضح كنهه ، ولكن يتميز عن جميع ما يمكن أن يشتبه معه ، وهذا المستوى يحصل بالحد الناقص والرسم التام والناقص ، كما لو عرفنا الإنسان بأنه : حيوان ضاحك ، فإننا لم نبين تمام حقيقة الإنسان ولكننا ميزناه عن جميع الحيوانات الأخرى.

أما إذا كان التعريف لا يحقق أي مستوى من المستويين ، فلا يبين حقيقة المعرَف ، ولا يميزه عما عداه ، فهذا التعريف لا يكون صحيحاً .

أقسام التعريف:

١ – الحد التام: وهو تعريف الشيء بواسطة ذكر الجنس و الفصل القريبين له.

مثلاً: نُسأل : ما الإنسان ؟

[١] وهو اقرب النجوم إلى الشمس حيث يبعد عنها بمسافة ٤.٣ سنة ضوئية.

فنجيب: الإنسان : حيوان ناطق

فالإنسان يطلق عليه (معرف) بفتح الراء وتشديدها ، و (الحيوان الناطق) يطلق عليه (تعريف) أو (مُعرِف) بكسر الراء وتشديدها.

وقد عرفنا الإنسان بهذا التعريف بذكر جميع ذاتياته ، وهي الجنس القريب للإنسان (الحيوان) والفصل القريب للإنسان (الناطق) ، وبهذا نكون قد بينا حقيقة الإنسان إذ حقيقة كل شيء هي جنسه وفصله القريبين ، فالتعريف بالحد التام يحقق المستوى الأول من التعريف أي بيان حقيقة الشيء.

وقد سمي هذا التعريف بالحد التام ، لأن الحد معناه (المنع) وحيث أن هذا التعريف يشتمل على جميع ذاتيات المعرف لذلك فهو يمنع من انطباق التعريف على غير المعرَف ، وسمي تاماً لأن فيه تذكر تمام ذاتيات المعرَف.

٢- الحد الناقص: وهو التعريف بالجنس البعيد والفصل القريب ، أو التعريف بالفصل القريب وحده.

كتعريف الإنسان أنه جسم نامي ناطق ، فقد عرفناه بذكر جنسه البعيد (الجسم النامي) وفصله القريب (الناطق) ، أو كتعريف الإنسان بأنه ناطق أي نعرفه بفصله القريب فقط فالتعريف بالحد الناقص هو تعريف بواسطة ذكر بعض ذاتيات المعرَف وليس جميعها حيث ينقص من الذاتيات الجنس القريب ، ولهذا لا يكون التعريف بالحد الناقص بالمستوى الأول أي بيان حقيقة الشيء إذ حقيقة الشيء هي جنسه وفصله القريبين وهنا لم يذكر الجنس القريب ، فهذا تعريف من المستوى الثاني أي تميز المعرَف عما عداه ، وهنا المميز للمعرف عما عداه مميز ذاتي وهو (الفصل القريب) .

وقد سمي هذا التعريف بالحد الناقص ، أما أنه حد فلأنه منع من انطباق التعريف على غير المعرف بواسطة ذكر المميز الذاتي (الفصل القريب) ، وأما أنه ناقص فلأنه لا يشتمل على جميع ذاتيات المعرَف.

٣ – الرسم التام: وهو التعريف بالجنس القريب والخاصة.

كتعريف الإنسان بأنه (حيوان ضاحك) ، فالحيوان هو الجنس القريب للإنسان ، والضاحك هو خاصة الإنسان ، فالرسم التام لا يبين حقيقة المعرَف ؛ لأنه لا يذكر جميع ذاتياته (إذ ينقص منها الفصل القريب) ولكنه يميز المعرَف عما عداه وذلك بذكر مميز عرضي وهو الخاصة ، لذا يكون الرسم التام من التعريف بالمستوى الثاني.

وسمي بالرسم لأن الرسم في اللغة بمعنى الأثر ، فرسم الدار هو أثر الدار ، وحيث أن الخاصة أمر خارج عن ذات المعرَف لازم له لذلك صح أن تكون الخاصة أثر من آثار المعرَف ، ولهذا عبر عن التعريف بواسطة الخاصة بالرسم أي هو تعريف بذكر أثر من آثار المعرَف وليس بمميز ذاتي للمعرف ، فالضحك هو أثر من آثار الإنسان يختص به ولهذا أستعمل لتميز الإنسان عما عداه. وأما كونه تام لمشابهته للحد التام من حيث اشتماله على الجنس القريب.

ما يلحق بالرسم التام: التعريف بالمثال[١]: وهو التعريف بذكر مصداق من مصاديق الشيء المعرف.

كما لو سُئلنا : ما الإنسان ؟ ، فنقول: الإنسان مثل : محمد وخالد وعبد الله.

[١] أرجع الشيخ المظفر رحمه الله تعالى التعريف بالمثال إلى الرسم الناقص ولعله أولى من إرجاعه للرسم التام حيث لا ذكر للجنس القريب فيه.

فقد ذكرنا بعض أفراد المعرَف لغرض تعريفه ، وهذا النوع من التعريف عادة يكون لغرض تيسير فهم معنى المعرَف للمخاطب وكثيراً ما يستخدم في التعليم حيث يسهل على الطلبة فهم المطالب واستيعابها.

٤ ـ الرسم الناقص: وهو التعريف بالخاصة وحدها[١].

كتعريفنا للإنسان بأنه ضاحك مثلاً ، فالضحك من الأعراض التي يختص بها الإنسان فتميزه عما عداه .

وقد سمي هذا الرسم ناقصاً تميزاً له عن الرسم التام الذي يشتمل على الجنس القريب ويخلو منه الرسم الناقص.

التعريفات الملحقة بالرسم الناقص:

١ ـ التعريف بالتشبيه: وهو تعريف بذكر ما يشبه الشيء المعرَف.

مثاله : تعريف المفهومين الكليين المتباينين (الإنسان والحجر مثلاً) : كالخطين المتوازيين.

فقد عرفنا المفهومين الكليين المتباينين ـ اللذين لا يوجد بينهما أي مصداق مشترك ، أي لا ينطبقان على مصداق واحد ـ بالخطين المتوازيين لوجود جهة شبه بينهما وهي كون الخطين المتوازيين أيضاً لا يشتركان بنقطة واحدة.

---

[١] وقد ذهب الكاتبي في الشمسية والقطب الرازي في شرحها وفي شرح المطالع إلى أن التعريف بالجنس البعيد والخاصة أيضاً من الرسم الناقص.

٢ ـ **التعريف بالقسمة:** وهو التعريف بذكر أقسام الشيء المعرَف.

مثل تعريفنا للكلمة بأنها : أسم وفعل وحرف. ، أو تعريفنا للماء بأنه: أوكسجين وهيدروجين. فإن هذه الأقسام مما يختص بها المعرف ، فليس هناك شيء ينقسم إلى الاسم والفعل والحرف غير الكلمة ، فيكون ذكر الأقسام تميزاً للشيء عما عداه ـ إذا كانت الأقسام أوضح في ذهن السامع من الشيء المراد تقسيمه ـ فيكون التعريف بالقسمة تعريفاً بالخاصة ولهذا ألحق بالرسم الناقص.

﴿ شروط التعريف ﴾

لكي يكون التعريف صحيحاً محققاً للغرض المطلوب منه وهو بيان حقيقة الشيء بجميع ذاتياته أو تميز الشيء عن جميع ما عداه ، لابد أن تتوفر في التعريف الشروط التالية:

١ - أن يكون التعريف مساوياً للشيء المراد تعريفه في الانطباق على مصاديقه ،

فكل ما انطبق عليه التعريف ينطبق عليه المعرَف وكل ما ينطبق عليه المعرف ينطبق عليه التعريف فتكون النسبة بين التعريف والمعرَف نسبة تساوي.

فعندما نعرف الإنسان مثلاً بالحيوان الناطق ، فإن كل ما ينطبق عليه إنسان ينطبق عليه حيوان ناطق وكل ما ينطبق عليه حيوان ناطق ينطبق عليه إنسان.

وعلى هذا الأساس لا يجوز التعريف بما يأتي:

أ – التعريف بالأعم من الشيء المعرَف: مثل تعريف الإنسان بأنه حيوان يمشي على رجلين أو تعريف المنطق بأنه علمٌ من العلوم العقلية ، لأن هذه التعاريف تنطبق على المعرَف وغيره ، فالإنسان حيوان يمشي على رجلين ، وكذلك كثير من الحيوانات تمشي على رجلين ، وكذا المنطق علم من العلوم العقلية ، والفلسفة ، الكلام ، ونظرية المعرفة كلٌ منها ينطبق عليه أيضاً أنه علم من العلوم العقلية ، وبالتالي فإن فقدان الشرط الأول في هذه التعاريف جعلها لا تحقق أي من المستويين المطلوبين من التعريف ، فلا هي تبين حقيقة المعرَف ولا هي تميزه عن جميع ما عداه ، لذا فإنها تعاريف خاطئة ، إذ أن هذه التعاريف لا تمنع من انطباق التعريف على غير المعرف ولذا يقال عنها : أنها **(غير مانعة)**.

ب – التعريف بما هو أخص من الشيء المراد تعريفه. أي إن التعريف ينطبق على بعض مصاديق المعرَف وليس على جميعها.

كما لو عرفنا الإنسان بأنه (حيوان متعلم) ، أو عرفنا الطالب بأنه (من يذهب إلى المدرسة) ، فالإنسان بعضه متعلم والبعض الآخر غير متعلم ، وكل منهم إنسان ، وكذا الطالب فبعضهم يذهب إلى المدرسة والبعض الآخر لا يذهب إلى المدرسة ـ كمن يدرس في المسجد أو البيت ونحوه ـ وكل منهم طالب .

فهذا التعريف أيضا لم يحقق أحد المستويين المطلوبين من التعريف (بيان حقيقة الشيء أو تميزه تميزاً تاماً عما عداه) ، وكذلك هو لم يجمع جميع أفراد المعرَف ، أي لا ينطبق على جميع أفراد المعرف ، فالإنسان غير المتعلم لا ينطبق عليه هذا

التعريف للإنسان رغم أنه أحد أفراد الإنسان ، ولهذا يقال لمثل هذا التعريف : بأنه (**غير جامع**) أي لا يجمع كل أفراد المعرف (الإنسان في مثالنا) تحته أي لا ينطبق عليهم جميعاً .

ج – التعريف بالمباين: وهو تعريف الشيء بشيء آخر مباين له مختلف عنه ، أي ليس بينهما أي مصداق مشترك .

كتعريف (الإنسان بأنه حجر) ، وتعريف (الماء بأنه شجر) ، فهذا التعريف واضح البطلان ؛ لأن عملية التعريف عبارة عن عملية **(حمل)** ، حمل التعريف على المعرَف ، والحال أن المتباينين لا يصح حمل أحدهما على الآخر ، لأن صحة الحمل تقتضي وجود جهة اتحاد بين المحمول (التعريف) وبين الموضوع (المعرَف) ، والمتباينان لا يوجد بينهما أي نوع من أنواع الإتحاد.

٢ – أن يكون التعريف بما هو أوضح وأجلى من الشيء المعرَف لدى المخاطب.

أي أن تكون المفاهيم التي نستعملها في التعريف معلومة و واضحة مسبقاً عند المخاطب ، إذ المفروض أن المعرَف غامض وغير واضح عند المخاطب ونحن إنما ذهبنا إلى التعريف لرفع هذا الغموض عن ذهن المخاطب وتفهيمه المعرَف ، فلو استعملنا مفاهيم غير واضحة في التعريف لما كنا حققنا الغرض من التعريف ، بل لزدنا الغموض في ذهن المخاطب.

فمثلاً : عندما يسألنا شخص عن (السديم) ما هو ؟

فنجيبه : السديم : هو كتلة من الغاز والغبار توجد بين النجوم .

فإذا كانت هذه مفاهيم (الكتلة ، الغاز ، الغبار ، النجوم) واضحة في ذهن المخاطب فالتعريف يكون مفيداً للمخاطب ويرفع الغموض الذي كان في ذهنه عن معنى السديم ، أما إذا كانت هذه المفاهيم كلها أو بعضها غير واضحة عنده سوف لا يحقق التعريف الغرض المطلوب منه.

وعلى هذا الأساس لا يجوز التعريف بما يأتي:

أ – التعريف بما يساوي الشيء في الوضوح :

مثل تعريف الأب بأنه (والد الابن) ، أو تعريف الابن بأنه (ولد الأب) ، أو تعريف الممكن بأنه (ليس بواجب) ، أو تعريف الأمس بأنه (ما سبق يومنا) ، فهذه التعريفات مساوية للمعرفات من حيث الوضوح أو الخفاء ، فهي لا تزيد المخاطب وضوحاً ومعرفة بالمعرَف ، فلا تحقق الغاية من التعريف.

ب – التعريف بما هو أخفى من المعرَف :

مثل تعريف النور بأنه (قوة تشبه الوجود) ، إن حقيقة الوجود أشد خفاءً من النور إذ قال العلماء : (أن حقيقة الوجود في غاية الخفاء) كما يقول الشيخ هادي السبزواري في منظومته الفلسفية:

مفهومه من أعرف الأشياء وكنهه في غاية الخفاء

فكيف نرفع الإبهام عن النور بواسطة تعريفه بشيءٍ أشد غموضاً وإبهاماً منه ؟!

٣ – أن يكون التعريف بألفاظ تغاير الشيء المعرف في مفهومه.

أي إن المغايرة بين التعريف والمعرف يجب أن تكون من حيث الألفاظ ومن حيث المفهوم ، إذ لا يكفي أن تكون الألفاظ فقط متغايرة بل يجب أن تكون المعاني (المفاهيم) التي تدل عليها الألفاظ متغايرة أيضاً ، لأن من الألفاظ

المتعددة ما هو موضوع لمعنى واحد وهي ما يطلق عليها : (الألفاظ المترادفة) كالإنسان والبشر ، أو القطة والهرة ، أو الأسد والغضنفر ، وهناك الألفاظ متعددة تدل على معاني متعددة أيضاً وهي ما يطلق عليها (الألفاظ المتباينة) .

فلو عرفنا الإنسان بأنه : حيوان ناطق ، نكون قد عرفناه بألفاظ متباينة لأن مفهوم (الحيوان الناطق) يختلف عن مفهوم (الإنسان) ، فمفهوم الحيوان (أي المعنى الذي وضع له لفظ حيوان) هو : الجسم النامي الحساس المتحرك بإرادة ، ومفهوم الناطق هو: شيء ثبت له النطق ، بينما مفهوم الإنسان هو الحيوان الناطق ، فنجد أن هناك اختلافاً في المفاهيم التي دلت عليها ألفاظ التعريف وبين المفهوم الذي دل عليه لفظ المعرَف ، وهكذا لو عرفنا الإنسان بأنه ضاحك ، فقلنا : الإنسان ضاحك ، فإن مفهوم الإنسان هو (الحيوان الناطق) ، ومفهوم الضاحك هو المدرك للأمور الغريبة ، فنكون قد أضفنا معناً جديداً إلى ذهن السامع بواسطة هذه التعريفات.

أما لو عرفنا الإنسان بأنه بشر ، بقولنا : الإنسان بشر ، فإن المعنى (المفهوم) الذي وضع له (الإنسان) و(البشر) معنى واحد وهو (الحيوان الناطق) ، فلا يكون هذا التعريف تعريفاً حقيقياً أي لا يضيف معناً جديداً إلى ذهن السامع ؛ لأن معنى الحيوان الناطق أصلاً كان موجوداً في ذهن السامع ، بل هو تعريف لفظي (أي إبدال لفظ بلفظ آخر أوضح منه) إذا كان لفظ (بشر) أوضح من لفظ (إنسان) في ذهن المخاطب ، وإلا فهو لغو لا فائدة فيه ، ومن الواضح أن التعريف اللفظي هو مهمة اللغوي وهو ما يكتبونه في معاجم اللغة كلسان العرب و ليس من مهمة المنطقي .

٤ – أن يكون التعريف بما لا يتوقف معرفته على معرفة نفس الشيء المعرَف.

أي أن لا يكون التعريف دورياً ، فما معنى أن يكون التعريف دورياً ؟

و عرفنا الشمس بهذا التعريف:

<u>الشمس</u> : <u>نجمُ يرى في النهار</u>

معرَف   تعريف

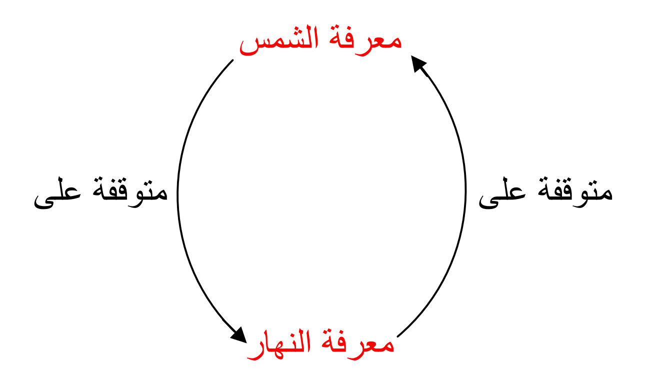
إننا نجد:

١ – إن معرفتنا للشمس (المعرَف) تتوقف على معرفتنا للتعريف ، لأننا نفرض أن معرفة الشمس غير بديهية ، والشيء غير البديهي تتوقف معرفته على التعريف فما لم يتضح التعريف لا يتضح المعرَف.

٢ – ولو سألنا: ما هو النهار ؟ ، فيجيبون : النهار : هو الزمان الذي تظهر فيه الشمس.

٣ـ إذن معرفتنا للنهار متوقفة على معرفة الشمس ، لأننا نفرض أن معرفة النهار غير بديهية ، لذا تتوقف معرفة النهار على معرفة تعريف الشمس لأن الشمس دخلت في تعريف النهار فإذا لم يتضح معناها لا يتضح معنى النهار ، ولكن معرفتنا للشمس متوقفة على معرفة النهار لأن النهار دخل في تعريف الشمس ، إذن معرفة الشمس متوقفة على معرفة النهار ، ومعرفة النهار متوقفة على معرفة الشمس ، فإذا لم يعرف أحدهما لا يعرف الآخر ، وبهذه الصورة سوف لن يتضح معنى أي منهما ، وهذه الحالة (<u>توقف معرفة المعرَف على معرفة التعريف</u> ، <u>وتوقف معرفة التعريف على معرفة المعرَف</u>) يطلق عليها : الدور ، والدور باطل كما ثبت في محلة في الفلسفة ، وكل ما يلزم منه الباطل فهو باطل ، إذن التعريف الذي يلزم منه الدور تعريف باطل غير صحيح.

ويمكن تمثيل الدور بالمخطط التالي :



٥ – أن يكون التعريف بألفاظ واضحة المعاني ، غير مبهمة أو غامضة.

لابد أن تكون الألفاظ المستعملة في التعريف مأنوسة في ذهن المخاطب واضحة لديه ، وليست من الألفاظ الغريبة المتروكة البعيدة عن الأذهان ، لأن المطلوب من التعريف هو توضيح المعرَف للمخاطب وهذا لا يحصل إلا إذا كان المخاطب يفهم معنى كلمات التعريف ، فلا يجوز مثلاً أن نعرف النار هكذا:

النار : (هي إسطقس[١]من الإسطقسات يبعث الحرارة).

والفرق بين هذا الشرط والشرط الثاني ، أن الشرط الثاني كان يتحدث عن غموض المعنى و هذا الشرط يتحدث عن غموض الألفاظ المعبرة عن المعاني ، فالشرط الثاني يفرض أن اللفظ واضح معروف ليس بغريب (كالوجود) ، ولكن معناه وحقيقته غير واضحة أو مساوية للمعرَف بالوضوح عند المخاطب .

---

[١] الإسطقس : هو الأصل والعنصر ، وهي الماء والأرض والهواء والنار على زعم الأقدمين قبل اكتشاف العناصر الحالية.

أما هذا الشرط الخامس فمعنى اللفظ (قد يكون واضحاً) عند المخاطب كمعنى (العنصر) في تعريف النار ، ولكن ذهن المخاطب لم ينتقل إلى معنى الكلمة بسبب أن المتكلم عبر عن معنى العنصر بلفظ غريب وهو (الإسطقس) .

﴿ التقسيم و التصنيف ﴾

﴿ التقسيم ﴾

التقسيم (أو القسمة) : هو تجزئة الشيء إلى أنواعه أو تحليله إلى عناصره .

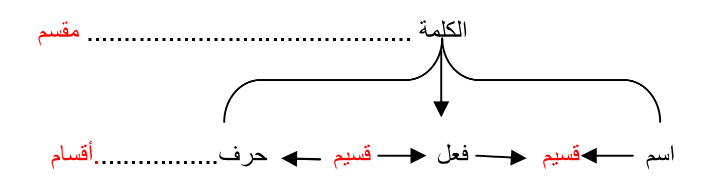
شرح التعريف

القسمة : في اللغة أسم للاقتسام ، أي تحويل الشيء إلى أقسام وأجزاء ، فالقسمة هي تحويل الشيء الواحد إلى حصص ، وهي في اصطلاح المنطقيين كذلك إذ ليس لهم معنى خاص يقصدونه من القسمة غير معناها اللغوي .

وهم يطلقون على الشيء الذي يقسمونه لفظ : (**المقسم**) بفتح الميم وسكون القاف وفتح السين ، كما يطلقون على الحصة التي يقسم لها الشيء إذا قيست إلى المقسم لفظ : (**قسم**) ، ويطلقون على الحصة بالقياس إلى حصة أخرى: (**قسيم**).

فمثلاً: تنقسم الكلمة في النحو إلى : إسم و فعل و حرف ، فيقال للكلمة مقسم ، ويقال للاسم قسم من الكلمة ، ويقال للاسم قسيم للفعل والحرف ، وهكذا بالنسبة

للفعل فهو قسم من الكلمة وقسيم للاسم والحرف ، والأمر نفسه بالنسبة للحرف ، فهو قسم من الكلمة وقسيم للاسم والفعل.



أساس التقسيم :

لابد في القسمة من أساس يعتمد عليه المقسم في تقسيمه للأشياء حتى يكون تقسيمه صحيحاً وذا فائدة ، والمقصود من أساس التقسيم الصفة أو الحالة التي يلاحظها المقسم لتحقيق غايته من التقسيم والتي بدونها يكون عمله عبثياً وليس له منفعة .

مثلاً : عندما تريد الحكومة في بلد ما تقسيم شعبها لغرض وضع الخطط الاقتصادية والتعليمية والصحية لذلك الشعب لابد أن تلاحظ أساساً واحداً للتقسيم في كل مرة يناسب الغرض الذي من أجله قسمت الشعب حتى يكون تقسيمها ذا فائدة وثمرة .

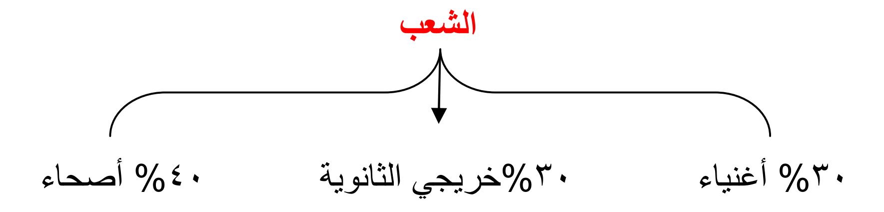
فتقسم الشعب للغرض الأول (الخطة الاقتصادية) ، إلى أغنياء ، وفقراء ، ومتوسطي الدخل ، فيكون أساس التقسيم في هذه القسمة هو المستوى المادي للفرد.

وتقسمه للغرض الثاني (الخطة التعليمية) ، إلى أميين ، وخريجي إبتدائية ، و خريجي ثانوية ، وخريجي كليات ، وخريجي دراسات عليا ، فيكون المستوى العلمي للفرد هو أساس التقسيم في هذه القسمة.

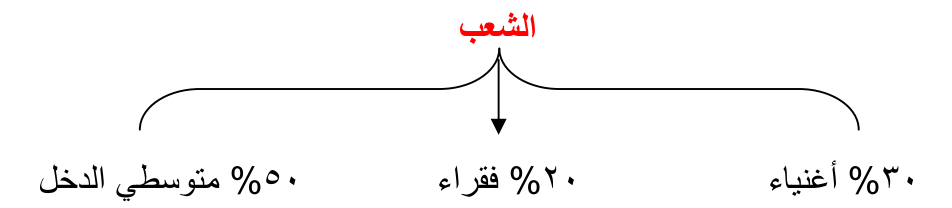
وهكذا في تقسيمات أخرى لأغراض أخرى ، فكل غرض يناسبه أساس من التقسيم لا يناسب الغرض الآخر ، فأساس التقسيم الثاني لا ينفع غرض وغاية الخطة الأولى ، وكذلك العكس ، كل غاية من الغايات عند المقسم يناسبها أساس للتقسيم خاص بها.

ومن هنا اتضح أمران :

١ – لابد في كل قسمة من الالتزام بأساس تقسيم واحد حتى تكون القسمة نافعة ولا تتداخل الأقسام ، فمثلاً لو أجرت الحكومة إحصاءً للسكان وقسمت الشعب إلى هذا التقسيم:



فمثل هذه القسمة لا فائدة فيها ولا يمكن الاعتماد عليها في أي خطة من الخطط السابقة لأن المقسم لم يعتمد أساساً واحداً في التقسيم ، بل كانت له ثلاثة أسس (أساس الحالة الاقتصادية للأفراد ، وأساس الحالة العلمية ، وأساس الحالة الصحية) ، أما لو كان له أساس واحد في التقسيم لكانت نتائج القسمة مفيدة لغرضه :



٢ – إنه يمكن تقسيم الشيء الواحد بتقسيمات مختلفة ذلك باختلاف أسس التقسيم التي يعتمدها المقسِم ، فالشعب وهو شيء واحد أمكننا تقسيمه بعدة تقسيمات إلى أقسام مختلفة ، فقسم على أساس الحالة العلمية إلى : أميين ، وخريجي ابتدائية ، وخريجي ثانوية ،......الخ ، وعلى أساس الحالة الاقتصادية والمعيشية إلى : أغنياء ، وفقراء ، ومتوسطي الدخل ، وهكذا.[١]

أنواع القسمة

تتنوع القسمة إلى نوعين :

١ – القسمة الطبيعية : وهي التي أشار لها المصنف في التعريف بقوله : (تحليل الشيء إلى عناصره).

---

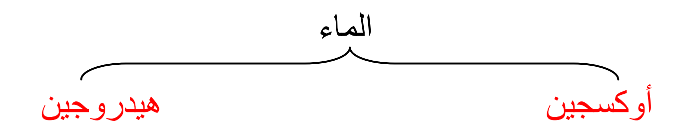
[١] قال المصنف رحمه الله تعالى : (**تنبيه : قد يقسم الجنس الواحد بتقسيمات مختلفة إلى أنواع مختلفة وذلك لاختلاف الأسس التي يراعيها المقسم عند التقسيم**) ، وهذا الكلام يناقش فيه : بأن الجنس ينقسم إلى حقائق ثابتة وهي الأنواع ولا يمكن أن تتغير هذه الأنواع بتغير أساس التقسيم ، فمثلاً الحيوان جنس وهو ينقسم إلى أنواع ثابتة ومحددة هي : الإنسان ، والفرس ، والطائر ،.....الخ ، فكيف يمكن أن نقسم الحيوان إلى أنواع أخرى غير التي ذكرت ، نعم يمكن تقسيم الجنس بواسطة خواص الأنواع ، كتقسيم الحيوان بواسطة خاصة الإنسان (الضاحك) إلى حيوان ضاحك و حيوان غير ضاحك ولكن الأقسام حينئذٍ لا يقال لها أنواعاً ، وكذلك يمكن تقسيم النوع إلى تقسيمات مختلفة بواسطة الخواص الأخص من موضوعها كتقسيم الإنسان إلى شاعر وغير شاعر ، ولكن الأقسام حينئذ لا تكون أنواعاً بل تكون أصنافاً ، كالمثال الذي ذكرناه في تقسيم الشعب بعدة تقسيمات إلى أصناف مختلفة .

إلا أن يقال : إن قصد المصنف هو تقسيم الجنس بواسطة فصول أنواعه إلى تقسيمات متعددة ، كتقسيم الحيوان بواسطة الناطق إلى حيوان ناطق وغير ناطق ، أو تقسيمه بواسطة الصاهل إلى حيوان صاهل وغير صاهل وهكذا ، ولكن ظاهر العبارة و الأمثلة التي جاء بها المصنف رحمه الله تعالى لا تساعد على هذا التفسير لعبارته.

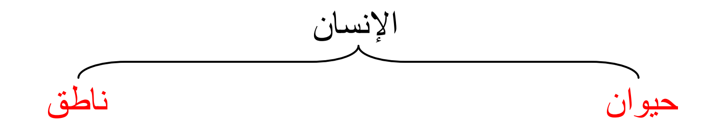
ثم إن الشيخ المصنف مثل لتقسيم الجنس إلى أنواع مختلفة بتقسيمات مختلفة بـ : تقسيم الإنسان إلى أسود وأبيض على أساس اللون ، و إلى عربي و فارسي وهندي على أساس الشعب (القومية) ، و إلى بدائي وحضري على أساس المجتمع الذي يعيش فيه . و الملاحظ : أن الإنسان نوع وليس جنس ، وهذه الأقسام أصناف وليست أنواعاً ، فتنبه.

ألا أن يقال إن المصنف استعمل لفظ الجنس هنا وأراد به المعنى اللغوي أي الأعم من الجنس والنوع ، حيث يقولون مثلاً في الفقه : (الحنطة والشعير جنس واحد) والحق أنهما نوعان ، ... وهكذا ، ولكن يلزم حينئذ أشكال آخر وهو إننا نتكلم في علم المنطق وهو علم دقي ويجب استعمال مصطلحات علم المنطق لا غيرها.

وهي تحليل الشيء إلى عناصره التي يتألف منها ، فتقع هذه القسمة في الأشياء المركبة من أجزاء ، أي يكون المقسم مركب من جزأين أو أكثر ، فيكون التقسيم في هذه القسمة بمعنى تحليل المقسم المركب إلى ما يتركب منه من أجزاء أو عناصر ، كما لو حللنا الماء إلى عناصره التي يتألف منها وهي الهيدروجين و الأوكسجين:



أو تقسيم مفهوم الإنسان إلى أجزائه التي يتألف منها ، أعني الحيوان والناطق :



أو تقسم الغرفة إلى أجزائها التي تتألف منها : وهي الجدران والسقف والباب والشباك.

٢ـ القسمة المنطقية:

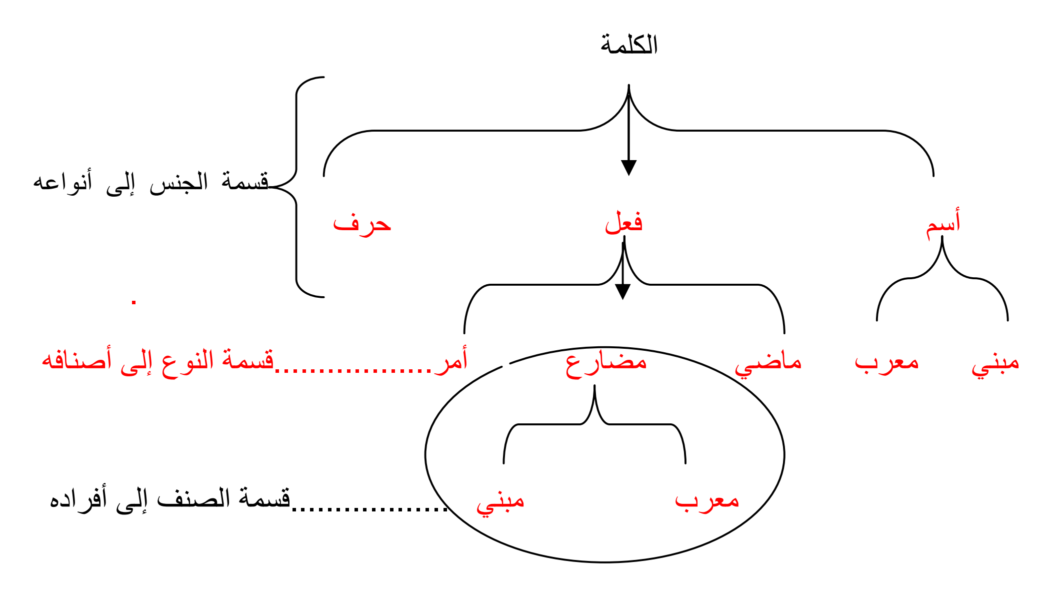
وهي تقسيم الكلي إلى مصاديقه ، أي إلى ما ينطبق عليه ذلك الكلي من أشياء.

وقد أشار المصنف إلى هذا النوع من القسمة في التعريف بقوله: (**هو تجزئة الشيء إلى أنواعه**) ، فمن هذه القسمة تقسيم الحيوان إلى إنسان ، وفرس ، وطائر ، فالحيوان كلي (جنس) ينطبق على مصاديقه (الإنسان ، الفرس ، الطائر) وعند ملاحظة هذه الأقسام نجدها أنواعاً للحيوان ، فالإنسان نوع ، والفرس نوع ، والطائر نوع ، ولهذا فقد عبر المصنف عن هذه القسمة بـ (تجزئة الشيء إلى

أنواعه) ويقصد بالشيء هنا (الجنس) ، أي القسمة هي : تجزئة الجنس إلى أنواعه.

وكذلك قسمة النوع إلى أصنافه أيضاً قسمة منطقية ، فلو قسمنا الإنسان إلى عربي ، وفارسي ، و انكليزي ، فالإنسان نوع وقد قسم بواسطة عرض خارج عن ذاته وهو (القومية) إلى أصناف هي : العربي والفارسي و الانكليزي .

وكذلك من القسمة المنطقية : قسمة الصنف إلى أفراده ، فلو قسمنا الفعل المضارع إلى معرب ، و مبني ، فهذه قسمة منطقية.



فكلما كان المقسم مفهوماً كلياً وكانت الأقسام مصاديق لذلك الكلي ، كانت القسمة قسمة منطقية .

ملاحظة: اتضح إذن مما تقدم أن :

- شرط القسمة الطبيعية : هو أن يكون المقسم مركباً ، سواء كان المقسم مفهوماً جزئياً كتقسيم: (هذا الكتاب) إلى غلاف ، و ورق ، وكتابة ، أو كان المقسم مفهوماً كلياً كتقسيم (الماء) إلى أوكسجين وهيدروجين.
- وشرط القسمة المنطقية : هو أن يكون المقسم مفهوماً كلياً ، إذ لا يصح تقسيم المفهوم الجزئي الحقيقي بالقسمة المنطقية .

شروط القسمة المنطقية:

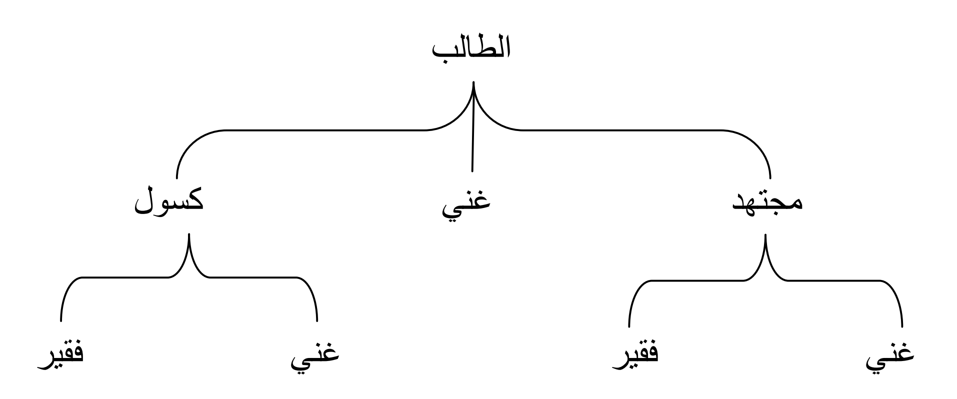
يشترط في القسمة المنطقية ما يلي :

١ – فرض أساس واحد للتقسيم ، وقد تقدم بيان هذا الشرط إذ لو قسمنا الشيء الواحد بقسمة واحدة ولكن على أسس متعددة ، فإن هذه القسمة لا تكون صحيحة وغير مثمرة حيث تؤدي إلى تداخل الأقسام كما يأتي بيانه في الشرط الثالث .

٢– مساواة مصاديق الأقسام إلى مصاديق المقسم . بمعنى أن كل مصداق ينطبق عليه القسم ينطبق عليه المقسم ، فالكلمة مقسم ، وأقسامها : الاسم ، والفعل ، والحرف . فكل لفظ ينطبق عليه الاسم ينطبق عليه أنه كلمة ، فالمدرسة لفظ ينطبق عليه أنه اسم ، فينطبق عليه أنه كلمة ، وكذلك (ضرب) لفظ ينطبق عليه أنه فعل ، فينطبق عليه أنه كلمة ، وهكذا (في) فإنه لفظ ينطبق عليه أنه حرف ، فينطبق عليه أنه كلمة.

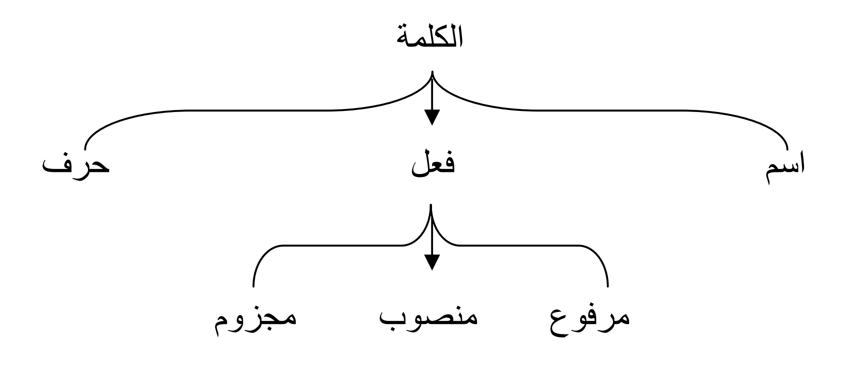
وهكذا كل لفظ ينطبق عليه أحد أقسام الكلمة ، فإنه ينطبق عليه المقسم أي (الكلمة).

٣- عدم تداخل الأقسام : فلا يكون بعض الأقسام جزءً من القسم الآخر ، وهذا التداخل يحصل إذا كان هناك أكثر من أساس واحد في القسمة الواحدة ، فمثلاً لو قسمنا الطالب إلى (مجتهد ، وكسول ، وغني) ، فإن هذه القسمة تكون غير صحيحة ، وذلك لأن (الغني) هو قسم من (المجتهد والكسول) ، إذ ينقسم المجتهد إلى غني وفقير ، وكذلك ينقسم الكسول إلى غني وفقير ، فيكون الغني داخلاً في المجتهد والكسول أي قسماً منهما فلا يمكن أن يكون قسيماً لهما ؛ لأن شرط القسمة الصحيحة أن تكون النسبة بين الأقسام هي نسبة التباين ، فإذا تداخلت الأقسام لم يكن بينها نسبة التباين.



٤- اتصال حلقات السلسلة : فلا يصح قطع سلسلة التقسيم في بعض حلقاتها بالانتقال مثلاً من حلقة تقسيم الجنس إلى أنواعه ، إلى حلقة تقسيم الصنف إلى أفراده جاعلين ألأفراد أقساماً للنوع والحال أن الأفراد أقساماً للصنف ، ففي مثال الكلمة السابق لو قسمنا الكلمة إلى أنواعها (الاسم ، الفعل ، الحرف) فهذه الحلقة هي قسمة الجنس إلى أنواعه ، ثم انتقلنا مباشرة إلى تقسيم الفعل إلى (مرفوع ، منصوب ، مجزوم) جعلنا هذه الأقسام أقساماً للفعل ، فيظن الناظر إلى هذه القسمة أن الفعل بجميع أصنافه (الماضي ، المضارع ، الأمر)

ينقسم إلى هذه الأقسام فيقع في الخطأ لأن الفعل الماضي و فعل الأمر لا ينقسم إلى (مرفوع ، منصوب ، مجزوم) ، والحق إن هذه الأقسام هي أقسام للفعل المعرب المضارع فقط.



الفرق بين القسمة الطبيعية والقسمة المنطقية:

١ – يصح في القسمة المنطقية حمل[1] القسم على المقسم ، فيقال : الكلمة اسم ، الكلمة فعل ، ......الخ ويصح حمل المقسم على القسم ، فيقال : الاسم كلمة ، الفعل كلمة ، .....الخ .

وإنما صح الحمل بين القسم والمقسم في القسمة المنطقية ؛ لأن العلاقة بينهما هي علاقة المفهوم الكلي بمصاديقه وقد سبق أن ذكرنا - في مبحث المفهوم والمصداق - أن علاقة المفهوم بمصاديقه هي علاقة انطباق المفهوم على المصداق ، بينما لا يصح حمل القسم على المقسم والعكس في القسمة الطبيعية ،

[1] الحمل هو : إثبات شيء لشيء فيسمى الأول محمولاً عليه أو يسمى (موضوع) ، ويسمى الثاني (محمولاً) ، ففي قولنا زيد عالم ، نكون قد حملنا العلم على زيد أي أثبتنا ونسبنا العلم لزيد ، فـ (زيد) موضوع أو محمولاً عليه ، و(عالم) محمول

فلا يقال : الأوكسجين ماء ، وكذا لا يصح : الماء أوكسجين ، عدا القسمة الطبيعية بحسب التحليل العقلي ، كما في قسمة مفهوم الإنسان إلى أجزائه (الحيوان ، و الناطق) فيمكن أن يقال : الإنسان حيوان ، الإنسان ناطق ، وبالعكس .

٢ – القسمة المنطقية هي قسمة الكلي إلى جزئياته أي مصاديقه ، فنبدأ بالقسمة المنطقية من الجنس ونذهب بشكل تنازلي إلى أنواعه ، ثم نقسم النوع إلى أصنافه ، ونقسم الصنف إلى أفراده - بحسب ما نحتاج إليه من التقسيمات - كما بينا ذلك في مخطط تقسيم الكلمة .

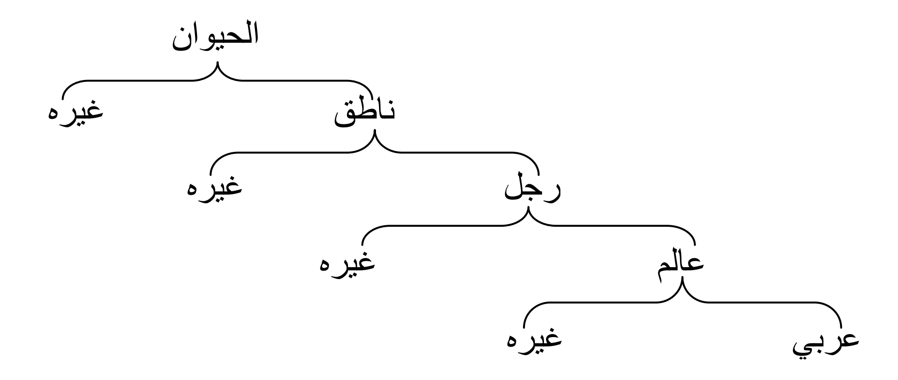
طرق القسمة المنطقية:

للقسمة المنطقية الصحيحة طريقتان :

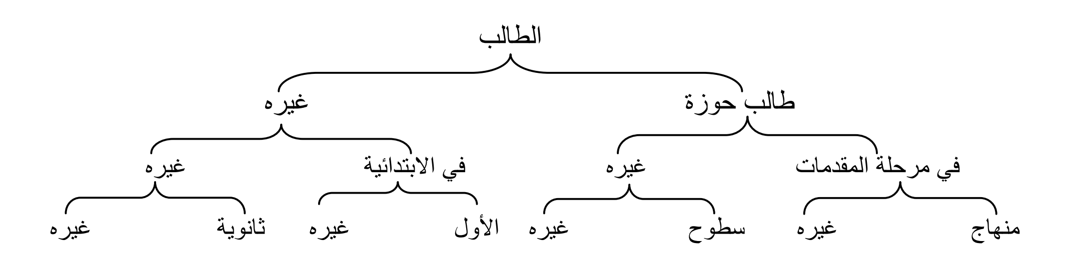
١ – القسمة الثنائية : وهي طريقة الترديد بين النفي والإثبات ، فتكون القسمة على مراحل متعددة ، يردد فيها الشخص المقسم بين إثبات القسم للمقسم وبين نفيه عن المقسم بواسطة كلمة (لا) أو كلمة (وغيره) إلى أن يستقصي كل الأقسام ، أو إلى أن يبلغ الهدف الذي من أجله أقام القسمة ، فعندما أقول كما في المثال أدناه في تقسيمي للحيوان : ناطق ، غيره ، فإن كلمة (غيره) تشمل كل الحيوانات عدا الناطق ، فلا يبقى نوع من أنواع الحيوانات خارج عن القسمة ، لأن الحيوان إما أن يكون ناطق فيدخل تحت الشق الأول ، و إما ألا يكون ناطقاً فيدخل تحت الشق الثاني ، وهكذا أكون قد حصرت (أدخلت) كل أنواع الحيوانات التي تزيد عن مليون نوع في هذه القسمة ، وهكذا في باقي مراحل القسمة حتى أستوفي جميع الأقسام ، ولهذا يعبرون عن هذا النوع من القسمة بالقسمة الحاصرة أي التي تحصر جميع الأقسام فلا يشذ منها شيء ، وبحسب غرضي من القسمة إما أن أذهب بالتقسيم في اتجاه واحد فقط وهو تقسيم جانب

الإثبات فقط (الناطق ، الرجل ،...الخ) كالمثال الأول ، أو أقسم الطرفين (الإثبات ، والنفي) معاً كالمثال الثاني إلى أن أستوفي جميع أقسام المقسم.

مثال ١ :



مثال ٢ :

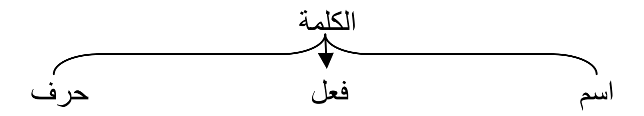


وتستعمل هذه القسمة في تقسيم الشيء الذي له أقسام كثيرة لكي يسهل تقسيمه بدلاً من ذكر جميع أقسامه دفعة واحدة ، وكذلك تستعمل هذه القسمة لغرض

حصر الأقسام حصراً عقلياً أي لبيان أن ليس هناك قسم خارج عن هذه الأقسام التي ذكرت في القسمة .

٢ـ **القسمة التفصيليه:** وهي قسمة الشيء إلى جميع أقسامه دفعة واحدة ، وهذه القسمة تستعمل غالباً في الشيء الذي تكون أقسامه غير كثيرة ، فنتتبع هذه الأقسام ونذكرها دفعة واحدة تحت المقسم.

مثاله :





﴿ التصنيف ﴾

التصنيف : هو وضع الأفراد في مجموعات متميزة على أساس خاص .

الشرح :

إذا كانت لدينا مجموعة من الأشياء وحاولنا دراسة تلك الأشياء أو توزيعها على مجاميع ليسهل دراستها ، فإننا نحاول أن نلاحظ الأمور المشتركة بين تلك الأشياء حتى نكون من هذه لأفراد مجموعات ، ثم إننا نلاحظ جهة الشبه بين أفراد كل مجموعة من هذه المجموعات لنؤلف من أفراد المجموعة الواحدة

مجموعات أخرى ، وهكذا نمضي في تأليف المجموعات حتى يسهل دراستها كما هو واضح في المثال التالي :



فإننا نلاحظ أن علماء الحيوان عندما أرادوا دراسة الحيوانات وجدوا أن من الضروري تصنيف هذه الحيوانات إلى مجاميع باعتبار جهة شبه بين الأفراد ، ومن ثم تصنيف أفراد تلك المجاميع إلى مجاميع أصغر باعتبار جهة شبه أخرى بين أفراد تلك المجاميع وهكذا ، فقد لاحظوا أولاً وجود شبه بين مجموعة كبيرة من الحيوانات أنه يوجد لديها حبل شوكي ، فصنفوا الحيوانات إلى

مجموعتين حبليات و غيرها ، ثم وجدوا جهة شبه بين مجموعة من أفراد الحبليات وهي أنها تغذي صغارها بالحليب ، فصنفوا الحبليات إلى ثديات وغير ثديات ، ثم وجدوا جهة شبه بين مجموعة من أفراد الثديات غير موجودة عند باقي أفراد الثديات وهي أن لديها أسنان أمامية حادة ، فصنفوا الثديات إلى مجموعتين : القوارض وغيرها ، .... وهكذا يستمرون بملاحظة جهة شبه بين المجموعات فيصنفونها إلى مجموعات أصغر من حيث عدد الأفراد فيسهل عليه دراسة الأفراد بإرجاعها إلى المجموعات التي تناسبها .

هذه العملية أي وضع الأفراد وجمعهم في مجموعات يطلق عليها التصنيف ، وهي عملية مهمة ونافعة جداً في العلوم كما هي نافعة في الحياة العملية أيضاً ، فمن يملك مجموعة كبيرة من الكتب (ألف كتاب مثلاً) وقد وضعت في المكتبة بشكل عشوائي ، يجد صعوبة بالغة في العثور على الكتاب المطلوب حيث يضطر أن يبحث في جميع كتب المكتبة وهذا ما يكلف جهداً و وقتاً كبيرين ، ولكنه لو صنف هذه الكتب إلى مجاميع فمثلاً جعل كتب اللغة في بعض الرفوف ، وكتب الفقه في رفوف أخرى وهكذا يفعل في جميع الكتب فتتألف مكتبته من عشرة عناوين مثلاً ، تحت كل عنوان مجموعة صغيرة من الكتب يسهل البحث فيها عن الكتاب المطلوب .

أقسام التصنيف :

١ – التصنيف العلمي : وهو تصنيف يعتمد على أسس علمية مدروسة حيث يلاحظ صفات مشتركة حقيقية بين الأشياء التي يصنفها إلى مجموعات ليستفيد منها علمياً وعملياً ، كتصنيف عالم الأحياء كل الموجودات الحية من نباتات وحيوانات إلى مجاميع فيوضح بتصنيفه هذا جهات الاشتراك بين الكائنات الحية

، وكذلك يبين نقاط الافتراق بينها ، وقد أصبحت لهذه العملية أهمية بالغة في الدراسات العلمية.

وكذلك أمين المكتبة عندما يصنف كتب المكتبة ، إما بحسب موضوعاتها يجعل كتب الفقه في جهة ، وكتب الأدب في جهة ، وكتب المنطق في جهة أخرى ....الخ ، أو يصنفها بحسب أسماء المؤلفين ، فيجعل كتب الشيخ الطوسي في جهة ، وكتب العلامة الحلي في جهة أخرى ،.....الخ ، فإن عمل أمين المكتبة هذا هو تصنيف علمي للكتب إذ صنفها بحسب قواعد تصنيف المكتبات .

٢ – التصنيف غير العلمي : وهو تصنيف غير مدروس تصنف فيه الأشياء بحسب اشتراكها في بعض الصفات التي ليس لها قيمة علمية أو أثر واقعي ، فمثلاً من يصنف كتب المكتبة بحسب ألوانها ، فيجعل الكتب السوداء في جهة ، والكتب الحمراء في جهة أخرى ،.....الخ فإن هذا المصنف لم يلحظ صفة لها قيمة علمية بالنسبة للكتب ، فمرتاد المكتبة لا يهمه كون الكتاب أسود أو أحمر، بل ما يهمه هو موضوع الكتاب ومؤلفه ، وهكذا لو صنف الطيور مثلاً بحسب أحجامها ، فهذا التصنيف لا قيمة علمية له .

﴿الفرق بين التقسيم والتصنيف ﴾

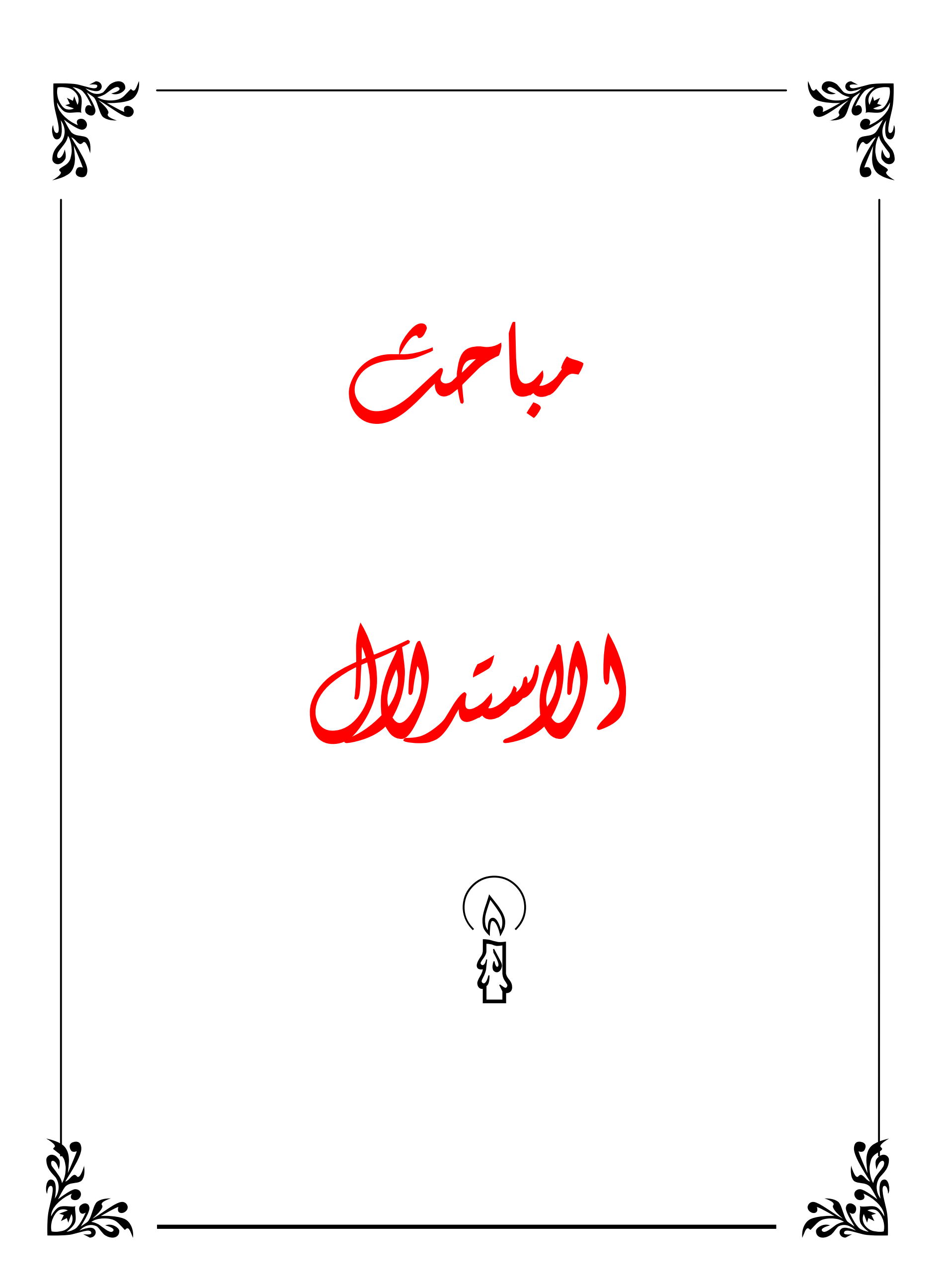
يختلف التصنيف عن التقسيم في البداية والنهاية ، وكذلك يختلفان في الغاية .

١ - فالتقسيم يبدأ من العنوان العام ويذهب متنازلاً في أقسام إلى العنوان الأضيق فالأضيق ، فيبدأ مثلاً في سلسلة الأجناس من الجوهر (وهو أعم الأجناس) إلى أقسامه وهي (الجسم ، الصورة ، المادة ، النفس ، العقل) ، ثم يذهب متنازلاً نحو تقسيم الجسم إلى أقسامه (الجسم النامي ، الجسم غير النامي) ، وهكذا

يقسم الجسم النامي إلى (حيوان ونبات) ، ثم يقسم الحيوان إلى (إنسان ، فرس ، طائر، .....) ثم يقسم الإنسان أفراده (زيد ، سعاد ،محمد ، ......)

بينما يبدأ التصنيف من الأفراد متصاعداً نحو العنوان الأوسع فالأوسع ، فيلاحظ (زيد ، وهند ، و الكميت ، و الأبلق ، والنخلة ، والزيتونة ، والصوان ، و الكرانيت) فيجعل (زيد ، وهند) في مجموعة تحت عنوان الإنسان ، ويجعل (الكميت ، والأبلق) في مجموعة تحت عنوان الحصان ، ويجعل (النخلة والزيتونة) في مجموعة تحت عنوان النبات ، ويجعل (الصوان و الكرانيت) في مجموعة تحت عنوان الحجر ، ثم يعمد إلى جمع مجموعة الإنسان والحصان فيجعلهما تحت عنوان أوسع هو الحيوان ، ثم يجعل مجموعة الحيوان والنبات تحت مجموعة أوسع وهي الجسم النامي ، ثم يجمع مجموعة الجسم النامي مع الحجر ويجعلهما تحت عنوان أوسع وهو لجسم ، وهذا يجعله تحت الجوهر .

١ – ويختلفان في الغاية ، حيث تكون الغاية من التقسيم هي تحليل الشيء إلى أجزائه البسيطة فينفع في معرفة تعريفات الأشياء حيث يتعرف على الجنس القريب والفصل القريب ، وفي غيرها من الغايات معرفة الأجزاء التي يتكون منها الشيء كما في التحليل الكيميائي للمركبات ، بينما الغاية من التصنيف هي معرفة النوع والجنس الذي تنتمي إليه الأفراد ليسهل دراستها ، فبدلاً من دراسة مليون نوع من الحيوانات كل على حده ، تصنف هذه الأنواع إلى عدد صغير نسبياً من المجموعات وتدرس كل مجموعة على حده فتكون دراستها أسهل على الباحث .


مباحث
الاستدلال

﴿ الاســتدلال ﴾

ذكر المصنف رحمه الله في بداية الكتاب أن موضوع علم المنطق يتألف من أمور ثلاثة هي التعريف ـ وقد تقدم الكلام عنه ـ والاستدلال ومناهج البحث ، ولعل أهم عنصر من هذه العناصر هو الاستدلال ، فالتعريف يعد مقدمة للاستدلال ؛ لأن الحكم على الشيء فرع معرفته ، فالتعريف يمكننا من المعرفة التصورية للأشياء حتى نتمكن من الحكم عليها .

الدليل: في اللغة المرشد إلى المطلوب ، وما به الإرشاد .

وفي الاصطلاح : هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر .

والاستدلال :

هو: استنتاج قضية مجهولة من قضية أو من عدة قضايا معلومة .

أو هو: إقامة الدليل لإثبات المطلوب .

فالاستدلال عملية عقلية منطقية ينتقل فيها الباحث من قضية أو من عدة قضايا معلومة لدى الذهن لإثبات قضية أخرى .

وموضع الحاجة إلى الاستدلال هو التصديقات النظرية حيث لا يمكننا الحكم على الأشياء دون إقامة الدليل ، أما في التصديقات الضرورية فلا حاجة لإقامة الدليل ، إذ النفس تذعن وتصدق بها دون دليل ، والدليل تارة يقيمه الإنسان لكي يتمكن من الوصول إلى الحقيقة المبحوث عنها ، وتارة أخرى يقيمه لغرض إثبات الفكرة ـ التي يتبناها ـ للآخرين ، أو لبيان خطأ الأفكار التي يتبناها

الآخرون ، وفي جميع هذه الأحوال الثلاثة نجد أن هناك مطلوباً يراد إثباته بواسطة إقامة الدليل عليه .

وللاستدلال طريقان هما :

١ - الاستدلال غير المباشر: وله ثلاث طرائق هي: التناقض ، العكس المستوي ، عكس النقيض.

٢ – الاستدلال المباشر: وله ثلاث طرائق هي: القياس ، الاستقراء ، التمثيل .

القضـايا

إن الاستدلال غير المباشر يتألف من قضية واحدة يستنتج منها قضية أخرى ، أما الاستدلال المباشر فيتألف من قضيتين إذا كان قياساً أو تمثيلاً ، أو يتألف من أكثر من قضيتين إذا كان استقراءً ، وأنواع الاستدلال وقوانينه تعتمد على نوع القضايا التي يتألف منها في الجملة ، فصار من الضروري دراسة القضية وأنواعها قبل دراسة أنواع الاستدلال .

تعريف القضية : هي المركب التام الذي يحتمل الصدق والكذب[١] .

[١] الصدق : يقصد به مطابقة القضية للواقع . والكذب : يقصد به عدم مطابقة القضية للواقع . فمثلاً يقال أن قضية : (الإنسان حيوان) قضية صادقة لأنها تطابق الواقع فالإنسان في الواقع فعلاً يتصف بالحيوانية أي إنه جسم نامي له شعور وإحساس و يتحرك بإرادته ، بينما يقال لقضية : (الإنسان حجر) قضية كاذبة لأنها غير مطابقة للواقع ففي الواقع الإنسان ليس بحجر لأنه ليس بجسم جامد كما هو عليه الحجر.

يطلق على الجملة التامة الخبرية في علم المنطق اسم : (القضية) ، أما الجمل التامة الإنشائية كجملة الأمر أو النهي أو الاستفهام وغيرها من الجمل الإنشائية فإن المنطقيين لا يبحثون فيها لأنها لا تحتمل الصدق والكذب أصلاً فلا تحتاج إلى أدلة لإثبات صدقها أو كذبها ، فهي لا تتضمن أحكاماً ، والمنطقيون إنما يهمهم بحث الجمل التي تتضمن أحكاماً سواء كانت تلك الأحكام موجبة (إثبات) أو كانت سالبة (نفي) فهذه الأحكام عرضه لأن تكون صادقة أو تكون كاذبة فتحتاج إلى أدلة تثبت صدقها إذا كانت في الواقع صادقة ، وذلك لمعرفة أحقيتها ، أو لإثبات صدقها للآخرين الذين لا يسلمون بها ، أو تحتاج إلى أدلة تكشف كذبها إذا كانت في الواقع كاذبة ، وذلك لمعرفة حقيقتها أو لإثبات كذبها لخصم يسلم بها.

هذا وقد سبق أن تكلمنا عن الخبر في موضوع المفرد والمركب حيث قسم المركب التام إلى مركب خبري ومركب إنشائي ، والمقصود من القضية هو المركب الخبري فليراجع ما ذكرناه في ذلك الموضوع.

تقسيم القضية :

تنقسم القضية بعدة تقسيمات إلى عدة أقسام باختلاف أسس التقسيم :

التقسيم الأول للقضية:

تنقسم القضية من حيث نوع النسبة بين طرفيها ـ أي نوع الحكم في القضية ـ إلى قسمين هما : القضية الحملية ، والقضية الشرطية ، فإذا كان الحكم بين طرفيها هو إثبات شيء لشيء أو نفيه عنه فالقضية حملية ، وإذا كان الحكم في القضية هو تعليق قضية على قضية أخرى فالقضية شرطية.

(القضية الحملية)

القضية الحملية : هي ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء ، أو نفي شيء عن شيء .

الحمل : هو إسناد شيء لشيء ، فعندما أقول : (سعيد نجح) ، فإنني أكون قد أسندت النجاح لسعيد ، أي حملت النجاح على سعيد ،وبعبارة ثالثة أثبت النجاح لسعيد ، ومن هنا سميت القضية التي يكون نوع الحكم فيها هو: (حمل شيء على شيء) بالقضية (الحملية) .

وقد يقول قائل : إنهم عرفوا القضية الحملية بأنها :

ما حكم فيها: **بثبوت شيء لشيء** كقولهم: (سعيد ناجح)

أو حكم فيها: **بنفي شيء عن شيء** كقولهم : (جلال ليس بمريض).

فالقضية التي تشتمل على إثبات شيء لشيء يتحقق فيها الحمل ،إذ النجاح حمل على سعيد ؛ فيطلق عليها (حملية) ، ولكن القضية التي ينفى فيها شيء عن شيء ليس فيها حمل ، بل بالعكس فيها نفي الحمل أي عدم إسناد شيء لشيء فالقضية الثانية نفينا حمل المرض على جلال فما بالكم تسمونها (حملية) أيضاً ؟

نقول : هذا الاعتراض صحيح ، ولكن المناطقة أطلقوا على كل من القضيتين (حملية) باعتبار المشابهة بينهما ، فكل قضية منهما يتوفر فيها نفس العناصر الثلاثة المقومة للقضية الحملية (الموضوع والمحمول والنسبة) والتي سيأتي بيانها ، وإلا فالقضية التي تستحق أن يطلق عليها (حملية) هي القضية التي يحكم فيها بثبوت شيء لشيء.

تأليف القضية الحملية: تتألف القضية الحملية من ثلاثة أركان هي :

١ ــ **الموضوع:** وهو الشيء الذي يراد الحكم عليه ــ سواء كان الحكم إيجابياً بإثبات شيء له مثل: (سعيد) في المثال السابق حيث أثبتنا له النجاح ، أو كان حكم سلبياً بنفي شيء عنه مثل:

(جلال) في المثال الثاني حيث نفينا عنه المرض ــ ولهذا يقال له أيضاً : (المحكوم عليه) ، ويعبر عنه في علم النحو بالمبتدأ ، أو يعبر عنه بالمسند إليه .

٢ـ **المحمول:** وهو الشيء الذي يراد إثباته للموضوع مثل (النجاح) حيث أثبتناه لسعيد ، أو نفيه عنه مثل (المرض) حيث نفيناه عن جلال ، ولهذا يقال له أيضاً : (المحكوم به) ، ويعبر عنه في علم النحو بالخبر ، أو يعبر عنه بالمسند.

٣ ــ **النسبة:** وهي الحكم بثبوت المحمول للموضوع ، فيقال لها حينئذ : (نسبة حكمية ثبوتية) أي إثبات المحمول للموضوع ففي المثال السابق (سعيد ناجح) الحكم هو إثبات النجاح لسعيد ، أوهي الحكم بعدم ثبوت المحمول للموضوع فيقال لها حينئذ : (نسبة حكمية سلبية) أي سلب المحمول عن الموضوع كما في (جلال ليس بمريض) فالحكم في هذه القضية هو عدم ثبوت المرض لجلال

تنبيهان:

١ ــ أطراف القضية الحملية قد تكون ألفاظاً مفردة كقولنا : علي إمام ، وقد تكون أطراف القضية الحملية مركبات ناقصة كقولنا:

الرجل الشجاع   زارنا   ،   أو قولنا: زيد   صديق حسن .

. الموضوع   محمول   موضوع   محمول

أو قولنا : غلام زيد   رجل صالح

موضوع   محمول

٢ ــ في اللغة العربية عادة لا تذكر كلمة تدل على النسبة ، ففي قولنا:

(**علي** **إمام**) ، **علي** : هو موضوع القضية ، **إمام** : هو محمول القضية ، فما هو الشيء الذي دل على النسبة ؟

الجواب : إن العرب عادةً لا يجعلون لفظاً يدل على النسبة ، بل إن هيئة الجملة هي التي تدل عليها ، فالعربي عندما يسمع شخصاً يقول: (علي إمام) ، يفهم أن المتكلم يقصد إثبات الإمامة لعلي عليه السلام من خلال تركيب الجملة التي قالها المتكلم ، ويمكن أن نستعير ضميراً يدل على النسبة فنقول: **علي هو إمام** ، فيكون لفظ (هو) دال على النسبة.

القضية الشرطية

القضية الشرطية : هي ما حكم فيها بوجود نسبة بين قضية وأخرى ، أو عدم وجود نسبة بينهما.

فالقضية الشرطية هي قضية مركبة من قضيتين يحكم فيها بوجود نسبة بين هاتين القضيتين في القضية الموجبة أي إن هناك علاقة بين هاتين القضيتين ، أو يحكم فيها بعدم وجود نسبة بينهما في القضية السالبة.

فعندما نقول مثلاً: (إذا بلغ زيد فالصلاة واجبة عليه) ، نجد أن لدينا قضيتين : الأولى (زيد بلغ) ، الثانية (الصلاة واجبة عليه) ، فإننا نحكم في هذه القضية المركبة بوجود نسبة بين طرفيها (القضية الأولى والقضية الثانية) والنسبة هنا هي نسبة تعلق القضية الأولى بالقضية الثانية ، فوجوب الصلاة على زيد متعلق ببلوغه ، إذن القضية الشرطية هنا تخبرنا بوجود نسبة تعلق بين هاتين القضيتين فهي قضية شرطية موجبة لأن الحكم فيها إثباتي موجب أي الحكم فيها يثبت وجود نسبة بين طرفيها.

أما إذا قلنا مثلاً : (ليس كلما هبت الريح فإن الشتاء قد جاء) ، فالقضية الشرطية هنا تخبرنا بعدم وجود نسبة وعلاقة بين طرفيها (هبت الريح) و

(الشتاء جاء) فقد تهب الريح ولا يكون الشتاء قد جاء كهبوبها في الصيف ، ولهذا يقال لهذه القضية : قضية شرطية سالبة لأن الحكم فيها هو حكم سلبي عدمي أي الحكم بعدم وجود النسبة والعلاقة بين طرفيها.

تأليف القضية الشرطية:

تتألف القضية الشرطية من ثلاثة أركان هي:

١ ــ **المقدم:** وهو القضية الأولى من القضيتين المؤلفتين للقضية الشرطية ، فهو الشرط في القضية الشرطية ، فعند تحققه يتحقق الجزاء، وهو في المثال السابق: شروق الشمس.

٢ ــ **التالي:** وهو القضية الثانية المؤلفة للقضية الشرطية ، فهو الجزاء الذي يتوقف حصوله على حصول الشرط (المقدم) ، وهو في المثال السابق: وجود النهار ، فإذا تحقق المقدم (الشرط) شروق الشمس يتحقق التالي (الجزاء).

٣ ــ **الرابطة:** وهي الأدوات التي تربط المقدم بالتالي ، مثل: إذا والفاء في المثال الأول ، وكلما والفاء في المثال الثاني ، فلولا وجود أدوات الربط هذه لما تألفت لدينا قضية شرطية بل لبقيت القضيتان الحمليتان كقضيتين مفردتين لا تعلق لأحدهما بالأخرى ، ولم تكن إحداهما شرط للثانية ، ولكن بواسطة أدوات الربط تألفت لدينا قضية شرطية المقدم فيها شرط للتالي.

(مقارنة بين القضية الحملية والقضية الشرطية)

القضية الحملية	القضية الشرطية

١ – تتألف من موضوع وحمول	١ – تتألف من مقدم وتالي
٢ – أطرافها مفردات أو مركبات ناقصة	٢ – أطرافها قضايا (مركبات خبرية)
٣ – يخبر فيها عن ثبوت شيء لشيء ، أو عدم ثبوت شيء لشيء	٣ – يخبر فيها عن وجود نسبة بين قضيتين ، أو عدم وجود نسبة بينهما
٤ – ربط أطرافها يكون بواسطة هيئة الجملة	٤ – ربط أطرافها يكون بواسطة أدوات الربط

التقسيم الثاني للقضية:

اتضح من البيان السابق أن القضية سواء كانت حملية أو شرطية تنقسم إلى قسمين:

ـ قضية **(موجبة)** إذا كان الحكم فيها إيجابياً أي إثباتاً فتكون القضية مثبتة ، ففي القضية الحملية إذا كان الحكم فيها هو: ثبوت المحمول للموضوع ، فهذه قضية حملية موجبة نحو: (المدرسة كبيرة) ، فقد أثبتنا في هذه القضية المحمول (كبيرة) للموضوع (المدرسة).

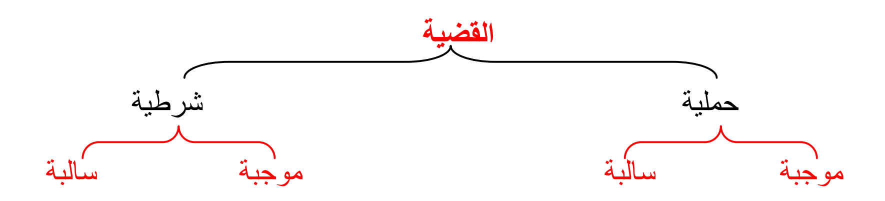
وفي القضية الشرطية إذا كان الحكم فيها هو ثبوت التعلق بين طرفيها ، أي التالي متعلق وجود على وجود المقدم ، فهذه قضية شرطية موجبة نحو: (إذا بلغ زيد فالصلاة واجبة عليه) ، فنحن نحكم في هذه القضية بأن التالي (وجوب الصلاة على زيد) متعلق بوجود المقدم (بلوغ زيد) فإذا وجد المقدم وجد التالي .

ـــ قضية **(سالبة)** إذا كان الحكم في القضية حكماً سلبياً أي نفياً ، فتكون القضية منفية ، ففي القضية الحملية إذا كان الحكم فيها هو نفي المحمول عن الموضوع فهذه قضية حملية سالبة نحو: (خالد ليس بغائب) ، ففي هذه القضية نحن ننفي

المحمول (الغياب) عن الموضوع (خالد) أي نسلب الغياب عن خالد ، ولهذا يقال لها حملية سالبة.

وفي القضية الشرطية إذا كان الحكم فيها هو نفي تعلق التالي بالمقدم ، فهذه قضية شرطية سالبة نحو :

(ليس كلما كان الإنسان ملتحٍ فإنه متدين) فإننا في هذه القضية ننفي أن يكون التالي (الإنسان متدين) متعلق ومتوقف على المقدم (الإنسان ملتحٍ) فقد يتحقق المقدم بأن يكون الإنسان ذو لحية ولا يتحقق التالي أي لا يكون ذلك الإنسان ملتزم بتعاليم الدين.



تقسيمات القضية الحملية:

قسم المناطقة القضية الحملية بعدة تقسيمات باعتبار أسس مختلفة للتقسيم ، وقد ذكر المصنف رحمه الله تعالى تقسيمين:

التقسيم الأول للحملية:

وهو تقسيم القضية الحملية سواء كانت حملية موجبة أو حملية سالبة باعتبار نوع موضوعها والحكم المتوجه إليه إلى أربعة أقسام هي:

١ ــ **الشخصية:** وهي القضية الحملية التي يكون موضوعها مفهوماً جزئياً حقيقياً ، مثل: (البصرة ميناء العراق) فالبصرة مفهوم جزئي لا ينطبق إلا على

هذه المدينة المعروفة في جنوب العراق ، أو قولنا: (زرارة ابن أعين صاحب الإمام الصادق عليه السلام) فإن زرارة جزئي حقيقي لا ينطبق على غير هذا الشخص المعروف ، ولهذا يعبر عن هذه القضية بأنها قضية (شخصية) لأن موضوعها شخص معين أي جزئي حقيقي ، وهذا هو المقصود من الشخص وليس المقصود منه المعنى اللغوي أي الإنسان بل كل جزئي حقيقي هو شخص .

٢ – **الطبيعية:** وهي القضية الحملية التي يكون موضوعها مفهوماً كلياً ، وكان الحكم فيها متوجه إلى نفس مفهوم الموضوع[١] نحو: (الإنسان نوع) ، فإن موضوع هذه القضية (الإنسان) مفهوم كلي لأنه يقبل الانطباق على أكثر من مصداق واحد ، والحكم فيها متوجه إلى مفهوم الإنسان ؛ لأننا نحكم على الإنسان بأنه نوع وهذا الحكم لا ينطبق على مصاديق الإنسان زيد وسعاد ...الخ لأنهم جزئيات حقيقية والنوع لا ينطبق إلا على المفاهيم الكلية ، إذن الحكم في هذه القضية متوجه إلى مفهوم الموضوع أي مفهوم الإنسان ، لأنه هو المفهوم الكلي الذي يوصف بأنه نوع .

---

[١] بيان ذلك : إن موضوع القضية الحملية نلاحظه من جانبين :
ـ تارة نلاحظه بما هو مفهوم أي بما هو صورة ذهنية موجودة في الذهن ونحكم عليه من هذا الجانب فعندما نقول مثلاً : (الإنسان كلي) فإننا نحكم على الموضوع (الإنسان) بما هو مفهوم موجود في الذهن ، فـ(الكلية) هذا وصف لا يتصف به الإنسان في الواقع الخارجي ؛ لأن الموجود في الخارج هو مصاديق الإنسان أي أفراد الإنسان : حسن وسعيد و زينب...إلخ وهؤلاء ليسوا كليات بل هم جزئيات حقيقية ، لأن (الكلي هو المفهوم الذي يقبل الانطباق على أكثر من مصداق واحد) والمفاهيم ليس لها وجود في الخارج بل وجودها في الذهن ، إذن عندما نحكم على الإنسان بأنه كلي في قولنا: الإنسان كلي ، فإننا في الحقيقة نحكم على مفهوم الإنسان بأنه مفهوم من المفاهيم الكلية.
ـ وتارة نلاحظ موضوع القضية الحملية من حيث أفراده أي مصاديقه ، فحكمنا لا يكون على مفهوم الموضوع بل يكون حكمنا على مصاديق الموضوع كما في قولنا: (الإنسان يأكل ويشرب) فمن الواضح أن مفهوم الإنسان أي الصورة الذهنية الموجودة في الذهن للإنسان لا تأكل ولا تشرب ، بل الذي يأكل ويشرب هم مصاديق الإنسان أي حسن و سعيد و زينب ...الخ هم من يفعلون ذلك ، فيكون حكمنا في قضية : (الإنسان يأكل ويشرب) هو الحكم على مصاديق الموضوع وليس على مفهوم الموضوع.
إذن تلخص مما سبق أن موضوع القضية الحملية تارة يحكم عليه بما هو مفهوم موجود في الذهن فيقال لهذه القضية : قضية طبيعية ، وتارة أخرى يحكم على أفراده الموجودين في الخارج فيقال لهذه القضية : قضية محصورة أو مهملة كما سيأتي تفصيله .

وهكذا لو قلنا : (الضاحك ليس بجنس) فإن موضوع هذه القضية هو مفهوم كلي لأنه ينطبق على أكثر من مصداق واحد ، و الحكم في هذه القضية متوجه إلى مفهوم الموضوع أي إلى مفهوم الضاحك ؛ لأن مفهوم الضاحك قد يشتبه الشخص بأنه جنس فيقال له: (الضاحك ليس بجنس) أي مفهوم الضاحك ليس جنساً.

وهذه القضية الحملية التي يكون موضوعها مفهوماً كلياً والحكم فيها يكون متوجه إلى مفهوم الموضوع يقال لها : قضية طبيعية ؛ لأن الحكم فيها على نفس طبيعة الموضوع أي حقيقته وصورته الذهنية.

٣ ــ **المهملة:** وهي القضية الحملية التي يكون موضوعها مفهوماً كلياً والحكم فيها متوجه إلى مصاديق الموضوع ولكن لم يبين فيها كمية أفراد الموضوع الذين شملهم الحكم هل هم جميع أفراد الموضوع أم بعض أفراد الموضوع ؟ لم يبين ذلك ، نحو قوله تعالى:(الإنسان لفي خسر) فإن موضوع هذه القضية (الإنسان) مفهوم كلي ، والحكم فيها موجه إلى مصاديق ذلك الكلي ؛ إذ من الواضح أن مفهوم الإنسان (الصورة الذهنية للإنسان) لا يصيبه الخسر بل مصاديق الإنسان: زيد ، حسن ، ...الخ هم الذين يمكن أن يصيبهم الخسران ، ثم إن هذه القضية لم تبين لنا أن الحكم (الخسران) يشمل جميع أفراد الموضوع(الإنسان) أم أنه يشمل بعض الأفراد ، فقد أُهمِلَ ذكر هذا الجانب في القضية ولهذا تسمى هذه القضية بالقضية المهملة. .

ومثلها قولنا : (المؤمن لا يكذب)، فهل أن جميع المؤمنين لا يكذبون ؟ أم بعض المؤمنين لا يكذبون؟ ، فالقضية أهملت بيان هذا الشيء لذا فهي قضية مهملة.

٤ ــ **المحصورة:**وهي القضية الحملية التي يكون موضوعها مفهوماً كلياً والحكم فيها على مصاديق الموضوع وقد بين فيها كمية أفراد الموضوع الذين يشملهم الحكم ، نحو قولنا: (كل نبي مبعوث من قبل الله تعالى) ، فإن موضوع هذه القضية (نبي) مفهوم كلي لأنه ينطبق على أكثر من مصداق واحد ، والحكم في

هذه القضية متوجه إلى مصاديق الموضوع وليس إلى مفهوم الموضوع ؛ إذ من الواضح أن مصاديق النبي مثل: نوح وإبراهيم وموسى عليهم السلام هم من يبعثهم الله ﷻ إلى البشر ولا يبعث مفهوم النبي (أي الصورة الذهنية للنبي) ، ثم إن هذه القضية قد بينت كمية مصاديق الموضوع الذين يشملهم الحكم ، فذكرت أن جميع أفراد الموضوع أي جميع الأنبياء مبعوثون من قبل الله ﷻ ، فقد حصرت هذه القضية أفراد الموضوع الذين يشملهم الحكم ولم تهمل بيان ذلك ولذا يقال لها : أنها قضية محصورة أي قضية مبينٌ فيها كمية الأفراد الذين يشملهم الحكم.

وكذلك قولنا: (بعض الطلاب فقراء) فإن موضوع هذه القضية مفهوم كلي وقد حكم فيها على مصاديق الموضوع وبين كمية أفراد الموضوع الذين يشملهم الحكم وهم بعض الأفراد وليس جميع الأفراد ؛ ولهذا فهي قضية محصورة.

تقسيم القضية المحصورة:

تنقسم القضية المحصورة إلى قسمين:

١ ــ **الكلية :** وهي القضية التي يكون الحكم فيها شاملاً لجميع أفراد الموضوع مثل:

ــ كل نفس ذائقة الموت

ــ لاشيء من الكسل بنافع

فالحكم في القضية الأولى كان حكماً إيجابياً بثبوت الموت لجميع أفراد النفس ، ولهذا يقال لهذه القضية : قضية موجبة كلية ، فإنها موجبة لأن الحكم فيها ايجابي إثباتي (كما تقدم في مبحث تقسيم القضية الحملية إلى موجبة وسالبة) وهي كلية لأن الحكم فيها يشمل جميع أفراد الموضوع ، ولفظ (كل) يقال له : سور[١] القضية الموجبة.

---

[١] سور القضية هو لفظ يبين كم القضية (أي هل أن القضية كلية أم أنها جزئية) ويبين كيفها (أي هل أن القضية موجبة أم أنها سالبة) ، سور الموجبة الكلية : (كل ، جميع ، كافة) ، سور السالبة الكلية: (لاشيء ، لا واحد) ،

أما في القضية الثانية فالحكم فيها كان حكماً سلبياً بنفي النفع عن جميع أفراد الكسل ، ولهذا يقال لهذه القضية : قضية سالبة كلية ، فإنها سالبة لأن الحكم فيها هو بنفي المحمول عن الموضوع كما تقدم ، وهي كلية لأن الحكم فيها يشمل جميع أفراد الموضوع (الكسل) ، ويقال للفظ (لا شيء) سور القضية السالبة الكلية.

٢ – **الجزئية:** وهي القضية التي يكون الحكم فيها يشمل بعض أفراد الموضوع ، نحو قولنا:

- بعض المدارس دينية
- بعض الطلاب ليسوا بمجتهدين

فالقضية الأولى تحكم على بعض أفراد الموضوع (المدارس) بأنها دينية ، فهي تثبت الحكم لبعض أفراد الموضوع وليس لجميعهم ، ولذا يقال لها : قضية موجبة جزئية ، فهي موجبة لأن الحكم فيها ثبوتي ، وهي جزئية لأن الحكم فيها يشمل بعض الأفراد وليس كل الأفراد أي إن الحكم يشمل جزء من أفراد الموضوع ، ويقال للفظ (بعض) في هذه القضية : سور القضية الموجبة الجزئية.

أما القضية الثانية فهي تحكم على بعض أفراد الطلاب بعدم الاجتهاد ، ولذا يقال لها سالبة جزئية ، فهي سالبة لأن الحكم فيها هو نفي المحمول عن الموضوع ، وهي جزئية لأن الحكم لم يشمل جميع أفراد الموضوع بل بعضهم ، ويقال لصيغة (بعض..... ليس) : سور القضية السالبة الجزئية.

سور الموجبة الجزئية : (بعض ، كثير ، قليل) ، سور السالبة الجزئية : (ليس بعض ، بعض....ليس ن ليس كل) ، هذه هي الألفاظ المعبرة عن سور القضية الحملية وسوف نذكر سور القضية الشرطية عند ذكر أقسامها.

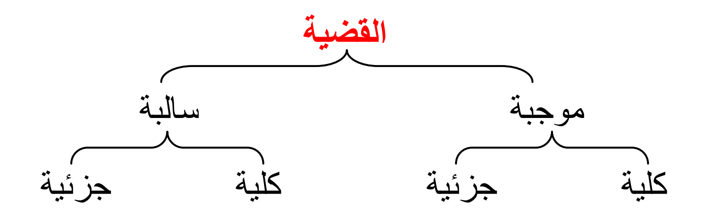


والمنطقي إنما يهتم بالقضايا المحصورة فقط ، فلا يهتم بالقضايا الشخصية ولا بالقضايا الطبيعية ، أما القضية المهملة فإنه يعاملها معاملة القضية المحصورة الجزئية.

وعندما نلاحظ أن كل من القضية الموجبة والقضية السالبة إما أن تكون كلية أو تكون جزئية ، فسوف تكون القضايا المحصورة التي يهتم بها المنطقي ويلاحظها في أبحاثه أربع هي:

١ ـ الموجبة الكلية   ٢ ـ السالبة الكلية

٣ ـ الموجبة الجزئية   ٤ ـ السالبة الجزئية



التقسيم الثاني للقضية الحملية:

هذا تقسيم مختص بالقضية الحملية الموجبة فلا يشمل القضية الحملية السالبة ، وهو تقسيم الحملية الموجبة على أساس موقع وجود موضوعها ، فتقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

١ – **الذهنية:** وهي القضية الحملية الموجبة التي يكون موقع وجود موضوعها الذهن فقط.

كل قضية نحكم عليها لابد أن تكون موجودة في الذهن ، وإلا فلا يمكن الحكم عليها بالإيجاب أو السلب ، فقد ذكرنا سابقاً أن (التصديق فرع التصور) بمعنى أنك إذا لم تتصور القضية لا يمكنك الحكم عليها ، وتصورها بمعنى انطباعها في الذهن ؛ إذن لابد في كل قضية نحكم عليها أن يكون موضوعها موجوداً في الذهن قبل الحكم عليها ، ولكن بعض القضايا توجد موضوعاتها في الذهن والواقع الخارجي أيضاً وبعضها الآخر يوجد موضوعها في الذهن فقط ، وهذه القضايا التي توجد موضوعاتها في الذهن فقط يعبر عنها المناطقة القضايا الذهنية مثل:

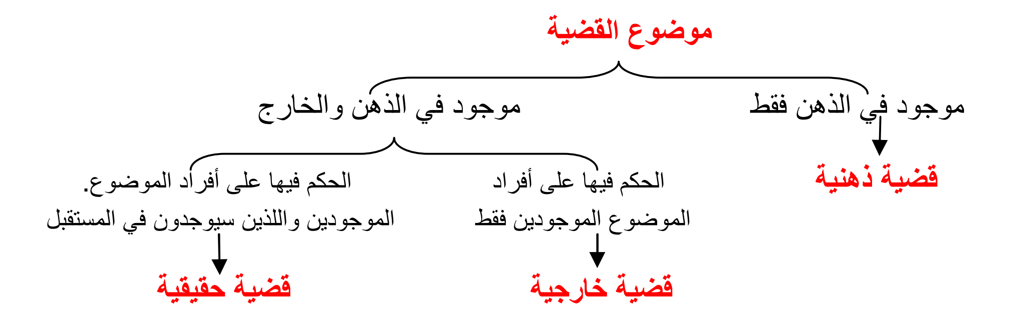
(شريك الباري مستحيل) ، فإن (شريك الباري) يستحيل أن يوجد في الواقع الخارجي ، وهذا ما ثبت في علم الفلسفة والعقائد وأقيمت عليه البراهين في هذين العلمين ، ولكن حيث إننا حكمنا على شريك الباري باستحالة الوجود في الخارج فلابد أن نكون قد تصورنا مفهوم شريك الباري (وهو الموجود الذي يكون واجب الوجود مثل الله تعالى والذي يشارك الله تعالى في خلق العالم وتدبير شؤونه) هذا المفهوم لابد أن نكون قد تصورناه ، ثم حكمنا عليه بأنه يستحيل وجوده في الواقع الخارجي ، فمفهوم شريك الباري يتصوره الذهن فهو موجود في الذهن ولا يتعداه إلى الواقع الخارجي ، لذا فقضية (شريك الباري مستحيل) قضية ذهنية.

٢ – **الخارجية:** وهي القضية الحملية الموجبة التي يكون موقع وجود موضوعها الخارج بالإضافة إلى الذهن ، ويكون الحكم فيها موجه إلى أفراد الموضوع الموجودين فعلاً في الخارج ، أي الحكم فيها على مجموعة محددة معينة من الأفراد لا يتجاوزها لغيرهم ، مثل أن يقول: (كل طالب يحضر الدرس غداً)

فالمتكلم لم يقصد طلب تحضير الدرس من كل ما يصدق عليه (طالب) من الأولين و الآخرين ، بل وجه كلامه لمجموعة معينة من الطلاب الموجودين في الصف وطلب منهم تحضير الدرس غداً. وهكذا لو قلنا: (أولاد زيد مجتهدون) ، فإننا إنما حكمنا على أولاد زيد الموجودين بالاجتهاد فلا يشمل الحكم أولاد زيد الذين لم يولدوا بعدُ ، فتكون هذه القضية من القضايا الخارجية.

٣ – **الحقيقية:** وهي القضية الحملية الموجبة التي يكون موقع وجود موضوعها هو الخارج ، والحكم فيها موجه إلى أفراد الموضوع الموجودين فعلاً الآن والذين سيوجدون في المستقبل ، وسواء كان للموضوع أفراد موجودين الآن وأفراد سيوجدون في المستقبل أو لم يكن للموضوع أفراد موجودين الآن بل جميع أفراده سيوجدون في المستقبل فهذه القضايا تكون حقيقية ، إذ الحكم في هذه القضيا ثابت لكل فرد ينطبق عليه الموضوع في أي زمان وجد ذلك الفرد ، مثالها:

ـ (كل إنسان متنفس) ، (كل بالغ عاقل تجب عليه الصلاة) ، (الكل أكبر من الجزء) ، (كل من يجحد وجود الله‎ﷻ فهو كافر) ، فإننا نجد أن الحكم في هذه القضايا موجه إلى أفراد هذه القضايا لا للموجود منهم فقط بل حتى ما سيوجد في المستقبل ، وهكذا الأحكام الشرعية والقوانين الوضعية والقوانين العلمية هي من نوع القضايا الحقيقية.



أقسام القضية الشرطية

تنقسم القضية الشرطية على أساس نوع النسبة بين طرفيها إلى قسمين :

١ – القضية الشرطية المتصلة   ٢ – القضية الشرطية المنفصلة

القضية الشرطية المتصلة:

فعندما نقول : (إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود)

نجد أن لدينا قضيتين:

ـ القضية الأولى قضية حملية هي: (أشرقت الشمس)

ـ والقضية الثانية قضية حملية أيضاً هي: (النهار موجود)

وقد حكمنا بوجود نسبة بين هاتين القضيتين وهي نسبة التعلق ، فإننا نحكم بأن القضية الثانية متعلقة ومتوقف وجودها على وجود القضية الأولى ، فالنهار يوجد متى وجد شروق الشمس .

وبعبارة ثانية: إن القضية الأولى شرط لتحقق القضية الثانية فعند تحقق الشرط (القضية الأولى) يتحقق المشروط (القضية الثانية) ، فهناك اتصال وترابط بين القضيتين ، ولهذا سمي هذا النوع من القضايا بالقضايا الشرطية المتصلة الموجبة.

إذن فالقضية الشرطية المتصلة الموجبة تخبرنا : بوجود نسبة تعلق بين القضيتين ، ولا تخبرنا بتحقق القضيتين ، فهذه القضية لا تخبرنا بأن: الشمس الآن مشرقة ، أو: أن النهار الآن موجود ، بل تخبرنا بأن: وجود النهار متعلق بشروق الشمس ، ولهذا لو قال هذه القضية شخص أثناء الليل لقلنا له أنت صادق ، فقولنا له: أنت صادق ؛ لأنه لم يخبرنا بشروق الشمس الآن و لم يخبرنا بوجود النهار الآن بل أخبرنا بتعلق أحدهما بالآخر ، وحيث أن هذا التعلق موجود فعلاً في الواقع فإننا نقول له أنت صادق ، ولو لم يكن هذا التعلق بين طرفيها موجوداً في الواقع لقلنا له: أنت كاذب .

وكذلك القضية التي تتألف من قضيتين و تخبرنا بعدم وجود نسبة التعلق بين القضيتين فإنها قضية شرطية متصلة سالبة كما في قولنا:

(ليس كلما دق الجرس فقد حان وقت الدرس)

ففي هذه القضية لدينا قضيتان :

ــ القضية الأولى : الجرس دق .

ــ القضية الثانية : الدرس حان وقته .

ولكننا نحكم في هذه القضية الشرطية المتصلة السالبة بعدم وجود تعلق بين هاتين القضيتين ، فقد يدق الجرس ولم يكن وقت الدرس قد حان بعدُ بسبب

وجود عطل مثلاً في الجرس ، فهذه القضية أيضاً شرطية متصلة ولكن الحكم فيها حكم سلبي أي عدم وجود نسبة التعلق بين القضيتين .

والقضية التي تستحق أن يطلق عليها شرطية متصلة هي القضية المتصلة الموجبة التي تخبرنا بوجود نسبة التعلق بين طرفيها ؛ لأن الطرف الأول (القضية الأولى) يكون شرطاً للطرف الثاني (القضية الثانية) ، فالاتصال والترابط موجود بين طرفيها فتسمى شرطية متصلة.

بينما القضية المتصلة السالبة التي تخبرنا بعدم وجود نسبة التعلق بين طرفيها أي ليس الطرف الأول فيها شرطاً لحصول الطرف الثاني ، فهذه القضية يحكم فيها بعدم وجود الاتصال والترابط بين طرفيها ، ولكنهم أطلقوا عليها (متصلة) أيضاً من باب مشابهتها للمتصلة الموجبة في تأليفها[1] .

تقسيم القضية الشرطية المتصلة:

تنقسم القضية الشرطية المتصلة على أساس نوع الاتصال بين طرفيها إلى قسمين هما:

١ ـ **المتصلة اللزومية:** وهي القضية التي بين طرفيها (المقدم والتالي) تلازم حقيقي.

فالحكم في المتصلة اللزومية ينشأ من علاقة واقعية بين طرفيها كما لو كان المقدم علة (سبب) للتالي ، فالعلة (السبب) إذا وجدت وجد المعلول (المسبب) نحو: (إذا سخن الماء فإنه يتبخر) ، فالمقدم (سخن الماء) علة للتالي (تبخر الماء).

[1] سور الشرطية المتصلة الموجبة الكلية : (كلما ، مهما) نحو : مهما تخفي من خلقك فإن الله ﷺ يعلمه ، وسور المتصلة السالبة هو: (ليس كلما ، ليس أبداً) نحو : ليس أبداً إذا كان الإنسان مريضاً كان يسعل. وسور المتصلة الموجبة الجزئية هو (قد يكون) نحو : قد يكون إذا كان الإنسان غنياً فإنه سعيد ، وسور المتصلة السالبة الجزئية هو: (قد لا يكون) نحو : قد لا يكون إذا كان الإنسان فقيراً فإنه تعيس.

وكذلك لو كان المقدم معلولاً وكان التالي علة له ، فإذا وجد المعلول (المقدم) لابد أن تكون العلة (التالي) موجودة ، لاستحالة وجود المعلول من دون علة نحو : (إذا تبخر الماء فإنه ساخن)

٢ – **المتصلة الاتفاقية:** وهي القضية التي ليس بين طرفيها (المقدم والتالي) اتصال حقيقي ، وإنما كان الاتصال بين طرفيها من باب الاتفاق والمصادفة بسبب تكرر تحقق التالي مثلاً عند تحقق المقدم من دون أن يكون هناك ترابط حقيقي واقعي بين طرفيها نحو:

(كلما دق الجرس فإن زكي يتأخر قليلاً عن دخول الصف) فليس هناك ترابط واقعي بين المقدم (دق الجرس) وبين التالي (تأخر زكي) ، إذ ليس أحدهما علة للآخر وإنما حصل ذلك من باب الاتفاق لعدة مرات.

والقضايا التي يهتم بها المنطقي هي القضايا اللزومية دون القضايا الاتفاقية.

القضية الشرطية المنفصلة:

وهي القضية التي يحكم فيها بالانفصال بين طرفيها (المقدم والتالي) أو بنفي الانفصال بينهما[١].

إن نوع النسبة في هذه القضية هي نسبة الانفصال بين المقدم والتالي في المنفصلة الموجبة ونفي نسبة الانفصال في المنفصلة السالبة وهذا هو الفرق بينها وبين الشرطية المتصلة حيث كانت النسبة فيها هي نسبة الاتصال.

[١] سميت القضية المنفصلة شرطية رغم عدم احتوائها على الشرط لمشابهتها للمتصلة التي تحتوي على الشرط بالتركيب أي التركيب بين قضيتين (المقدم والتالي).

ففي قولنا : (العدد إما أن يكون فرداً أو يكون زوجاً) فنحن عندما نردد العدد بين كونه زوجا وبين كونه فرداً فإننا نحكم بالانفصال بين طرفي هذه القضية وهما: (العدد زوج) ، (العدد فرد) فلا يوجد لدينا عدد واحد ينطبق عليه أنه فرد وأنه زوج معاً ؛ إذن فالقضية الشرطية المنفصلة الموجبة تخبر بالانفصال بين طرفيها وعدم اجتماعهما في مصداق واحد.

بينما القضية المنفصلة السالبة فإنها تخبرنا بعدم وجود نسبة الانفصال بين طرفيها نحو قولنا : (ليس الإنسان إما أن يكون كاتباً أو شاعراً) فإن طرفي هذه القضية (الإنسان كاتب) ، (الإنسان شاعر) يمكن أن يلتقيان في شخص واحد هو كاتب وهو شاعر في نفس الوقت[1] .

التقسيم الأول للشرطية المنفصلة:

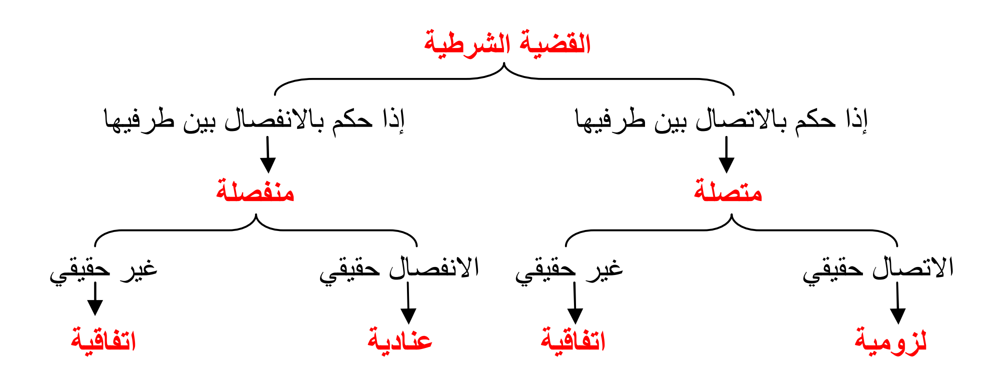
تنقسم الشرطية المنفصلة على أساس نوع الانفصال بين طرفيها إلى قسمين هما:

العنادية: وهي القضية المنفصلة التي بين مقدمها وتاليها تناف وعناد حقيقي ، بحيث إذا تحقق أحدهما ينتفي الآخر، ويحصل هذا النوع من التنافي إذا كان المقدم والتالي متقابلان سواء كان الطرفان متناقضين نحو: (دائماً إما أن يكون الإنسان مصيباً للحق أو غير مصيب له) فالقضيتان: (الإنسان مصيب للحق) و(الإنسان غير مصيب للحق) قضيتان متناقضتان متنافيتان فلا يمكن أن يجتمعان ، وكذا لو كان بين طرفيها تضاد نحو: (دائماً إما أن يكون الثوب أبيض أو يكون الثوب أبيض) ، ونحوها من أقسام التقابل.

---

[1] سور المنفصلة الموجبة الكلية هو: (دائماً) نحو : دائماً إما أن يكون الإنسان عالم أو جاهل في مسألة ما ، سور المنفصلة السالبة الكلية هو: (ليس أبداً ، ليس البتة) نحو : ليس أبداً إما أن يكون الاسم مرفوعاً أو يكون منصوباً ، سور المنفصلة الموجبة الجزئية هو: (قد يكون) نحو : قد يكون إما أن يكون الشخص كاتباً أو شاعراً ، سور المنفصلة السالبة الجزئية هو: (قد لا يكون) نحو : قد لا يكون إما أن يكون الجو حاراً أو بارداً .

الإتفاقية: وهي القضية التي بين مقدمها وتاليها تناف غير حقيقي ، بل بينهما تناف إتفاقي ، فطرفاها يمكن أن يجتمعا ويمكن أن يرتفعا في القضية الموجبة ، نحو: (إما أن يكون المدرس الذي في الصف الأول علياً أو محمداً) فالطرفان : (المدرس في الصف علي) ، (المدرس في الصف محمد) يمكن أن يجتمعا فيكون كل من علي ومحمد في الصف كما لو قاما بدرس مشترك ، ويمكن أن يرتفعا بأن يكون في الصف المدرس سعيد ، فإمكان اجتماعهما وارتفاعهما يكشف عن عدم وجود تنافي حقيقي بينهما لا من جهة الاجتماع ولا من جهة الارتفاع ، فيكون التنافي الصوري في هذه القضية غير حقيقي وإنما نشأ من مصادفة عدم دخول مدرس آخر للصف غير هذين المدرسين.



التقسيم الثاني للشرطية المنفصلة:

تنقسم المنفصلة على أساس استحالة اجتماع طرفيها (المقدم والتالي) أي صدقهما معاً على شيء واحد ، واستحالة ارتفاع طرفيها (أي عدم صدقهما معاً على شيء واحد) وإمكان اجتماعهما وإمكان ارتفاعهما إلى ستة أقسام هي:

١ – الحقيقية الموجبة:

وهي القضية المنفصلة التي حكم فيها باستحالة اجتماع طرفيها واستحالة ارتفاعهما.

مثال ١: (العدد الصحيح إما أن يكون زوجاً أو يكون فرداً)

فأطراف هذه القضية هما:

١ – (العدد الصحيح زوج)   ٢ - (العدد الصحيح فرد)

ـ فيستحيل اجتماع طرفيها بمعنى أنه يستحيل أن يكون هناك عدد صحيح واحد ينطبق عليه أنه زوج و أنه فرد معاً ، لأن العدد إما أن يقبل القسمة على اثنين بدون باقي فهو زوج أو لا يقبل فهو فرد ، ولا يمكن أن يكون هناك عدد يقبل ولا يقبل القسمة على اثنين بدون باقي لأنه اجتماع للنقيضين وهو محال.

ـ ويستحيل ارتفاع طرفيها بمعنى أنه يستحيل أن يكون هناك عدد لا ينطبق عليه أنه زوج ولا ينطبق عليه أنه فرد ، بل كل عدد صحيح لابد أن ينطبق عليه أحد الوصفين وإلا لزم ارتفاع النقيضين وهو محال أيضاً.

مثال٢: (إما أن يكون الإنسان أعمى أو بصير)

٢ – الحقيقية السالبة:

وهي عكس الحقيقية الموجبة ، فهي القضية المنفصلة التي حكم فيها بإمكان اجتماع طرفيها وإمكان ارتفاعهما

مثال ١: (ليس الحيوان إما أن يكون ناطقاً أو يكون قابلاً للتعليم)

فطرفاها هما: ١ - (الحيوان ناطق)   ٢ – (الحيوان قبل للتعليم)

ـ فيمكن اجتماع طرفيها في الإنسان لأنه حيوان ناطق وقابل للتعليم فيصدق عليه الطرفان.

ـ ويمكن أن يرتفعان في باقي الحيوانات غير الإنسان كالفرس و الطائر وغيرها إذ لا يصدق عليها أنها ناطق ولا يصدق عليها أنها قابلة للتعليم.

مثال٢: (ليس البتة إما أن يكون الكتاب نافعاً أو يكون في علم المنطق)

فقد يجتمعان عندما يكون الكتاب من كتب المنطق النافعة ، وقد يرتفعان عندما يكون الكتاب من الكتب غير النافعة في غير علم المنطق.

٣ ـ مانعة الجمع الموجبة:

وهي القضية المنفصلة التي حكم فيها باستحالة اجتماع طرفيها وإمكان ارتفاعهما. فتشبه الحقيقية الموجبة من جهة واحدة وهي استحالة الاجتماع ومن هنا سميت مانعة جمع ،

مثال ١ : (إما أن يكون الجسم أبيضاً أو يكون أسوداً)

طرفاها هما: ١ ـ (الجسم أبيض) ٢ ـ (الجسم أسود)

ـ فلا يمكن اجتماع طرفيها لاستحالة أن يصدق على الجسم أنه أبيض وأنه أسود في آن واحد ، نعم يمكن أن يكون الجسم أبيض الآن وبعد ساعة أصبغه بالصبغ الأسود فيكون أسوداً ، ولكن هذا خارج محل الكلام فنحن نقول أنه في وقت واحد هل يمكن أن يكون الجسم هو أبيض وهو أسود معاً؟ لا يمكن ذلك ، فالأسود والأبيض ضدان لا يجتمعان على شيء واحد في آن واحد.

ـ ولكن يمكن أن يرتفعا كما لو كان الجسم أخضراً فهو لا يصدق عليه أنه أبيض ، ولا يصدق عليه أنه أسود.

مثال٢: (إما أن يكون الطالب ناجحاً أو راسباً)

فيستحيل أن يجتمعا فلا يكون الطالب ناجحاً وراسباً في الوقت نفسه ، ويمكن أن يرتفعا في الطالب المكمل فليس هو بناجح ولا براسب.

٤ – مانعة الجمع السالبة:

وهي عكس مانعة الجمع الموجبة ، فهي القضية المنفصلة التي حكم فيها بإمكان اجتماع طرفيها واستحالة ارتفاعهما ،

مثال١ : (ليس إما أن يكون الجسم غير أبيض أو غير أسود)

فطرفاها: ١ – (الجسم غير أبيض) ٢ - (الجسم غير أسود)

ــ طرفاها يمكن أن يجتمعا ، كما لو كان الجسم أخضر ، فالجسم الأخضر ينطبق عليه أنه جسم غير أبيض ، وكذلك الجسم الأخضر ينطبق عليه أنه جسم غير أسود .

ـ وطرفاها يستحيل أن يرتفعا وذلك لأن رفع الطرف الأول معناه رفع وصف (غير الأبيض) عن الجسم وهذا معناه إثبات أنه أبيض ؛ لأن نفي النفي إثبات ، فرفع الطرف الأول يكون هكذا:

(الجسم: غير غير أبيض) وهذا معناه : أن (**الجسم أبيض**)

وكذلك رفع الطرف الثاني معناه رفع وصف (غير الأسود) عن الجسم

وهذا يعني إثبات وصف السواد للجسم ، لأن رفع الطرف الثاني هكذا:

(الجسم: غير غير أسود) ومعنى هذا : أن (**الجسم أسود**)
إذن رفع الطرفين يؤدي إلى كون الجسم أبيض وأسود في آن واحد وهذا محال لأنهما ضدان.

مثال٢: (ليس الفرس إما أن يكون صاهلاً أو يكون أسوداً)

فطرفاها يمكن أن يجتمعا في الفرس الأسود فهو صاهل وهو فرس ، ولا يمكن أن يرتفعا فلا يكون الفرس صاهلاً ولا أسوداً.

<u>٥ ـ مانعة الخلو الموجبة:</u>

وهي القضية المنفصلة التي يحكم فيها بإمكان اجتماع طرفيها واستحالة ارتفاعهما.

<u>مثال١:</u> (الجسم إما أن يكون غير أبيض أو غير أسود)

ـ فهذه القضية يمكن أن يجتمع طرفاها كما لو كان الجسم أحمر فينطبق عليه أنه غير أبيض وأنه غير أسود في آن واحد.

ـ ويستحيل أن يرتفع طرفاها ؛ لأن رفع (غير الأبيض) معناه الجسم أبيض و رفع (غير الأسود) معناه الجسم أسود ، فيلزم من رفع (غير الأبيض) و(غير الأسود) عن الجسم أن يكون الجسم أسود وأبيض في آن واحد وهو محال.

<u>مثال٢ :</u> (الإنسان إما أن يكون ناطقاً أو يكون شاعراً)

فطرفاها يمكن أن يجتمعا في الإنسان الشاعر ، و يستحيل أن يرتفعا ، فلا يمكن أن يكون هناك إنسان لا ينطبق عليه شاعر و كذلك لا ينطبق عليه أنه ناطق.

<u>٦ ـ مانعة الخلو السالبة:</u>

وهي عكس مانعة الخلو الموجبة ، فهي القضية المنفصلة التي يحكم فيها باستحالة اجتماع طرفيها وإمكان ارتفاعهما ،

<u>مثال١:</u> (ليس البتة إما أن يكون الجسم أبيضاً أو يكون أسوداً)

ـ فيستحيل اجتماع طرفيها ، فلا يمكن أن يكون الجسم أبيض وأسود في آن واحد.

ـ ويمكن أن يرتفع طرفاها كما في الجسم الأحمر فهو ليس بأبيض وليس بأسود.

مثال٢: (ليس المعدن إما أن يكون حديداً أو يكون فضةً)

حيث يستحيل اجتماعهما فلا يكون المعدن الواحد حديداً وفضةً في آنٍ واحد ، ويمكن ارتفاعهما كما لو كان المعدن نحاساً.

﴿ الاستدلال غير المباشر ﴾

تعريفه : هو إقامة الدليل على لازم المطلوب لإثباته .

إذا واجه الفكر قضية يطلب الحكم عليها سواء كان المطلوب إثبات صدق تلك القضية أو إثبات كذبها ، فإن الذهن يحاول إيجاد الدليل عليها من خلال الرجوع إلى المعلومات المخزونة لديه فتارة يتمكن من إثبات نفس القضية المطلوبة ، كما لو كان المطلوب هو **(إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام)** ، فإن الذهن يرجع إلى معلوماته المخزونة فيه والتي تخص هذه القضية فيستدل على صحتها مباشرةً بالدليل التالي:

ـ علي عليه السلام نص النبي صلى الله عليه وآله على إمامته يوم الغدير

ـ وكل من نص النبي صلى الله عليه وآله على إمامته فهو إمام شرعي من قبل الله سبحانه وتعالى

إذن علي عليه السلام إمام شرعي من قبل الله سبحانه وتعالى

وهذا النوع من الاستدلال يعبر عنه بالاستدلال المباشر ؛ إذ المستدل أقام الدليل على مطلوبه مباشرةً.

وتارة لا يتمكن المستدل من إقامة الدليل على مطلوبه بصورة مباشرة فيتذرع لذلك بطريقة أخرى وهي أن يقيم الدليل على قضية أخرى ليست هي المطلوب ولكن لها نوع ملازمة مع المطلوب بحيث إذا تمكن من إثباتها فسوف يثبت المطلوب بطريق الملازمة بين القضيتين.

فمثلاً إذا قيل للمستدل : اثبت أن كل نبي معصوم.

وكان إثبات هذه القضية بصورة مباشرة عملية صعبة لأنها تتوقف مثلاً على تتبع جميع الأنبياء والوقوف على تفاصيل حياتهم بحيث نثبت أن كل واحد من الأنبياء لم يرتكب ذنباً أو معصية في حياته وهذا الأمر صعب لعدم وقوفنا على معرفة جميع الأنبياء فضلاً عن الوقوف على سيرتهم.

وهنا يلجأ المستدل إلى طريقة أخرى وهي إثبات كذب قضية أخرى وهي (ليس بعض الأنبياء بمعصوم) وذلك لوجود تلازم بين **كذب** هذه القضية التي يتمكن المستدل من إثبات كذبها وبين **صدق** القضية التي يريد أن يثبت صدقها (أي قضية كل نبي معصوم) ، فالتلازم بينهما على نحو أنه إذا كذبت هذه القضية (ليس بعض الأنبياء معصوم) تصدق قضية (كل نبي معصوم) ، وبالتالي يكون المستدل قد أثبت القضية التي طلب منه إثباتها ولكن لا بإثباتها مباشرة بل بإقامة الدليل على قضية لازمة للمطلوب فثبت المطلوب بصورة غير مباشرة.

﴿ أنواع التلازم بين القضيتين ﴾

التلازم : هو ارتباط وثيق بين شيئين بحيث يستحيل أن ينفصل احدهما عن الآخر ، فكلما وجد الملزوم (وهو أحد المتلازمين الذي يحضر أولاً في الذهن) حضر اللازم (وهو الشيء الثاني الذي يحضر في الذهن ولا ينفك عن الأول) ، فمثلاً : بين الثلج والبرودة تلازم كلما وجد الثلج وجدت البرودة ، ويستحيل في الخارج (أي خارج الذهن) أن يوجد الثلج دون أن يكون بارداً.

وكلامنا هنا عن التلازم بين القضايا ، فنقول أن هناك قضايا متلازمة يستحيل أن تنفك إحداهما عن الأخرى ، فكلما علم الذهن بإحدى القضيتين علم بالأخرى ، وهذا التلازم بين القضايا ليس على نوع واحد فقط بل هو على أنواع متعددة هي :

١ ـ التلازم في الصدق و الكذب : وهو التلازم الذي يكون بين قضيتين بحيث يكون صدق إحداهما ملازم لكذب الأخرى ، فلو تمكنا من إثبات كذب القضية الثانية للزم من ذلك صدق القضية الأولى المراد إثبات صدقها ، فمثلاً لو قيل لي : اثبت أن زيد عادل (فهذه هي القضية الأولى المراد إثباتها) ، فلو تمكنت من إثبات أن قضية : زيد ليس بعادل كاذبة (وهذه هي القضية المبرهن عليها) لثبت أن القضية الأولى(زيد عادل) . وهذا النوع من التلازم يأتي في مبحث التناقض.

٢ـ التلازم في الصدق والكذب أيضا ولكن عكس النوع الأول : وهو التلازم الذي يكون بين قضيتين بحيث يكون كذب إحداهما ملازم لصدق الثانية ، فلو تمكنا من إثبات صدق الثانية للزم من ذلك كذب الأولى المراد إثبات كذبها ، ومثالها بان نعكس المثال السابق. وهذا النوع من التلازم يأتي في مبحث التناقض أيضاً.

٣ ـ التلازم في الصدق : وهو التلازم الذي يكون بين قضيتين بحيث يكون صدق الأولى مستلزم لصدق الثانية ، فلو تمكنا من إثبات صدق الأولى للزم من

ذلك صدق الثانية ، فمثلاً لو قيل لنا: اثبت أن (بعض العلماء عدول) وهذه هي (القضية المطلوب إثباتها) فلو تمكنت من البرهنة على قضية (كل عالم عادل) وهذه هي (القضية المبرهن عليها) للزم من ذلك ثبوت صدق القضية الأولى. وهذا النوع من التلازم يأتي بيانه في مبحثي العكس المستوي و عكس النقيض عندما نقول: أن صدق الأصل يستدعي صدق العكس.

٣ـ التلازم في الكذب : وهو التلازم الذي يكون بين قضيتين بحيث يكون كذب الثانية مستلزم لكذب الأولى ، فلو أمكن إثبات كذب الثانية لثبت كذب الأولى ، فلو قيل لنا: اثبت: أن قضية (كل عالم عادل) قضية كاذبة. فلو تمكنا من إثبات أن قضية (بعض العلماء عدول) قضية كاذبة لثبت كذب القضية الأولى.وهذا النوع من التلازم يأتي بيانه أيضاً في مبحثي العكس المستوي وعكس النقيض عندما نقول : كذب العكس يستلزم كذب الأصل.

﴿ طرائق الاستدلال غير المباشر﴾

للاستدلال غير المباشر ثلاثة طرائق هي :

١ ـ التناقض ٢ ـ العكس المستوي ٣ ـ عكس النقيض

﴿ التنـاقض ﴾

التناقض : هو تلازم بين قضيتين يوجب صدق إحداهما وكذب الأخرى.

بيان ذلك :

يوجد لدينا قضايا تتوفر فيها شروط معينة (سوف يأتي بيانها) هذه الشروط تجعل هناك نوع من التلازم بين هاتين القضيتين بحيث يستحيل أن تكون كل من القضيتين صادقة ، وكذلك يستحيل أن تكون كل من القضيتين كاذبة ، بل لابد من أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة ، فإذا علمنا بصدق إحدى القضيتين أنتقل الذهن للعلم بكذب الثانية ، وكذلك إذا علمنا بكذب إحدى القضيتين انتقل الذهن للعلم بصدق القضية الأخرى.

فمثلاً : القضيتان (الله موجود) و (الله ليس موجود) قضيتان متناقضتان ، فلا يمكن أن تصدقان معا أو تكذبان معاً ، فلو ثبت لدينا أن إحدى القضيتين صادقة (الله موجود) فلا بد أن تكون الأخرى كاذبة (الله ليس موجود) ، وكذلك لو ثبت لدينا أن إحداهما كاذبة فلابد أن تكون الأخرى صادقة ، ومن هنا نعلم معنا العبارة المشهورة :

(**النقيضان لا يجتمعان** – أي لا يصدقان معاً – **ولا يرتفعان** – أي لا يكذبان معاً)

شروط التناقض:

حتى يتحقق التناقض بين قضيتين لابد أن يتوفر فيهما اتحاد في بعض الأمور واختلاف في أمور أخرى وإلا فلا يكون هناك تناقض بين القضيتين إذا لم

يتحقق أحد شروط الاتحاد أو أحد شروط الاختلاف التي تكون ضرورية لحصول التناقض بين القضيتين.

<u>شروط الاتحاد:</u>

١ ـ الاتحاد في الموضوع : أي أن يكون الموضوع في الأولى هو نفس الموضوع في الثانية ، فلو اختلف موضوع القضيتين لم يحصل بينهما تناقض ؛ لأن إثبات المحمول لشيء لا يناقضه نفي ذلك المحمول عن موضوع آخر فلا يتحقق التناقض بين قولنا (علي تلميذ) و قولنا (احمد ليس بتلميذ) بدليل أن كلاً من القضيتين صادقة وفي القضايا المتناقضة لابد أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة. فالتناقض إنما يحصل لو اتحد الموضوع كما في قولنا : (علي تلميذ) و (علي ليس بتلميذ).

٢ـ الاتحاد في المحمول : أي يكون محمول القضية الأولى هو نفس محمول القضية الثانية ، فلو أختلف المحمولان لما حصل التناقض لأن إثبات محمول لموضوع ما ، ونفي محمول آخر عن نفس الموضوع لا يوجب حصول التناقض بدليل صدق القضيتين معاً أو كذبهما معاً كما في قولنا: (زكي تلميذ) و (زكي ليس بمعلم) وكذلك في قولنا : (الإنسان حجر) و (الإنسان ليس بحيوان) . فإننا نجد صدق القضيتين في المثال الأول وكذبهما في المثال الثاني مما يكشف عن عدم حصول التناقض بين القضيتين في المثالين رغم أن الشرط الأول متحقق أي الإتحاد في الموضوع فلا بد أن يكون عدم حصول التناقض بينهما بسبب عدم إتحاد القضيتين في المحمول.

٣ ـ الاتحاد في الزمان : أي أن يكون زمان حصول القضية الأولى هو نفس زمان حصول القضية الثانية ، فلا يحصل التناقض بين القضيتين لو حصلتا في زمانين مختلفين ـ عندما يكون للزمان أثر في ثبوت المحمول للموضوع ـ كما في قولنا: (الشمس مشرقة في النهار) و (الشمس ليست مشرقة في الليل) فالقضيتان غير

متناقضتين لأنهما صادقتان معاً رغم تحقق الشرط الأول (الاتحاد في الموضوع) وتحقق الشرط الثاني (الاتحاد في المحمول) والسبب في عدم تناقضهما هو عدم اتحادهما في الزمان فإن زمان الأولى هو النهار و زمان الثانية هو الليل ولو جعلنا زمانهما واحد لحصل التناقض بينهما كما في قولنا : (الشمس مشرقة في النهار) و (الشمس ليست مشرقة في النهار).

٤ ـ الاتحاد في المكان : بمعنى أن يكون مكان وقوع القضية الأولى هو مكان وقوع القضية الثانية نفسه في القضايا التي يكون للمكان مدخلية في حصول التناقض ، فلو اختلف مكان القضيتين في هذه الحالة فلا تناقض بين القضيتين ، فمثلاً : (الأرض مخصبة في الريف) لا يناقضها : (الأرض ليست مخصبة في البادية) إذ كلٍ من القضيتين صادقة ، رغم تحقق الشروط الثلاثة السابقة فإن عدم التناقض بين هاتين القضيتين يعود لعدم اتحادهما في المكان فلو اتحدتا فيه لحصل التناقض.

٥ ـ الاتحاد في القوة والفعل : والمقصود من (القوة) هنا: قابلية الموضوع للاتصاف بالمحمول وإن كان الموضوع في الوقت الحالي غير متصف بالمحمول . فمثلاً عندما نقول : (هذه النواة نخلة) نقصد أن الموضوع (النواة) فيه إمكانية أن يتصف بالمحمول (بأن تصير نخلة) وإن كانت هي الآن ليست نخلة . أما المقصود من (الفعل) هنا: هو أن الموضوع متصف بالمحمول الآن. فعندما نقول: (زيد عالم بالفعل) فإننا نقصد أن زيداً الآن هو متصف بوصف العالمية[1].

[1] ولعل هذين الاصطلاحين قد مرا على ذهن الطالب في الفقه عندما يقول الفقهاء : الفقير هو من لا يملك قوت سنته لا بالفعل ولا بالقوة ، فهم يقصدون أنه ليس لديه أموال الآن تكفيه لتأمين قوت سنته (وهذا معنى: لا يملك قوت سنته بالفعل) وليس لديه مورد مالي يؤمن له قوت سنته وإن لم يكن يملك المال الكافي الآن (وهذا معنى : لا يملك قوت سنته بالقوة)

وإذا اتضح المقصود من (القوة والفعل) نقول يجب أن تكون القضيتان المتناقضتان متحدتين من حيث القوة والفعل ، فإما أن تكون كل منهما بالفعل أو تكون كل منهما بالقوة ، ولذا لم يقع التناقض بين هاتين القضيتين (محمد ميت بالقوة) و (محمد ليس بميت بالفعل) رغم توفر الشروط الأربعة السابقة ، فكل من القضيتين صادقتان فأن محمداً حي الآن ولذا تصدق القضية لثانية ، وهو فيه قابلية أن يموت فتصدق القضية الأولى.

٦ ـ الاتحاد في الكل والجزء: بمعنى إذا كان الحكم في إحدى القضيتين على كل الموضوع فلابد أن يكون الحكم في القضية الثانية على كل الموضوع أيضاً حتى يحصل التناقض ، أما إذا كان الحكم في إحدى القضيتين على كل الموضوع وفي القضية الثانية على جزء الموضوع فلا يحصل التناقض. مثاله : (العراق مخصب ـ أي بعض العراق مخصب) و (العراق ليس بمخصب ـ أي ليس كل العراق مخصب) فالقضيتان صادقتان ولم يحصل التناقض بينهما رغم توفر الشروط السابقة وما ذلك إلا كون الحكم كان في الأولى على جزء الموضوع وفي الثانية كان الحكم على كل الموضوع فلو كان الحكم في الأولى على كل الموضوع أيضاً لحصل التناقض بين القضيتين: (العراق مخصب كله) و (العراق ليس بمخصب كله).

٧ ـ الاتحاد في الشرط: بمعنى أنه إذا كان الحكم في القضية الأولى مشروطاً بشرط فلابد أن تكون القضية الثانية مشروطة بنفس الشرط ، فلو كانت القضية الثانية مشروطة بشرط آخر يختلف عن شرط القضية الأولى لما حصل التناقض بين القضيتين كقولنا : (الطالب ينجح إن اجتهد) و (الطالب لا ينجح إن لم يجتهد) ، فالنجاح في القضية الأولى كان مشروطاً باجتهاد الطالب بينما كان عدم النجاح في الثانية مشروطاً بعدم الاجتهاد ، ولو اتحد الشرط لحصل التناقض.

٨ ـ الاتحاد في الإضافة : بمعنى إننا إذا نسبنا الموضوع إلى شيء وحكمنا عليه بحكم في القضية الأولى فلابد أن ننسب الموضوع إلى نفس ذلك الشيء عندما

نحكم عليه في القضية الثانية ، وإلا لا يحصل التناقض بين القضيتين لأن الحكم على الموضوع عند نسبته إلى شيء يختلف عن الحكم عليه عند نسبته إلى شيء آخر فمثلاً عندما ننسب زيداً إلى سعيد فإننا نحكم عليه بأنه أب لأن زيداً والد سعيد فنقول (زيد أب ـ أي بالنسبة إلى سعيد) ولكننا عندما ننسب زيداً لجاره خالد فإننا نحكم على زيد بأنه ليس بأب فنقول (زيد ليس بأب ـ أي بالنسبة إلى خالد) فلا تناقض بين القضيتين إذ كل من القضيتين صادقة لأن الموضوع في الأولى أضيف (نسب) إلى شيء(سعيد) بينما في القضية الثانية أضفنا الموضوع إلى شيء آخر(خالد).

شروط الاختلاف :

١ ـ الاختلاف بالكم : أي يشترط في القضيتين حتى يحصل التناقض بينهما دائما أن يختلفا في الكلية والجزئية فلو كانت إحدى القضيتين كلية فلا بد أن نجعل الثانية جزئية ، وإلا لو كانت القضيتان متفقتين في الكلية والجزئية لم يقع التناقض بينهما نحو (بعض المعدن حديد) و (بعض المعدن ليس بحديد) فكل من القضيتين صادقة فلم يقع التناقض بينهما ، وكذلك في قولنا (كل حيوان إنسان) و (لاشيء من الحيوان إنسان) فلا تناقض بينهما لأن كل من القضيتين كاذبة وهذا هو الحال في كل قضية يكون موضوعها أعم من محمولها.

ولو قلت : إذا قلنا (كل إنسان ناطق) و (لاشيء من الإنسان بناطق) فهاتان قضيتان متناقضتان رغم عدم اختلافهما في الكم لأن كل واحدة من القضيتين كلية ، فكيف تشترطون الاختلاف في الكم لحصول التناقض؟

أقول : نعم التناقض يحصل في بعض الأحيان بين القضايا رغم عدم اختلافها في الكم وهو في حالة إذا كان الموضوع مساوي للمحمول في المصاديق كما مر علينا في النسب الأربع ، ولكن نحن في علم المنطق نريد أن نؤسس قواعد عامة تكون صادقة في جميع المواد (أي في جميع الأمثلة) ، واشتراط الاختلاف في

الكم يحقق لنا هذا الأمر، فلو قلنا في هاتين القضيتين: (كل إنسان ناطق) و(بعض الإنسان ليس بناطق) لوقع التناقض بينهما لا محالة ، إذن عندما نشترط الاختلاف في الكم يجب أن يقع التناقض بين القضيتين ـ إذا كانت باقي شروط الاتحاد والاختلاف متوفرة ـ بينما لو لم نشترط اختلاف القضيتين في الكم لوقع التناقض بين القضايا في بعض المواد ولم يقع في البعض الآخر كما لو كان موضوع القضية أعم من محمولها وكانت القضيتان كليتين فيكذبان معاً ، أو كانت القضيتين جزئيتين فيصدقان معاً كما مثلنا في بداية المبحث.

٢ ـ الاختلاف في الكيف: فإذا كانت إحدى القضيتين موجبة لابد أن تكون الثانية سالبة ، وذلك لأن القضيتين لو اتحدتا بالسلب أو الإيجاب أي لو كانت القضيتان موجبتين أو كانتا سالبتين لما تحقق لتناقض بينهما فإن حقيقة التناقض أن ترفع إحدى القضيتين الأخرى وإنما ترفع القضية الموجبة بالسالبة والقضية السالبة ترفع بالموجبة فلا بد من اختلاف القضيتين في الكيف ، فمثلاً : القضيتان : (كل إنسان ناطق) و (بعض الإنسان ناطق) نجد أن جميع شروط الاتحاد والاختلاف المتقدمة متوفرة فيهما ، إلا أن القضيتين غير متناقضتين فهما صادقتان معاً فيرجع عدم التناقض بينهما إلى عدم اختلافهما بالكيف فلو جعلناهما مختلفتين بالكيف فإن التناقض واقع بينهما لا محالة هكذا: (كل إنسان ناطق) و (بعض الإنسان ليس بناطق).

نتائج الاختلاف:

مر علينا سابقاً أن القضايا المحصورة أربع هي :

١ ـ الموجبة الكلية ٢ ـ السالبة الكلية ٣ ـ الموجبة الجزئية ٤ ـ السالبة الجزئية

وعند ملاحظة شروط الاختلاف فالموجبة تناقض السالبة ، والكلية تناقض الجزئية ، فتكون نتائج لتناقض بين القضايا المحصورة هي :

الموجبة الكلية .... تناقض .... السالبة الجزئية

السالبة الكلية .... تناقض .... الموجبة الجزئية

كيفية الاستدلال بالتناقض :

إذا أردنا الاستفادة من التناقض في الاستدلال فعاينا مراعاة النقاط التالية:

١ ـ تعين المطلوب :فلابد للمستدل (أي الشخص الذي يقيم الدليل لإثبات أو نفي قضية معينة) من معرفة الشيء الذي يريد إقامة الدليل عليه بصورة واضحة ، وإلا إذا كان المطلوب غير واضح في ذهن المستدل ، أو غير معين شكل دقيق فإنه لا يتمكن من إقامة الدليل عليه ، فلابد أن يعلم المطلوب إثباته ما هو؟ ، ومن أي أنواع القضايا المحصورة هو؟ .

٢ ـ تعين نقيض المطلوب : لأنه يريد استعمال التناقض في لاستدلال فلابد من معرفة نقيض القضية التي يريد الاستدلال عليها ، فإذا كانت القضية المطلوب إثباتها موجبة كلية ، ألف نقيضها على شكل قضية سالبة جزئية ، وإذا كانت القضية المطلوب إثباتها موجبة جزئية ، ألف نقيضها على شكل قضية سالبة كلية.

٣ ـ الاستدلال على صدق النقيض أو كذبه: إذا كان المستدل يريد إثبات صدق القضية المطلوب إثباتها فعليه أن يقيم الدليل على كذب نقيضها ، وإن كان يريد إثبات كذب القضية المراد إثبات كذبها عليه أن يقيم الدليل على صدق نقيضها.

٤ ـ تطبيق قاعدة النقيضين : أي تطبيق قاعدة (**النقيضان لا يجتمعان**) أي لا يصدقان معاً ، إذا كان يريد إثبات كذب القضية المطلوب إثبات كذبها بواسطة التناقض.

أو تطبيق قاعدة (النقيضان لا يرتفعان) أي لا يكذبان معاً ، إذا كان يريد إثبات صدق القضية المطلوب إثبات صدقها واسطة التناقض.

٥ ـ إبراز النتيجة : وهذه هي ثمرة الجهد الاستدلالي الذي قام به المستدل فيصوغ النتيجة بطريقة واضحة بعد أن استدل عليها.

ولتوضيح طريقة الاستدلال هذه لابد من تطبيقها على مثال:

مثال: لو دخلت في جدال مع شخص ما وقال لك ذلك الشخص : الإنسان هو الجسد فقط ولا يوجد هناك شيء اسمه الروح و أتحداك أن تثبت خلاف ذلك.

وأنت أردت أن تستعمل التناقض في إثبات فكرتك ، فعليك تطبيق الخطوات الخمسة السابقة وهي :

١ ـ تعيين المطلوب : فمن خلال كلام ذلك الشخص فإنك تفهم أنه ينكر وجود أي روح ، فدعواه تصاغ على شكل قضية سالبة كلية (لاشيء من الأرواح موجودة) ، وهو تحداك أن تثبت خلاف ذلك ، فيكون المطلوب إثباته إذن هو : إثبات كذب هذه القضية (لا شيء من الأرواح موجودة)

٢ ـ تعيين نقيض المطلوب : بعد أن اتضح في ذهنك القضية المطلوب إثباتها وهي سالبة كلية فإنك الآن قادر على تعين نقيضها وهو قضية موجبة جزئية (بعض الأرواح موجودة).

٣ ـ الاستدلال على صدق نقيض المطلوب : وذلك لأنك تريد إثبات كذب (لا شيء من الأرواح بموجودة) بواسطة التناقض فلابد من إثبات صدق نقيضها

(بعض الأرواح موجودة) ، فتستعين بما ذكره الفلاسفة و علماء العقائد من أدلة تثبت وجود بعض الأرواح.

٤ ـ تطبيق قاعدة التناقض : وبعد أن تمكنت من إثبات صدق قضية (بعض الأرواح موجودة) ـ التي هي ليست مطلوبك الأصلي ـ تنتقل لإثبات مطلوبك الأصلي بواسطة قاعدة التناقض وهنا تطبق قاعدة (النقيضان لا يجتمعان) بالطريقة التالية:

ـ قضية (لاشيء من الأرواح موجودة) نقيض قضية (بعض الأرواح موجودة)

ـ وحيث أنه أثبتنا صدق قضية (بعض الأرواح موجودة)

ـ إذن لا بد أن يكذب نقيضها (لاشيء من الأرواح موجودة) لأن النقيضين لا يجتمعان (أي لا يصدقان معاً ، فلو صدق أحدهما فلابد أن يكون الآخر كاذب).

٥ ـ صياغة النتيجة بشكل واضح : بأن تقول :

إذن قضية (لاشيء من الأرواح موجودة) قضية كاذبة

﴿ العكس المستوي ﴾

العكس المستوي : هو تبديل طرفي القضية مع بقاء الكيف والصدق.

بيان ذلك :

إذا كانت لدينا قضية مثل : (كل مجتهد ناجح) فالمقصود من هذه القضية أن كل فرد من أفراد المجتهد يحكم عليه بالنجاح ، فلو عكسنا هذه القضية بأن جعلنا موضوعها (المجتهد) محمولاً ، وجعلنا محمولها (ناجح) موضوعاً تكونت عندنا القضية التالية : (بعض الناجح مجتهد) ويقصد بها أن بعض أفراد الناجح يحكم عليه بالنجاح .

ومن هنا نجد أن لدينا شيئين يطلق عليهما العكس :

١ ـ عملية التبديل : أي نفس عملية تبديل أطراف القضية الأولى (الموضوع ، المحمول) يقال له عكس ، ويلاحظ أن عملية التبديل هذه لها ضوابط يجب الالتزام بها ، فليس المقصود منها فقط أن نجعل موضوع القضية الأولى محمولاً في القضية الثانية ، ونجعل محمول القضية الأولى موضوعاً للقضية الثانية ، ليس هذا فحسب بل هناك أمر يجب المحافظة عليه وهو (الكيف) فلو كانت القضية الأولى موجبة وجب أن نجعل القضية الثانية موجبة أيضا ولو كانت القضية الأولى سالبة فلابد أن نجعل القضية الثانية سالبة ، وهناك شيء يجب المحافظة عليه وهو (صدق القضية) فإذا كانت القضية الأولى صادقة فلابد أن نصوغ القضية الثانية بصياغة بحيث تكون الثانية صادقة أيضاً ، وهذه الصياغة تكون بواسطة التحكم في (كم) القضية (أي الكلية والجزئية) ففي بعض الأحيان تقتضي المحافظة على صدق القضية الثانية تغير (كم) القضية الثانية من الكلية إلى الجزئية ، وفي بعض الأحيان تقتضي الإبقاء على كم القضية دون تغير وهذا هو المقصود من المحافظة على صدق القضية أي نتحكم (بكم) القضية الثانية حتى تكون صادقة كالقضية الأولى.

ثم إن عملية التبديل هذه (العكس المستوي) يمكن إجراءها في القضايا الشرطية كما يمكن إجراءها في القضايا الحملية فنقول في القضية الشرطية :

(كلما وجبت الصلاة على زيد فإنه بالغ) فنعكس طرفيها (المقدم والتالي) بالعكس المستوي فنقول : (قد يكون إذا كان زيد بالغاً فإن الصلاة واجبة عليه)

٢ ـ **القضية الثانية :** فالقضية الثانية التي نتجت من تبديل طرفي القضية الأولى أيضا يقال لها (العكس) ، ففي مثالنا الأول يقال للقضية (بعض الناجح مجتهد) :إنها العكس المستوي لقضية (كل مجتهد ناجح).

غير أن التعريف الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى إنما هو تعريف للعكس المستوي بالمعنى الأول ، أي نفس عملية تبديل أطراف القضية الأولى مع المحافظة على الكيف والصدق.

مجال استعماله:

إن التلازم الموجود بين القضية الأولى (الأصل) و القضية الثانية (العكس) هو تلازم في الصدق أي التلازم من النوع الثالث[١] ، فكلما صدق الأصل صدق العكس ، فكلما صدق أن (كل نبي معصوم) صدق عكسه المستوي (بعض المعصوم نبي) فإذا ثبت لدينا صدق الأصل نستفيد من صدقه صدق عكسه المستوي ، و بهذا يدخل العكس المستوي في طرائق الاستدلال المباشر ، لأننا نثبت صدق المطلوب (العكس) من خلال إثبات صدق قضية أخرى ملازمة له في الصدق (الأصل) وليس من خلال إثبات صدق العكس مباشرة.

[١] هناك تلازم آخر بين الأصل والعكس أشرنا إليه سابقاً عند بيان أنواع التلازم بين القضايا وهو التلازم في الكذب ، فكلما كذب العكس كذب الأصل ، وهو التلازم من النوع الرابع ، إلا أن المصنف رحمه الله تعالى لم يذكر هذا النوع من التلازم روماً للاختصار.

شروط العكس المستوى:

١ـ تبديل طرفي القضية الأصلية بأن نجعل موضوع القضية الأصلية محمولاً في القضية المعكوسة ، و نجعل محمول القضية الأصلية موضوعاً في القضية المعكوسة.

٢ ـ بقاء الكيف : فإذا كانت القضية الأصلية موجبة جعلنا عكسها موجباً أيضاً ، وإذا كانت القضية الأصلية سالبة جعلنا عكسها سالباً.

٣ ـ بقاء الصدق : أي نحافظ على صدق القضية المعكوسة عندما تكون القضية الأصلية صادقة ، والمحافظة على صدق القضية المعكوسة يكون تارة بإبقاء الكم ثابتاً في القضية الأصلية و القضية المعكوسة كما في السالبة الكلية فإننا نعكسها إلى كلية أيضاً فتكون صادقة كقولنا : (لاشيء من الإنسان بحجر) تنعكس إلى (لاشيء من الحجر بإنسان) ، وتارة يكون المحافظة على صدق القضية المعكوسة بواسطة تغير الكم كما في الموجبة الكلية حيث نعكسها إلى جزئية فتكون صحيحة كقولنا : (كل إنسان حيوان) تنعكس إلى (بعض الحيوان إنسان) فإننا لو لم نغير الكم لكانت مثل هذه القضية الموجبة الكلية ـ التي يكون فيها المحمول (حيوان) أعم من الموضوع (إنسان) ـ قضية كاذبة وهي قولنا: (كل حيوان إنسان).

نتائج العكس المستوي

عند توفر الشروط المتقدمة فإن القضايا تنعكس بالعكس المستوي كالتالي:

١ ـ الموجبة الكلية تنعكس إلى موجبة جزئية ، وذلك لأن الموجبة الكلية تصدق في حالتين

ــ إذا كان محمولها أعم من موضوعها كقولنا : (كل ماء سائل) فالسائل أعم من الماء فهي تنعكس موجبة جزئية (بعض السائل ماء) ولا تنعكس كلية (كل سائل ماء)

ــ إذا كان بين موضوعها و محمولها تساوي كقولنا : (كل إنسان ناطق) فهي تنعكس موجبة جزئية (بعض الناطق إنسان) باعتبار أن البعض الآخر من الناطق مسكوت عنه ، وكذلك تنعكس إلى موجبة كلية (كل ناطق إنسان).

فنجد أن الموجبة الكلية تنعكس في بعض الأحيان إلى موجبة كلية وفي أحيان أخرى كما في المثال الأول لا تنعكس موجبة كلية ، بينما تنعكس دائماً إلى موجبة جزئية ، ولأننا نريد أن نؤلف قاعدة عامة تكون صادقة في جميع الأحوال فلابد أن نقول إن الموجبة الكلية تنعكس إلى موجبة جزئية.

٢ـ الموجبة الجزئية تنعكس إلى موجبة جزئية نحو : (بعض الإنسان متنفس) تنعكس إلى (بعض المتنفس إنسان).

٣ـ السالبة الكلية تنعكس إلى سالبة كلية نحو : (لاشيء من المؤمن بكافر) تنعكس إلى (لا شيء من الكافر بمؤمن).

٤ ـ السالبة الجزئية لا عكس لها بالعكس المستوي ، ومعنى أنها لا عكس لها أنها لا تنعكس دائما فلا يمكن أن نؤلف قاعدة عامة بأن نقول مثلاً أن السالبة الجزئية تنعكس إلى سالبة جزئية ؛ لأنها تنعكس في بعض الأحيان عندما يكون بين طرفيها نسبة التباين كقولنا : (بعض الإنسان ليس بحجر) فإنها تنعكس إلى (بعض الحجر ليس بإنسان) ، أو عندما يكون بين طرفيها نسبة العموم والخصوص من وجه كقولنا : (بعض الأبيض ليس بطائر) فإنها تنعكس إلى (بعض الطائر ليس بأبيض) ، ولكنها لا تنعكس إذا كان محمولها أخص من موضوعها كقولنا : (بعض الحيوان ليس بإنسان) فإنها لا تنعكس إلى (بعض الإنسان ليس بحيوان) ولا تنعكس إلى سالبة كلية (لاشيء من الإنسان بحيوان) ؛

لأن كل إنسان لابد أن يكون حيواناً ؛ ولهذا لا يمكن أن نؤلف قاعدة عامة في عكس السالبة الجزئية لذا قالوا :السالبة الجزئية لا عكس لها بالعكس المستوي.

كيفية الاستدلال بالعكس المستوي

إذا أردنا أن نستدل بواسطة العكس المستوي فعلينا أتباع الخطوات التالية :

١ ـ تعين المطلوب ٢ ـ تعين الأصل ٣ ـ الاستدلال على صدق الأصل

٤ ـ تطبيق قاعدة العكس المستوي وهي : (كلما صدق الأصل صدق العكس)

٥ ـ النتيجة .

وبيان هذه الخطوات يكون بالمثال التالي :

لو قيل لنا : إثبت أن بعض المؤمنين يدخلون النار.

١ ـ لابد من تعين المطلوب منا إثباته ، وهو في المثال :

(بعض المؤمنين يدخلون النار)

٢ ـ نجعل المطلوب إثباته عكساً و نبحث عن أصله ، فالمطلوب إثباته في مثالنا هو قضية موجبة جزئية فأصلها إما أن يكون موجبة كلية (كل من يدخل النار فهو مؤمن) أو يكون قضية موجبة جزئية (بعض من يدخل النار فهو مؤمن) ومن الواضح في مثالنا أنه لا يمكن أن نلتزم بأن الأصل هو الموجبة الكلية (كل من يدخل النار فهو مؤمن) لأن الأصل لابد أن صادقاً و هذه القضية الكلية كاذبة لأن اغلب أهل النار ليسوا من المؤمنين ، لذا نقول أن الأصل هو : (بعض من يدخل النار هو مؤمن).

٣ ـ نستدل على صدق الأصل (بعض من يدخل النار فهو مؤمن) ، بأن نقول مثلاً: إن بعض المؤمنين يرتكبون الكبائر، والله تعالى توعد مرتكب الكبيرة بالنار إذن بعض من يدخلون النار هم من المؤمنين ولو كان دخولهم فيها إلى حين.

٤ ـ نطبق قاعدة العكس المستوي فنقول: قضية (بعض من يدخل النار مؤمن) قضية صادقة ، إذن يصدق عكسها لأنه إذا صدق الأصل يصدق العكس.

٥ ـ النتيجة : وعكسها هو (بعض المؤمن يدخل النار) فهو صادق ، فقد ثبت المطلوب بواسطة العكس المستوي.

ملاحظة:

إننا كنا نستدل بالعكس المستوي على صدق العكس بصدق الأصل فنقول : لو صدق الأصل صدق العكس ، فهناك تلازم بين صدق الأصل وصدق العكس ، ولكن هل هناك تلازم بين كذب الأصل وكذب العكس ؟ بمعنى هل يلزم من كذب الأصل أن يكون العكس كاذبا أو لا يلزم ذلك؟

الجواب : لا تلازم بين كذب الأصل وكذب العكس ، فقد يكذب الأصل ويكون العكس كاذبا أيضاً ، و قد يكذب الأصل ويكون العكس صادقاً.

مثال الأول:

(كل إنسان حجر)..........................أصل كاذب

(بعض الحجر إنسان).......................عكس كاذب

مثال الثاني:

(كل حيوان إنسان).......................أصل كاذب

(بعض الإنسان حيوان)...................عكس صادق

إذن لا يمكن أن نقول: (كلما كذب الأصل كذب العكس)

﴿عكس النقيض﴾

هو تحويل القضية إلى قضية أخرى موضوعها نقيض محمول القضية الأولى و محمولها نقيض موضوع القضية الأولى مع بقاء الكيف والصدق.

بيان ذلك :

إن عكس النقيض يشبه العكس المستوي من حيث تبديل الأطراف (أي أطراف القضية الموضوع و المحمول) ، فكما أنه في العكس المستوي فيه تبديل في الأطراف كذلك التبديل موجود هنا في عكس النقيض و من أجل ذلك قيل له : (عكس) ، وكذلك يشبه العكس النقيض العكس المستوي من حيث المحافظة على الكيف و الصدق ، فالقضية الأصل إذا كانت موجبة فإن عكسها النقيض يكون موجباً أيضاً وإن كانت القضية الأصل سالبة فعكسها النقيض يكون سالباً أيضا ، ومن حيث المحافظة على الصدق كذلك فإن الأصل إذا كان صادقا فإن العكس النقيض يكون صادقاً أيضا.

ولكن هناك اختلاف بينهما من جهة أخرى ، فإن تبديل الأطراف في العكس المستوي يكون بنفس الأطراف الأصلية ، بمعنى أن نفس المحمول في القضية الأصل نجعله موضوعاً في القضية العكس و نفس الموضوع في القضية الأصل نجعله محمولاً في القضية العكس فعند عكس القضية (**كل إنسان حيوان**) بالعكس المستوي نقول: (**بعض الحيوان إنسان**) ، أما لو أردنا أن نعكس هذه القضية أعني (كل إنسان حيوان) بالعكس النقيض فإننا نأتي بنقيض المحمول أي

(لا حيوان)و نجعله موضوعاً في القضية العكس ثم نأتي بنقيض موضوع القضية الأصل أي (لا إنسان) و نجعله محمولاً في القضية العكس فيكون عكس قضية (**كل إنسان حيوان**) بالعكس النقيض هو : (**كل لا حيوان هو لا إنسان**) فتلاحظ أننا قمنا بالخطوات التالية من أجل عكس هذه القضية بعكس النقيض وهي :

١. ألفنا قضية (وهي القضية العكس) موضوعها (**لا حيوان**) وهو نقيض محمول القضية الأصلية أي نقيض (**الحيوان**) ، و محمولها (**لا إنسان**) وهو نقيض موضوع القضية الأصل أي نقيض (**الإنسان**) .

٢. حافظنا على الكيف ، فالقضية الأولى (الأصل) كانت موجبة فجعلنا القضية العكس موجبة أيضاً.

٣. حافظنا على الصدق ، فالقضية الأصل كانت صادقة وكذلك القضية العكس كانت صادقة ؛ (لأن الشيء إذا لم يكن حيواناً فلا يمكن أن يكون إنساناً) وهذا هو معنى القضية التي قمنا بتأليفها.

ثم إن المحافظة على صدق القضية العكس النقيض تارة يقتضي تغير كم القضية العكس فلا تكون مطابقة لكم القضية الأصل كما في القضية السالبة الكلية فإنها تنعكس بعكس النقيض إلى قضية سالبة جزئية ، بينما لا تقتضي المحافظة على الصدق تغير الكم تارة أخرى كما في الموجة الكلية فإنها تنعكس بعكس النقيض إلى موجبة كلية و كذلك السالبة الجزئية فإنها تنعكس إلى سالبة جزئية مثلها.

نتائج العكس النقيض :

تنعكس القضايا بالعكس النقيض إلى ما يلي :

١. (**السالبة الكلية**) تنعكس (**سالبة جزئية**)

(**لاشيء من الإنسان بجماد**) تنعكس (**بعض اللا جماد ليس لا إنسان**)

وهي لا تنعكس إلى سالبة كلية دائما ، وإن كانت تنعكس إلى سالبة كلية في بعض الأمثلة كقولنا :

(**لا شيء من المعدوم بموجود**) تنعكس (**لاشيء من اللا موجود بلا معدوم**)

ولكن السالبة الكلية لا تنعكس إلى سالبة كلية في أمثلة أخرى كما في المثال الأول إذ لا يمكن أن نقول : (لا شيء من اللا جماد بلا إنسان) ؛ لأن الطائر (لا جماد) و هو (لا إنسان). أما السالبة الجزئية فهي صادقة دائماً في جميع الأمثلة ولهذا قالوا: السالبة الكلية تنعكس بالعكس النقيض إلى سالبة جزئية.

٢. (السالبة الجزئية) تنعكس (سالبة جزئية)

(**بعض المعدن ليس بحديد**) تنعكس (**بعض اللا حديد ليس لا معدن**)

٣. (الموجبة الكلية) تنعكس (موجبة كلية)

(**كل كاتب إنسان**) تنعكس (**كل لا إنسان لا كاتب**)

٤. (الموجبة الجزئية) لا تنعكس بعكس النقيض ، أي إنها لا تنعكس دائماً فلا يمكن أن تؤسس قاعدة كلية عامة ، فهي في بعض الأمثلة تنعكس كما في قولنا : (بعض المعدن ذهب) فهي تنعكس إلى (بعض اللا ذهب لا معدن) فالماء مثلا ينطبق عليه (لا ذهب) وهو ينطبق عليه أيضاً (لا معدن) ، في حين أنها لا تنعكس في مثال آخر كقولنا : (بعض اللا حديد معدن) فالفضة مثلاً ينطبق عليها

(لا حديد) وهي (معدن) ، فهذه القضية لا تنعكس لا إلى قضية كلية فلا يصح أن نقول : (كل لا معدن حديد)[1] لأن الشيء إذا انطبق عليه (لا معدن) فلا يمكن أن ينطبق عليه (حديد) إذ كل حديد فهو معدن ، و كذلك لا يمكن أن نعكسها إلى قضية جزئية لا يصح قولنا : (بعض اللا معدن حديد) لنفس السبب السابق .

﴿ النوع الرابع من التلازم ﴾

وهذا النوع من التلازم هو تلازم في الكذب أي لزوم كذب القضية (المطلوب إثبات كذبها) بسبب كذب القضية (التي نبرهن على أنها كاذبة) ، وهذا التلازم يحصل في العكوس أيضاً أي العكس المستوي و العكس النقيض ، فالمستفاد من العكوس نوعين من التلازم :

١ـ تلازم في الصدق..........(إذا صدق الأصل صدق العكس)

٢ ـ تلازم في الكذب..........(إذا كذب العكس كذب الأصل)

فإذا كذبت القضية العكس (بعض الإنسان حجر) كذب أصلها (كل حجر إنسان) ، والاستدلال على كذب الأصل بسبب كذب عكسه نتبع فيه نفس الخطوات التي اتبعناها سابقاً في العكس المستوي و العكس النقيض ولكن مع اختلاف واحد وهو أن نجعل القضية المطلوب إثباتها (عكس) ونبحث عن أصلها ثم نقيم البرهان لإثبات كذب عكسها وبعدها نقول : (إذن يكذب الأصل لأنه إذا كذب العكس كذب الأصل).

---

[1] ملاحظة : نقيض كل شيء رفعه ، فنقيض (لا حديد) حديد و نقيض (معدن) هو (لا معدن) ، و لهذا عكسنا قضية (بعض اللا حديد معدن) بالعكس النقيض إلى (بعض اللا معدن حديد) .

فمثلاً إذا قيل لنا : أثبت كذب قضية (بعض من يرتكب الذنب قريب إلى الله تعالى) ، فإننا نقول أن هذه القضية هي موجبة جزئية فلو كانت عكساً فلابد أن يكون أصلها إما قضية موجبة كلية ـ لأن الموجبة الكلية تنعكس إلى موجبة جزئية ـ أو يكون أصلها قضية موجبة جزئية ـ لأن الموجبة الجزئية تنعكس إلى موجبة جزئية مثلها ـ فنختار إحدى القضيتين ـ ولتكن قضية (بعض القريب إلى الله تعالى يرتكب الذنب) و نبرهن على كذبها ، فإذا ثبت كذبها نقول : إذن تكذب القضية (بعض من يرتكب الذنب قريب إلى الله تعالى) لأنه إذا كذب العكس كذب الأصل و هو المطلوب.

ملاحظة : لا يلزم من صدق العكس صدق الأصل ؛ لأنه لا يلزم من صدق اللازم صدق الملزوم ، فقد يكون العكس صادقاً و لا يكون الأصل صادقاً ، مثلاً قضية (كل حيوان إنسان) عكسها هو (بعض الإنسان حيوان) فإننا نجد أن العكس صادق والأصل كاذب لم يلزم من صدق العكس أن يكون الأصل صادقاً.

﴿ الاستدلال المباشر ﴾

تعريفه : هو إقامة الدليل على المطلوب لإثباته.

فالفرق بينه وبين الاستدلال غير المباشر هو أن غير المباشر نثبت فيه قضية مختلفة عن المطلوب ولكن لها نوع من الارتباط مع القضية المطلوب إثباتها ، بينما المباشر هو إقامة الدليل على نفس القضية المطلوب إثباته.

مجال استعماله :

يستعمل هذا النوع من الاستدلال لإثبات القضايا التي يمكن للإنسان إقامة الدليل عليها مباشرة ودون الحاجة لإثباتها عن طريق إثبات لوازمها كما في الاستدلال غير المباشر ، ولا يعتبر هذا شرط في سلوك هذا الطريق في الاستدلال ، بل يمكن للإنسان من باب تنويع الأدلة أن يأتي بدليل غير مباشر لإثبات مطلوبه وهو قادر على إقامة الدليل المباشر لإثباته وكذلك العكس.

طرائق الاستدلال المباشر:

لهذا الاستدلال ثلاثة طرق هي : القياس ، الاستقراء ، التمثيل .

وترتيب هذه الطرق الثلاثة كان بحسب القيمة العلمية لهذه الطرق التي يسلكها الناس في استدلالاتهم وأهمية كل منها فكان القياس أهم هذه الثلاثة وبعده يأتي الاستقراء و أضعف هذه الطرق هو التمثيل ، وسوف يتضح السر في ذلك عند كلامنا عن كل واحد منها بالتفصيل إن شاء الله تعالى.

﴿ القياس ﴾

١ ـ القياس : وهو أهم طرق الاستدلال المباشر ؛ لأنه يمكن أن يعطي نتيجة يقينية إذا كانت كل من مقدمتيه قضية يقينية وكانت شروط الإنتاج ـ التي سيأتي بيانها ـ متوفرة فيه ، والسير فيه يكون من العام إلى الخاص أي أننا نطبق القاعدة العامة على مصاديقها للكشف عن حكم هذا المصداق ولهذا فقد عرفه المصنف بقوله :

(هو تطبيق القاعدة الكلية على جزئياتها لمعرفة حكم الجزئيات).

فالقاعدة الكلية : هي القانون العام الذي ينطبق على عدة موارد و يبين حكم تلك الموارد ، و هذه القاعدة هي القضية الثانية التي تذكر في القياس ، بينما تكون القضية الأولى مشتملة على المصداق (الجزئي) الذي تنطبق عليه تلك القاعدة .

فنقول مثلاً:

علي إمام

وكل إمام تجب طاعته

إذن : علي تجب طاعته

فنجد أننا طبقنا القاعدة العامة وهي القضية الثانية (كل إمام تجب طاعته) على أحد مصاديقها وهو (أمير المؤمنين عليه السلام) لمعرفة حكم هذا الجزئي (المصداق).

فأمير المؤمنين عليه السلام جزئي من جزئيات هذه القاعدة العامة لأن (الإمام) الذي هو موضوع القاعدة العامة مفهوم كلي وهو ينطبق على جزئيات كثيرة أي مصاديق كثيرة كأمير المؤمنين عليه السلام ، و الإمام الحسن و الإمام الحسين عليهم السلام و......الخ من الأئمة الطاهرين ، فهؤلاء هم مصاديق هذه القاعدة و جزئياتها التي تبين حكمهم وهو (وجوب الطاعة).

مصطلحات القياس :

١ . **صورة القياس :** وهي الشكل الذي يتألف منه القياس من قضيتين مثل:

الحديد   معدن.....................القضية الأولى

وكل معدن عنصر بسيط...............القضية الثانية

٢ ـ المقدمة:

و تسمى (مادة القياس) أيضا: وهي كل قضية تتألف منها صورة القياس. فقضية (الحديد معدن) في المثال المتقدم مقدمة وكذلك قضية (كل معدن عنصر بسيط) مقدمة.

وتقسم المقدمة إلى قسمين هما: الصغرى و الكبرى.

المقدمة الصغرى:

وهي المقدمة التي تشتمل على الجزئي[١] الذي يطلب معرفة حكمه عن طريق إقامة القياس ، وتكون هي المقدمة الأولى للقياس، كالمقدمة (الحديد معدن) في المثال السابق ، فأننا أقمنا هذا القياس لكي نعرف حكم الحديد من كونه بسيطاً أم لا.

المقدمة الكبرى:

وهي المقدمة التي تؤلف القاعدة الكلية التي يعمد إلى تطبيقها على الجزئي لمعرفة حكمه عن طريق إقامة القياس فهي تشتمل على الحكم الذي يراد إثباته

[١] لمقصود من الجزئي هنا هو الجزئي الإضافي الذي قد يكون بنفسه جزئياً حقيقياً كزيد في القياس : زيد مجتهد ــ و كل مجتهد ينجح في الامتحان ، وقد يكون بنفسه كلياً كالإنسان في القياس : لإنسان ناطق ــ وكل ناطق حيوان .

للجزئي المجهول الحكم ، ففي مثالنا أتينا بقاعدة كلية هي: (كل معدن عنصر بسيط) لأجل بيان حكم الحديد وهو (كونه عنصراً بسيطاً) فهذه القاعدة الكلية التي تكون القضية الثانية في القياس هي التي يقال لها المقدمة الكبرى.

٥ – الحدود:

وهي مفردات المقدمتين: الموضوع والمحمول أو المقدم والتالي.

فكل من المقدمتين الصغرى و الكبرى هما قضايا ، و هما إما أن يكونا قضيتين حمليتين ، فإذا كانت قضية حملية فهي تتألف من موضوع ومحمول وهما حدود القياس مثل :

الحديد معدن..............................المقدمة الصغرى

وكل معدن عنصر بسيط..................المقدمة الكبرى

ـ فـ (الحديد) و (معدن) و (عنصر بسيط) هذه هي حدود هذا القياس

وهكذا لو تألف القياس من قضيتين شرطيتين فالمقدم والتالي في كل قضية من المقدمتين يشكلون حدود القياس كقولنا :

لما طلعت الشمس فالنهار موجود ....المقدمة الصغرى

وكلما كان النهار موجود كانت الأرض مضيئة...........المقدمة الكبرى

فحدود هذا القياس هي :

(كلما طلعت الشمس) و (النهار موجود) و (الأرض مضيئة)

٦ ـ النتيجة:

وهي القضية التي ينتهي إليها بعد تطبيق الكبرى على الصغرى ، مثل: (الحديد عنصر بسيط) في المثال الأول و (كلما طلعت الشمس فالأرض مضيئة) في المثال الثاني ، فيكون ترتيب القياس مع النتيجة كالتالي :

الحديد معدن ....المقدمة الصغرى

وكل معدن عنصر بسيط ....المقدمة الكبرى

إذن : الحديد عنصر بسيط ....النتيجة

كلما طلعت الشمس فالنهار موجود .... المقدمة الصغرى

وكلما كان النهار موجود كانت الأرض مضيئة.......... المقدمة الكبرى

إذن : كلما طلعت الشمس كانت الأرض مضيئة............النتيجة

٧ ـ المطلوب:

وهو نفس النتيجة قبل إقامة القياس بتطبيق الكبرى على الصغرى ، فلو قال لنا شخص إثبت (أن أمير المؤمنين تجب إطاعته) ، فإن هذه القضية (أمير المؤمنين تجب إطاعته) هي المطلوب إثباته وهي نفسها تكون النتيجة بعد أقامة القياس.

إثبت : أن (أمير المؤمنين تجب إطاعته).....................المطلوب إثباته

أمير المؤمنين إمام ....المقدمة الصغرى

و كل إمام تجب إطاعته.................................المقدمة الكبرى

إذن : أمير المؤمنين تجب إطاعته .... النتيجة

(أقسام القياس)

ينقسم القياس إلى قسمين هما: الاستثنائي والاقتراني.

١ ـ القياس الاستثنائي: وهو ما ذكرت فيه النتيجة أو نقيضها في إحدى مقدمتي القياس .

مثاله:

أ ـ إن كان محمد عالماً فمحمد واجب احترامه...................المقدمة الصغرى

ـ لكنه عالم...المقدمة الكبرى

إذن : فمحمد واجب احترامه..النتيجة

فإننا نجد أن النتيجة قد ذكرت في المقدمة الصغرى

ب – إن كان خالد عادلاً فهو لا يعصي الله.......................المقدمة الصغرى
. – ولكنه قد عصى الله...المقدمة الكبرى

إذن : ما كان خالد عادلاً.. النتيجة

فإننا نجد نقيض النتيجة قد ذكرت في المقدمة لصغرى

٢ ـ القياس الاقتراني: وهو ما لم تذكر في مقدمتيه النتيجة ولا نقيضها.

مثاله:

ـ العالم متغيّر ....المقدمة الصغرى

ـ وكل متغير حادث...المقدمة الكبرى

إذن : العالم حادث.. النتيجة

فالنتيجة (العالم حادث) لم تذكر لا في المقدمة الصغرى و لا في المقدمة الكبرى

أقسام القياس الاقتراني:

وينقسم القياس الاقتراني إلى قسمين أيضا هما: الحملي والشرطي.

١ ـالقياس الاقتراني الحملي: وهو المؤلف من قضايا حملية فقط.

مثاله:

ـ الحمامة طائر..الصغرى

ـ وكل طائر   حيوان......................................الكبرى

إذن : (الحمامة   حيوان)..................................النتيجة

٢ ـ القياس الاقتراني الشرطي: وهو المؤلف من قضايا شرطية فقط أو قضايا حملية وشرطية.

مثاله:

أ ـ الاسم   كلمة...مقدمة صغرى (قضية حملية)

- والكلمة   إما مبنية أو معربة.......................مقدمة كبرى (قضية شرطية)

إذن : الاسم إما مبني أو معرب.......................نتيجة (قضية شرطية)

ب ـ كلّما كان الماء جاريا   كان معتصما.........مقدمة صغرى (قضية شرطية)

. - وكلما كان معتصما   كان لا ينجس بملاقاة النجاسة...مقدمة كبرى (قضية شرطية)

إذن : كلما كان الماء جاريا   كان لا ينجس بملاقاة النجاسة.....نتيجة (قضية شرطية)

(القياس الاقتراني الحملي)

حدوده:

تنقسم حدود الاقتراني الحملي إلى ثلاثة أقسام هي:

١ ـ الأوسط: وهو الحدّ المتكرر في المقدمتين الصغرى و الكبرى ، ويلعب دور الرابط الذي يربط بين الحد الأصغر و الحد الأكبر .

٢ ـ الأصغر: وهو الحدّ المذكور في المقدمة الصغرى فقط ، فهو الشيء المجهول الحكم الذي يؤلف القياس لغرض معرفة حكمه ، ويقع موضوعاً في النتيجة .

٣ ـ الأكبر: وهو الحدّ المذكور في المقدمة الكبرى فقط ، فهو الحكم الذي يراد إثباته للحد الأصغر بواسطة القياس ، ويقع محمولاً في النتيجة .

مثال :

الحديد معدن..................................المقدمة الصغرى

وكل معدن عنصر بسيط....................المقدمة الكبرى

ـ (الحديد) وهو الشيء الذي يراد معرفة حكمه يقال له : (**الحد الأصغر**)

ـ (معدن) وهو المفردة التي يتكرر ذكرها في المقدمتين يقال له (**الحد الأوسط**)

ـ (عنصر بسيط) وهو الحكم الذي يراد إثباته للحديد يقال له : (**الحد الأكبر**)

طريقة استخراج النتيجة في القياس الاقتراني الحملي:

النتيجة هي القضية التي ينتهي إليها بعد تطبيق الكبرى على الصغرى و ذلك **بحذف** الحد المتكرر (**الحد الأوسط**) فتتكون النتيجة من (**الحد الأصغر**) ويكون هو الموضوع في النتيجة دائماً و (**الحد الأكبر**) و يكون هو المحمول في النتيجة دائماً ، مثل: (الحديد عنصر بسيط) المثال السابق فيكون ترتيب القياس مع النتيجة كالتالي :

الحديد ~~معدن~~ ....المقدمة الصغرى

وكل ~~معدن~~ **عنصر بسيط** ....المقدمة الكبرى

إذن : **الحديد عنصر بسيط** ....النتيجة

القواعد العامة له:

لأجل أن يكون القياس الاقتراني منتجا ـ أي يعطي نتيجة صحيحة دائماً ــ يجب أن يتوفر على ما يلي:

١ ـ تكرر الحد الأوسط : فلابد من وجود الحد الأوسط في المقدمة الصغرى و المقدمة الكبرى ، ويجب أن يكون التكرار باللفظ و المعنى معاً ، أي أن يكون معنى الحد الأوسط في الصغرى هو نفس معناه في الكبرى ، فالحد الأوسط في المثال السابق هو (معدن) ونجد أنه ذكر في المقدمة الكبرى بنفس اللفظ و المعنى الذي ذكر فيه في المقدمة الصغرى ، أما اذا قصد من الحد الأوسط في إحدى المقدمتين معناً و قصد منه في المقدمة الأخرى معناً آخر فلا يعتبر هذا تكراراً للحد الأوسط و بالتالي يعطينا القياس نتيجة كاذبة كما لو قلنا:

زيد أسد .... مقدمة صغرى

وكل أسد **مفترس** ....مقدمة كبرى

زيد مفترس .... نتيجة كاذبة

فالحد الأوسط (أسد) تكرر باللفظ فقط ولم يتكرر المعنى ؛ لأن المقصود من أسد في المقدمة الصغرى (الرجل الشجاع) و المقصود من أسد في المقدمة الكبرى (الحيوان المفترس المعروف) ، و لهذا كانت النتيجة كاذبة .

٢ ـ ألا يتألف من سالبتين : أي إن القياس لو تألف من صغرى سالبة و كبرى سالبة فلا تكون النتيجة صادقة دائماً ، و المفروض أننا نشكل قياساً منتج دائماً ، ولهذا لا ينتج القياس التالي نتيجة صادقة :

لا شيء من الإنسان بحجر .... صغرى

لا شيء من الحجر بناطق .... كبرى

إذن : لا شيء من الإنسان بناطق .... نتيجة كاذبة

لذا لا بد أن تكون إحدى مقدمتي القياس موجبة أو كل منهما موجبتين.

٣ ـ ألا يتألف من جزئيتين : فإذا تألف القياس من مقدمة صغرى جزئية و مقدمة كبرى جزئية أيضاً فالقياس لا يكون منتجاً في جميع الأمثلة نحو:

بعض الإنسان حيوان ....صغرى

بعض الحيوان فرس ....كبرى

إذن : بعض الإنسان فرس ....نتيجة كاذبة

لذا لابد أن تكون إحدى المقدمتين قضية كلية على الأقل أو تكون كل من المقدمتين قضية كلية.

٤ ـ ألا يتألف من صغرى سالبة وكبرى جزئية : فلو تألف القياس من مقدمة صغرى سالبة و مقدمة كبرى كلية فإنه لا يكون منتجا دائماً نحو:

لا شيء من الإنسان بحجر ....صغرى

وعض الحجر جسم ....كبرى

إذن بعض الإنسان ليس بجسم ....نتيجة كاذبة

لأن كل إنسان فهو جسم ؛ لذا فإن هذه الهيئة غير منتجة .

٥ ـ أن تكون نتيجته تابعة لأضعف المقدمتين : فالنتيجة هي ثمرة المقدمتين ولا يمكن للثمرة أن تكون أقوى من الأصل الذي أخذت منه ، فالسلب أضعف من الإيجاب ، فلو كانت إحدى المقدمتين موجبة و الأخرى سالبة فالنتيجة تكون سالبة ، والجزئية أضعف من الكلية فلو كانت إحدى المقدمتين كلية و الأخرى جزئية فالنتيجة تكون جزئية ، و بالرجوع إلى الأقيسة السابقة تجدون أننا راعينا هذه القاعدة في أخذ النتيجة .

كيفية الاستدلال بالقياس الاقتراني الحملي :

هي أن يعمد المستدل إلى تأليف قضية أحد عنصريها هو الجزئي ويضعها صغرى للقياس.

ثم يبحث عن القاعدة الكلية التي تنطبق على ذلك الجزئي بعد التأكد من أنها قد برهن على صدقها في محلها.

مثلا: لو كانت القاعدة من القواعد العامة في الرياضيات أو الفيزياء أو الجغرافية الطبيعية، فقبل أن يدرجها المستدل كبرى للقياس، عليه أن يتأكد من صحتها وصدقها في محلها من الرياضيات أو الفيزياء أو الجغرافية الطبيعية.

وبعد الحصول على القاعدة الكلية التي تكشف عن حكم ذلك الكلي والتأكد من صدقها يدرجها كبرى للقياس.

ثم يعمد إلى استخراج النتيجة ، وذلك بأن يؤلفها من الأصغر والأكبر، بوضع الأصغر موضوعا والأكبر محمولاً.

الخلاصة:

الخطوات التي تتبع في الاستدلال بالقياس هي ما يلي:

(١) تعيين المطلوب.

(٢) تأليف صغرى أحد عنصريها الجزئي (المطلوب معرفة حكمه).

(٣) تأليف كبرى من القاعدة الكلية التي تنطبق على الجزئي بعد التأكد من صدقها.

(٤) استخراج النتيجة بتأليفها من الأصغر موضوعا والأكبر محمولا.

مثال نطبق فيه الخطوات السابقة :

إذا قال لنا شخص : عندي نينة ماء سقطت فيها قطرة دم فهل أن الماء قد تنجس ؟

١. تحديد المطلوب : المطلوب هو بيان حالة الماء من كونها نجسة أو طاهرة .

٢. تأليف صغرى أحد عنصريها الجزئي المراد معرفة حكمه : الجزئي هو هذا الماء الذي في القنينة فنحن نريد معرفة حكمه من الطهارة أو النجاسة فنجعله حداً أصغر ، و تأليف الصغرى يحتاج الى معرفة الحد الأوسط الذي يثبت للأصغر و

الأكبر حتى يكون رابط يربطهما ، فنجد أن هذا الماء الذي نريد معرفة حكمه ينطبق عليه أنه ماء قليل فنؤلف الصغرى ونقول : (هذا الماء   ماء قليل).

٣. ثم نبحث عن قاعدة كلية تنطبق على الماء القليل في مجال الطهارة ، فنجد أن الماء القليل يتنجس بمجرد ملاقاة النجاسة ، فنجعل هذه القاعدة الكلية مقدمة كبرى في القياس فنقول : (كل ماء قليل يتنجس عند ملاقاة النجاسة) .

٤. نؤلف القياس لاستخراج النتيجة وهي بيان حكم هذا الماء الموجود في القنينة فنقول:

هذا الماء   ماء قليل ....مقدمة صغرى

وكل ماء قليل   يتنجس عند ملاقاة النجاسة ....مقدمة كبرى

إذن : **هذا الماء يتنجس عند ملاقاة النجاسة.**

(الأشكال الأربعة)

ينقسم القياس الاقتراني باعتبار كيفية وضع الحد الأوسط في مقدمتيه إلى أربعة أقسام تسمى بـ **(الأشكال الأربعة)** وذلك لأن كل مقدمة من المقدمتين (الصغرى و الكبرى) تشتمل على الحد الأوسط فهو إما أن يقع محمولاً في المقدمتين فهو الشكل الثاني أو يقع موضوعاً في المقدمتين فهو الشكل الثالث أو يكون محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول أو بالعكس فهو الشكل الرابع ، وتفصيل هذه الأشكال هو :

(الشكل الأول)

تعريفه:

الشكل الأول: هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولا في المقدمة الصغرى، موضوعا في المقدمة الكبرى كقولنا :

زيد إنسان .... المقدمة الصغرى

وكل إنسان ناطق ....المقدمة الكبرى

إذن : زيد ناطق ....النتيجة

شروطه:

لأجل أن يكون الشكل الأول منتجا أي يعطي نتائج صحيحة يشترط فيه بالإضافة إلى الشروط العامة المتقدمة ما يلي:

١ ـ أن تكون المقدمة صغرى فيه قضية موجبة.

فلو كانت صغراه سالبة لما أعطى نتائج صحيحة دائماً كقولنا :

لاشيء من الإنسان بحجر ....صغرى

وكل حجر جسم.....................كبرى

إذن لاشيء من الإنسان بجسم...............نتيجة

وهذه النتيجة كاذبة كما ترى لأن كل إنسان فهو جسم ، و السبب في كذب النتيجة هو أن المقدمة الصغرى كانت قضية سالبة

٢ ـ أن تكون المقدمة الكبرى فيه قضية كلية.

فلو كانت كبراه جزئية لما أعطى نتائج صحيحة دائماً كقولنا :

كل إنسان حيوان ....صغرى

وبعض الحيوان فرس..................كبرى

إذن : بعض الإنسان فرس ....نتيجة

وهذه نتيجة كاذبة لأن المقدمة الكبرى كانت قضية جزئية

فالشكل الأول عندما تتوفر فيه الشروط الخاصة به أي عندما تكون المقدمة الصغرى فيه موجبة و تكون المقدمة الكبرى كلية فإنه يعطي نتائج صحيحة دائماً إذا كانت مقدماته قضايا صادقة.

أقسامه:

إذا توفر الشكل الأول على شروط الإنتاج العامة والخاصة به تكون أقسامه المنتجة أربعة ، وذلك لأن المقدمة الصغرى فيه قضية فلابد أن تكون من إحدى القضايا المحصورة الأربعة ، فهي إما أن تكون موجبة كلية أو تكون سالبة كلية أو تكون موجبة جزئية أو سالبة جزئية ، وكذلك المقدمة الكبرى لابد أن تكون إحدى هذه المحصورات الأربعة .

إذن هناك أربعة احتمالات للمقدمة الصغرى و أربعة احتمالات للمقدمة الكبرى فتكون الأقيسة المحتملة التي تتكون من هذه الاحتمالات هي ستة عشر قياساً ولكن ليس جميع هذه الأقيسة تتحقق فيها شروط الشكل الأول الخاصة بل أربعة أقيسة فقط هي من تتوفر فيها هذه الشروط فتكون هذه الأربعة فقط هي المنتجة ،

وذلك لأن الشرط الأول تسقط فيه ثمانية أقيسة تكون فيها المقدمة الصغرى سالبة لـذا فـإن هـذه الأقيسـة لا تحقـق الشـرط الأول مـن شـروط الشـكل الأول (إيجـاب الصغرى) فهي ساقطة عن الاعتبار.

ثم أن الشرط الثاني (كلية الكبرى) تسقط بسببه أربعة أقيسة تكون فيها المقدمة الكبرى جزئية لذا فهي ساقطة عن الاعتبار لعدم تحقيقها للشرط الثاني ، فتبقى أربعة أقيسة فقط تحقق كلا الشرطين فتكون هذه الأقيسة الأربعة فقط هي المنتجة و كما مبين في المخطط أدناه ، ويعبر عن كل قياس من هذه الأقيسة الأربعة بالضرب ، فالضروب المنتجة في الشكل الأول هي :

صغرى / كبرى	كل	لا	ع	س
كل	١	*	٣	*
لا	٢	*	٤	*
ع	@	*	@	*
س	@	*	@	*

(الشكل الأول)

١ – أسقطنا بالشرط الأول ثمانية ضروب رمزنا لها برمز (*)

٢ – أسقطنا بالشرط الثاني أربعة ضروب رمزنا لها بالرمز (@)[١]

[١] الرموز المذكورة في المخطط هي كالتالي : (كل) رمز للقضية الموجبة الكلية ، (لا) رمز للقضية السالبة الكلية ، (ع) رمز للقضية الموجبة الجزئية ، (س) رمز للقضية السالبة الجزئية.

الضرب الأول: وتتألف صغراه من موجبة كلية، وكبراه من موجبة كلية أيضا.

وينتج: موجبة كلية ، وذلك لأن الصغرى موجبة و الكبرى موجبة فتكون النتيجة موجبة ، ولأن الصغرى كلية و الكبرى كلية فتكون النتيجة كلية.

مثاله:

كل خمر مسكر.........صغرى

وكل مسكر حرام............كبرى

إذن : كل خمر حرام.............نتيجة

الضرب الثاني: وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من سالبة كلية.

وينتج: سالبة كلية ، وذلك لأن الصغرى سالبة و الكبرى موجبة فالنتيجة تكون سالبة لأنها تتبع أضعف المقدمتين وهي السالبة ، ثم إن الصغرى كلية و الكبرى كلية فتكون النتيجة كلية.

مثاله:

كـــــل خمر مسكر.............صغرى

ولا شيء من المسكر بنافع............كبرى

إذن : لا شيء من الخمر بنافع............نتيجة

الضرب الثالث: وتتألف صغراه من موجبة جزئية وكبراه من موجبة كلية.

وينتج: موجبة جزئية ، لأن الصغرى موجبة و الكبرى موجبة فتكون النتيجة موجبة ، و لأن الصغرى جزئية و الكبرى كلية فالنتيجة تكون جزئية لأنها تتبع أضعف المقدمتين وهي الجزئية.

مثاله:

بعض المعدن حديد..............صغرى

وكل حديد يتمدد بالحرارة.........كبرى

إذن : بعض المعدن يتمدد بالحرارة.......نتيجة

الضرب الرابع: وتتألف صغراه من موجبة جزئية وكبراه من سالبة كلية.

وينتج: سالبة جزئية ، لأن الصغرى موجبة و الكبرى سالبة فالنتيجة تكون سالبة لأنها تتبع أضعف المقدمتين وهي السالبة ، ثم أن الصغرى جزئية و الكبرى كلية فالنتيجة تكون جزئية لأنها تتبع أضعف المقدمتين وهي الجزئية.

مثاله:

بعض الطيور له أذنان ....صغرى

ولا شيء مما له أذنان يبيض ....كبرى

إذن : بعض الطيور لا يبيض ....نتيجة

(الشكل الثاني)

تعريفه:

الشكل الثاني: هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولا في المقدمتين الصغرى و الكبرى معا.

شروطه:

لأجل أن يكون الشكل الثاني منتجا ـ أي يعطي نتائج صحيحة دائماً ـ يشترط فيه بالإضافة إلى الشروط العامة ما يلي:

١ ـ أن تختلف مقدمتاه بالكيف – أي تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة.

فلو كانت مقدمتاه متحدتين في الكيف أي كل منهما موجبة أو كل منهما سالبة لأعطى نتائج كاذبة في بعض الأمثلة كقولنا:

مثال لمقدمتين موجبتين تعطيان نتيجة كاذبة :

كل فرس الحيوان ....صغرى

وكل إنسان حيوان ....كبرى

إذن : كل فرس إنسان ....نتيجة

مثال لمقدمتين سالبتين تعطيان نتيجة كاذبة :

لاشيء من الإنسان بحجر ....صغرى

لا شيء من الناطق بحجر ....كبرى

إذن : لا شيء من الإنسان بناطق .... نتيجة

٢ - أن تكون كبراه كلية.

فلو كانت كبراه جزئية لأعطى نتائج كاذبة في بعض الأمثلة كقولنا :

كــــــــل ضاحك إنسان ....صغرى

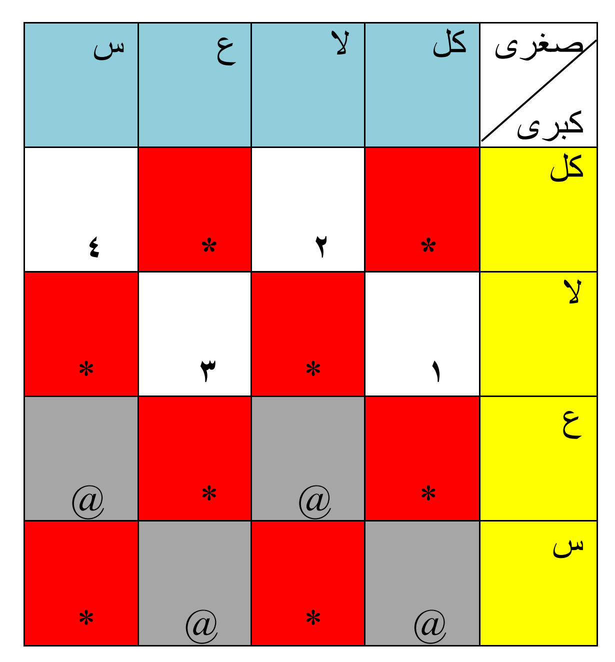
و بعض الحيوان ليس بإنسان ....كبرى

بعض الضاحك ليس بإنسان ....نتيجة

وهي نتيجة كاذبة لأن كل ضاحك إنسان

أقسامه:

إذا توفر الشكل الثاني على شروط الإنتاج العامة والخاصة به تكون أقسامه المنتجة هي أربعة ضروب وذلك لسقوط الضروب غير المنتجة كما مبين في الجدول أدناه.



صغرى / كبرى	كل	لا	ع	س
كل	*	٢	*	٤
لا	١	*	٣	*
ع	*	@	*	@
س	@	*	@	*

(الشكل الثاني)

١ - فتسقط بالشرط الأول ثمانية ضروب المتحدة بالكيف ، أربعة منه مؤلفة من موجبتين والأربعة الأخرى مؤلفة من سالبتين رمزنا لها (*)

٢- وتسقط بالشرط الثاني أربعة ضروب تكون فيها الكبرى جزئية رمزنا لها بالرمز (@)

والضروب الأربعة المنتجة هي :

الأول: ويتألف من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة كلية.

وينتج: سالبة كلية بحسب قاعدة : النتيجة تتبع أضعف المقدمتين.

مثاله:

كل مجتر ذو ظلف ....صغرى

ولا شيء من الطائر بذي ظلف..........كبرى

لا شيء من المجتر بطائر................نتيجة

الثاني: ويتألف من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية.

وينتج: سالبة كلية.

مثاله:

لا طالب من الكسالى بناجح ....صغرى

وكل مجد ناجح.............................كبرى

لا طالب من الكسالى بمجد.................نتيجة

الثالث: ويتألف من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية.
وينتج: سالبة جزئية.
مثاله.:

بعض المعدن ذهب ....صغرى
.ولا شي من الفضة بذهب................كبرى
بعض المعدن ليس بفضة..................نتيجة

الرابع: ويتألف من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية.

وينتج: سالبة جزئية.

مثاله:
بعض الجسم ليس بمعدن ....صغرى

وكل ذهب معدن........................ كبرى

بعض الجسم ليس بذهب .... نتيجة

(الشكل الثالث)

تعريفه:

الشكل الثالث: هو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعا في المقدمتين الصغرى و الكبرى معا.

شروطه: لأجل أن يكون الشكل الثالث منتجا يشترط فيه بالإضافة إلى الشروط العامة ما يلي:

١ ـ أن تكون صغراه موجبة.

فلو كانت صغراه قضية سالبة لما أعطى نتيجة صحيحة في بعض الأمثلة كقولنا :

بعض الحيوان ليس بإنسان .... صغرى
و كل حيوان جسم ....كبرى
بعض الإنسان ليس بجسم .... نتيجة

فهذه النتيجة كاذبة لأن الصغرى سالبة.

٢ ـ أن تكون إحدى مقدمتيه كلية أو تكون كل من مقدمتيه كلية.

فلو كانت كل من مقدمتيه جزئية لكانت نتائجه كاذبة في بعض الأمثلة كقولنا :

بعض الحيوان إنسان ....صغرى
وبعض الحيوان فرس .... كبرى
بعض الإنسان فرس .... نتيجة

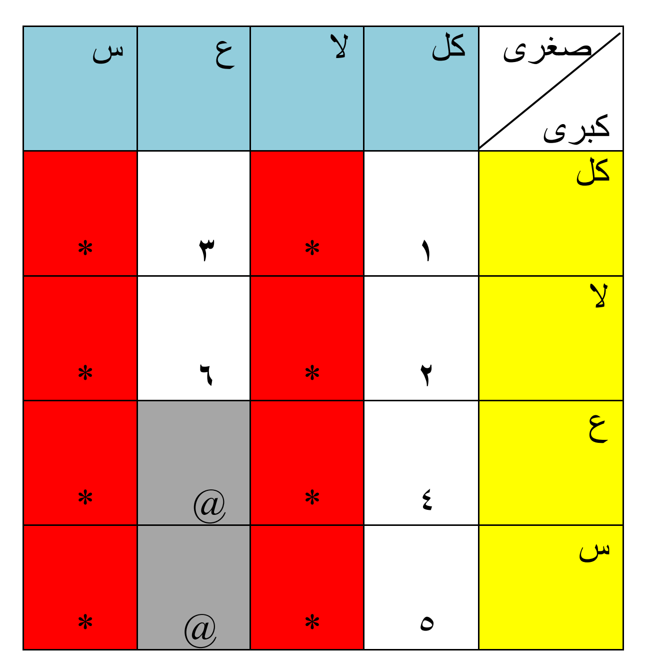
فكذب هذه النتيجة كان بسبب جزئية كل من المقدمتين . ومن الواضح أن هذا الشرط هو من الشروط العامة للقياس الاقتراني التي تقدم بيانها و إنما ذكره المصنف في الشروط الخاصة لأن الشروط الخاصة هنا لا تغني عن ذكر الشروط العامة[١].

أقسامه:

إذا توفر الشكل الثالث على شروط الإنتاج العامة ــ أي القواعد العامة للقياس الاقتراني ــ والخاصة بأن تكون صغراه موجبة و تكون إحدى مقدمتيه أو كل من مقدمتيه كلية عندها تكون أقسامه المنتجة هي ستة ضروب كما موضح في الجدول أدناه :

---

[١] عندما يكون ذكر الشروط الخاصة للشكل مغنيا عن لشروط العامة فلا تذكر الشروط العامة (القواعد العامة للقياس الاقتراني) كما في الشكل الأول و الشكل الثاني ، أما إذا لم تغن الشروط الخاصة عن الشروط العامة فلابد من ذكر الشروط العامة أو بعض الشروط العامة بحسب الحاجة لذكرها.
مثال : الشروط الخاصة للشكل الأول هي : ١ ـ إيجاب الصغرى ، وهذا الشرط يغني ذكره عن ذكر الشرط العام وهو (ألا يتكون القياس من سالبتين) ؛ لأن الصغرى هنا موجبة فلم يتألف القياس من سالبتين. ٢ ـ كلية الكبرى ، وهذا الشرط يغني عن ذكر الشرط العام وهو (ألا يتألف القياس من جزئيتين) ؛ لأن الكبرى هنا كلية فلم يتألف القياس من جزئيتين . ومن مجموع الشرطين ١،٢ نستغني بهما عن ذكر الشرط الثالث من الشروط العامة وهو (ألا يتألف القياس من صغرى سالبة و كبرى جزئية) ؛ لأن الصغرى هنا موجبة و الكبرى كلية ، ولهذا لم يذكر المصنف أي شرط من الشروط العامة في الشكل الأول.
أما في الشكل الثالث فإن الشرط الخاص به وهو (أن تكون كبراه موجبة) فهو يغني عن الشرط الأول و الثالث من الشروط العامة أعني : (ألا يتألف القياس من سالبتين) و (ألا يتألف القياس من صغرى سالبة و كبرى جزئية) ولكنه لا يغني عن ذكر الشرط الثاني من الشروط العامة أعني (ألا يتألف القياس من جزئيتين) لأن القياس هنا يمكن أن تكون صغراه موجبة ولكن كل من مقدمتيه جزئية ، و لهذا أحتاج أن يذكر الشرط الثاني من الشروط العامة ي ضمن الشروط الخاصة للشكل الثالث.



صغرى / كبرى	كل	لا	ع	س
كل	١	*	٣	*
لا	٢	*	٦	*
ع	٤	*	@	*
س	٥	*	@	*

(الشكل الثالث)

١ – فتسقط بالشرط الأول ثمانية ضروب رمزنا لها بالرمز (*) وهي الضروب المؤلفة من صغرى سالبة

٢ – ويسقط بالشرط الثاني ضربان هما المؤلفان من موجبتين جزئيتين والمؤلف من موجبة جزئية و سالبة جزئية رمزنا لهما بالرمز(@)

فالضروب المنتجة هي :

الأول: وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من موجبة كلية أيضا.

وينتج: موجبة جزئية.

مثاله:

كل ذهب معدن .... صغرى
وكل ذهب غالي الثمن .... كبرى
بعض المعدن غالي الثمن .... نتيجة

الثاني: وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من سالبة كلية. **وينتج:** سالبة جزئية.

مثاله:

كـــــــل ذهب معدن ....صغرى
ولا شيء من الذهب بفضة............................ كبرى
بعض المعدن ليس بفضة..................................نتيجة

الثالث: وتتألف صغراه من موجبة جزئية وكبراه من موجبة كلية. **وينتج:** موجبة جزئية.

مثاله:

بعض الطائر أبيض .... صغرى
وكل طائر حيوان .... كبرى
بعض الأبيض حيوان .... نتيجة

الرابع: وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من موجبة جزئية. **وينتج:** موجبة جزئية.

مثاله:

كل طائـــــر حيوان .... صغرى
وبعض الطائر أبيض .... كبرى
بعض الحيوان أبيض.........................نتيجة

الخامس: وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من سالبة جزئية. **وينتج:** سالبة جزئية.

مثاله:

كل حيـــــوان حسّاس .... صغرى

وبعض الحيوان ليس بإنسان .... كبرى

بعض الحساس ليس بإنسان .... نتيجة

السادس: وتتألف صغراه من موجبة جزئية وكبراه من سالبة كلية. **وينتج:** سالبة جزئية.

مثاله:

بـــعض الــذهب معدن .... صغرى

ولا شيء من الذهب بحديد .... كبرى

بعض المعدن ليس بحديد....................... نتيجة

(الشكل الرابع)

تعريفه:

الشكل الرابع: هو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعا في المقدمة الصغرى ومحمولا في المقدمة الكبرى كقولنا :

كل الإنسان ناطق .... صغرى

وبعض الحيوان إنسان .... كبرى

إذن : بعض الناطق حيوان .... نتيجة

شروطه:

لأجل أن يكون الشكل الرابع منتجا يشترط فيه بالإضافة إلى الشروط العامة ما يلي:

١ ـ أن لا تكون إحدى مقدمتيه سالبة جزئية.

فلو كانت إحدى مقدماته سالبة جزئية لما كان منتجاً في بعض الأمثلة كقولنا :

بعض الحيوان ليس بإنسان .... صغرى
و كل ناطق حيوان .... كبرى
إذن : بعض الإنسان ليس بناطق .... نتيجة

٢ ـ أن تكون صغراه كلية إذا كانت مقدمتاه موجبتين.

فعندما تكون الصغرى موجبة و الكبرى موجبة يجب أن تكون المقدمة الصغرى كلية ، أما لو كانت الصغرى جزئية و كانت المقدمتان موجبتين فإنها لا تنتج في بعض الأمثلة نتيجة صادقة كقولنا :

بعض الحيوان ناطق .... صغرى
و كل فرس حيوان .... كبرى
إذن : بعض الناطق فرس .... نتيجة

أقسامه:

إذا توفر الشكل الرابع على شروط الإنتاج العامة والخاصة به تكون أقسامه المنتجة هي خمسة لسقوط أحد عشر ضرباً من الضروب الستة عشر المحتملة لعدم تحقيقها للشروط العامة أو الشروط الخاصة بالشكل الرابع و كما مبين بالجدول أدناه :

كبرى \ صغرى	كل	لا	ع	س
كل	١	٣	$	#
لا	٤	*	٥	*
ع	٢	@	&	&
س	#	*	&	*

(الشكل الرابع)

١ ـ تسقط بالشرط الأول من الشروط العامة وهو (لا يتألف القياس من سالبتين) أربعة ضروب كانت فيها كل من المقدمتين سالبة ، و رمزنا لها بالرمز (*)

٢ ـ تسقط بالشرط الثاني من الشروط العامة وهو (لا يتألف القياس من جزئيتين) ثلاثة ضروب كانت فيها كل من المقدمتين جزئية ، و رمزنا لها بالرمز (&)

٣ ـ يسقط بالشرط الثالث من الشروط العامة وهو (لا يتألف القياس من صغرى سالبة و كبرى جزئية) ضرب واحد ، و رمزنا له بالرمز (@)

٤ ـ يسقط بالشرط الأول من الشروط الخاصة بالشكل الرابع (ألا تكون إحدى مقدمتيه سالبة جزئية) ضربان الأول كانت لصغرى فيه سالبة جزئية و الضرب الثاني كانت فيه الكبرى سالبة جزئية ، ورمزنا لهما بالرمز (#)

٥ ـ يسقط بالشرط الثاني من الشروط الخاصة بالشكل الرابع (أن تكون صغراه كلية إذا كانت مقدمتاه موجبتين) ضرب واحد و هو ما كانت صغراه موجبة جزئية و كبراه موجبة كلية ، و رمزنا له بالرمز ($)

والضروب الخمسة المنتجة هي :

الأول: وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من موجبة كلية أيضا. **وينتج:** موجبة جزئية.

مثاله:

كل إنسان حيوان .... صغرى
وكل ناطق إنسان .... كبرى
بعض الحيوان ناطق ....نتيجة

نلاحظ في هذا الضرب أن النتيجة جزئية رغم أن كل من المقدمتين كلية فكان المتوقع أن تكون النتيجة موجبة كلية ، و لكن لأن النتيجة لو كانت موجبة كلية في هذا الضرب لكانت كاذبة في بعض الأمثلة كهذا المثال الذي ذكره المصنف ، لوضوح أن قولنا : (كل حيوان ناطق) نتيجة كاذبة ، وحيث لأن الموجبة الجزئية تكون صادقة في جميع الأمثلة فقد جعل المناطقة نتيجة هذا الضرب موجبة جزئية و ليست موجبة كلية للمحافظة على صدق النتيجة في جميع الأمثلة.

الثاني: وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من موجبة جزئية. **وينتج:** موجبة جزئية.

مثاله:

كل إنســـــان حيوان .... صغرى
وبعض الولود إنسان .... كبرى
بعض الحيوان ولود .... نتيجة

الثالث: وتتألف صغراه من سالبة كلية وكبراه من موجبة كلية. **وينتج:** سالبة كلية.

مثاله:

لا شيء من الإنسان بجماد .... صغرى
وكــــــل نـــــاطق إنسان .... كبرى
لا شيء من الجماد بناطق ....نتيجة

الرابع: وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من سالبة كلية. **وينتج:** سالبة جزئية.

مثاله:

كل ســــــائل يتبخر .... صغرى
لا شيء من الحديد بسائل .... كبرى
بعض ما يتبخر ليس بحديد .... نتيجة

هنا نلاحظ أن النتيجة كانت جزئية رغم أن كل من المقدمتين كانت كلية و السبب في ذلك هو نفس السبب الذي ذكرناه في نتيجة الضرب الأول من هذا الشكل فراجع .

الخامس: وتتألف صغراه من موجبة جزئية وكبراه من سالبة كلية. **وينتج:** سالبة جزئية.

مثاله:

بعض الســـــائل يتبخر .... صغرى
لا شيء من الحديد بسائل .... كبرى
بعض ما يتبخر ليس بحديد .... نتيجة

ملاحظة:

لم يتطرق الشيخ المصنف لبيان باقي أنواع القياس وهي القياس الاقتراني الشرطي و القياس الاستثنائي واكتفى بذكر أمثلة لها عند الكلام عن أقسام القياس إذ لا يناسب هذا الكتاب المختصر ذكرها لطول الكلام فيها وسوف يأتي بيانها مفصلاً في منطق الشيخ المظفر رحمه الله تعالى بإذنه تعالى.

أهمية القياس:

تكمن أهمية القياس في كونه يجرى في جميع العلوم ، ففي كل علم لو تأملنا تفكيرنا عندما نطبق القواعد الكلية على مصاديقها فإننا نستعمل القياس سواء شعرنا بذلك أو لم نشعر ، وعلى الطالب أن يتأمل في طريقة تفكيره أثناء دراسته لكي يتضح له سعة استعمال القياس في العلوم و لنضرب بعض الأمثلة على ذلك لغرض التنبيه :

١ ـ عندما يحاول الطالب أعراب كلمة زيد في الجملة : (كتب زيد درسه) فهو يقول في نفسه :

زيـــــد **فاعل** .... (في هذه الجملة)
وكل فاعل مرفوع
إذن زيد مرفوع .... فيقول : زيد فاعل مرفوع

٢ ـ عنما يسأل الطالب في العقائد : هل أخطأ يونس عليه السلام بتركه قومه و ذهابه عنهم ؟

فإنه يقول :
يونس عليه السـلام نبي
وكل نبي معصوم عن الخطأ
إذن يونس عليه السلام معصوم عن الخطأ ...... فيبحث عن تأويل لتصرف يونس عليه السلام.

(الاستقراء)

هذا هو النوع الثاني من أنواع الاستدلال المباشر وله أهمية بالغة في الحياة العلمية و العملية للإنسان كما سيتضح إنشاء الله تعالى ، وقد توسع الشيخ المصنف رحمه الله تعالى في بعض مباحث الاستقراء على غير عادته من الاختصار في بيان مطالب هذا الكتاب و لعل السر في ذلك أن بعض مطالب الاستقراء الحديثة كمراحل الاستقراء لم يذكرها الشيخ المظفر رحمه الله تعالى في منطقه و لهذا أراد الشيخ المصنف ألا تفوت الطالب فرصة الإطلاع على هذه المباحث المهمة فجزاه الله تعالى خيرا على ما بذل من جهد في خدمة طلبة العلم.

تعريفه:

الاستقراء: هو تتبع الجزئيات للحصول على حكم كلي (قاعدة عامة).

شرح التعريف:

نعني بذلك هو أن نتتبع جزئيات نوع معين ، أي نلاحظ حكم أفراد ذلك النوع فرداً فردا إما جميع الأفراد أو مجموعة من أفراد ذلك النوع لأجل أن نعرف الحكم الكلي الذي ينطبق عليها، فنؤلف منه قاعدة عامة.

مثل: أن نستقري ونتتبع استعمال (الفاعل) في مختلف الجمل في اللغة العربية لنعرف حكمه الإعرابي،فنلاحظ ما ورد في القران الكريم من جمل باعتباره أقدم نص موثوق به وصلنا باللغة العربية ، كذلك نلاحظ الجمل التي تكلم بها العرب سواء في شعرهم أم في نثرهم من خطب و رسائل وصلت إلينا ، فنرى أن الكلمة التي تقع فاعلا في مختلف الجمل التي تتبعناها تكون مرفوعة كما في الجمل التالية :

١ ــ ضرب **اللهُ** مثلاً

٢ ــ هل غادر **الشعراءُ** من متردم   أم هل عرفت الدار بعد توهم

٣ ــ أحب **اللهُ** من أحب علياً

٤ ـ ....الخ من الجمل التي نجد فيها أن الفاعل في كل جملة جاء مرفوعاً ، فهذه مجموعة من جزئيات الفاعل أي مصاديق الفاعل قد تتبعناها **فانتهينا إلى النتيجة التالية:** وهي: **(أن الفاعل في لغة العرب مرفوع)** ، فنؤلف من هذه النتيجة قاعدة عامة وهي: **(كل فاعل مرفوع)** ، **فنكون قد** حصلنا من خلال الاستقراء (تتبع الجزئيات) على قاعدة عامة تنفعنا في معرفة حكم الفاعل في كل جملة عربية ترد علينا.

و مثال آخر يتضح به المطلوب :

لو أن عالما في الطب أراد معرفة تأثير دواء معين على الجهاز الهظمي للحيوان ، فأحضر مجموعة من الأرانب وأخذ يحقن هذه الأرانب بالدواء الذي يراد معرفة تأثيره ، فوجد أن الأرنب الأول حصل لديه إسهال مثلاً ، و هكذا حصل مع الأرنب الثاني و الثالث و......الخ فوجد أن جميع هذه الأرانب أصيبت بالإسهال عندها يتوصل العالم إلى قاعدة عامة تنطبق على كل أرنب سواء الأرانب التي أجرى عليها الاختبار أو التي لم يجري عليها الاختبار وهي **(إن كل أرنب يحقن بهذا الدواء يصاب بالإسهال)** .

أقسامه:

ينقسم الاستقراء إلى قسمين على أساس عدد الأفراد التي تتبعناها في الاستقراء هما: الاستقراء التام والاستقراء الناقص.

١ ـ الاستقراء التام:

هو تتبع جميع جزئيات الكلي المطلوب معرفة حكمه. كما لو أردنا أن نعرف: هل أن من بين الطلبة الدينيين في النجف الأشرف طلاباً أفريقيين. فإننا نستقري كل طالب موجود في النجف استقراءً كاملا فنسأل كل طالب موجود في حوزة النجف الأشرف حتى ننتهي إلى نتيجة وهي **(هناك مجموعة من الطلبة الأفريقيين في حوزة النجف الأشرف)** . هذا النوع من الاستقراء الكامل الشامل لجميع جزئيات

الكلي ـ الكلي في مثالنا هو (طالب في حوزة النجف) و الجزئيات هم الطلبة الذين يدرسون في هذه الحوزة وهم كل من : حسن ، عباس ، علي كاظم ، .... الخ فإن عنوان طالب ينطبق على كل واحد من هؤلاء الطلبة و لهذا يعبر عنهم جزئيات الكلي أي مصاديق الكلي ـ والانتهاء إلى النتيجة منه يسمى بـ **(الاستقراء التام)** وهذا القسم من الاستقراء يفيد اليقين بالنتيجة التي نتوصل إليها من خلال هذا الاستقراء أي يفيد التصديق بالنتيجة بدرجة ١٠٠% ولكن الاستقراء التام في أغلب الأحيان يكون متعذر لأنه يستدعي تتبع جميع المصاديق وهذا النوع من التتبع يكون خارج قدرة الإنسان في الغالب ، فمثلاً من أراد أن يستقريء الحديد استقراءاً تاماً لمعرفة خواصه فعليه أن يتبع كل أفراد الحديد الموجودة في الكون وليس في الكرة الأرضية فقط بل وليس الموجودة في زمان معين بل في جميع الأزمنة وهذا واضح التعذر .

٢ ـ الاستقراء الناقص:

وهو تتبع بعض جزئيات الكلي المطلوب معرفة حكمه. كما لو أراد العالم الكيميائي معرفة مدى تأثير الضغط على الغازات، فإنه يجري التجربة على بعض الغازات، وعندما يرى أنه كلما زاد الضغط على هذه الجزئيات (موضوع التجربة) قلّ حجمها وكلما نقص الضغط زاد حجمها بنسبة معينة تحت درجة حرارة معينة، يتخذ من هذه الظاهرة الطبيعية التي لاحظها أثناء التجربة حكما عاما لجميع الغازات، فيضع – على ضوئه – **قاعدته العامة: (كل غاز إذا زاد الضغط عليه قلّ حجمه وإذا نقص الضغط عنه زاد حجمه بنسبة معينة تحت درجة حرارة معينة).**

وهكذا العالم الرياضي متى أراد معرفة : هل أن درجة زاويتي القاعدة في المثلث متساوي الساقين متساويتان أو لا؟

فإنه يقيم البرهان على مثال واحد أو مثالين، ومنه يعّمم الحكم إلى جميع جزئيات المثلث متساوي الساقين، **فيضع القاعدة العامة التالية: (كل مثلث متساوي الساقين، زاويتا القاعدة فيه متساويتان).** وهذان المثالان من الاستقراء الناقص يفيدان اليقين أيضاً لأنهما من الاستقراء الناقص المعلل كما ستعرف ، وهناك استقراء ناقص يفيد الظن بالنتيجة وهو الاستقراء الناقص غير المعلل.

أقسام الاستقراء الناقص:

وينقسم الاستقراء الناقص إلى قسمين أيضا بناءً على كون القياس بني على التعليل أو عدم التعليل وهذان القسمان هما: الاستقراء المعلل والاستقراء غير المعلل.

١ ـ الاستقراء المعلل:

هو ما يعّمم فيه الحكم على أساس من الإيمان بوجود علّة الحكم في كلّ جزئياته. كما في مثالي الغاز والمثلث المتقدمين، فإن العالم الكيميائي إنما عمم الحكم إلى جميع جزئيات الغاز التي شاهدها أثناء التجربة هي نوع من أنواع التغيرات الطبيعية، ويؤمن أيضا بأن كلّ تغيير طبيعي لابد وأن يستند إلى علة، وبملاحظة تكرار التجربة على أنواع مختلفة من الغازات انتهى إلى أن زيادة الضغط هي علة قلّة الحجم،لأنه بحث عن علة زيادة حجم الغاز عند زيادة درجة الحرارة فوجد أن المسافات البينية بين جزيئات الغاز تزيد كلما زادت درجة حرارته و بما أنه يؤمن أيضا بأن الغازات على اختلاف أنواعها ذات طبيعة واحدة من حيث هي غازات، وضع قاعدته العامة وهي : (إن كل غاز يزداد حجمه بزيادة درجة حرارته)

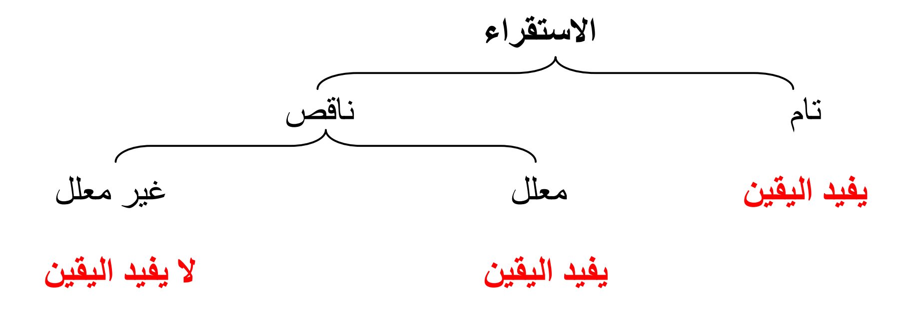
فعلى أساس من إيمانه بوحدة العلة (أي زيادة المسافات البينية بين جزيئات الغاز عند زيادة درجة حرارته) فهذه العلة موجودة في جميع الغازات ، لذا فقد وضع قاعدته العامة المذكورة في أعلاه فهو وإن لم يجري تجاربه إلا على مجموعة محددة من الغازات ولكنه يؤمن إيماناً يقينياً أن قاعدته العامة في تمدد الغازات تنطبق على كل غاز في الكون لأنه بنى استقرائه على اساس العلة و السبب الذي من أجله تتمدد الغازات عند زيادة حرارتها.

وهكذا العالم الرياضي فإنه و إن لم يقم البرهان إلا على مثلث واحد معين إلا أنه عمم حكمه لجميع المثلثات الموجودة في الكون أو التي سوف تتوجد بعد ذلك لأنه بنى حكمه هذا على أساس العلة التي أثبتها بالبرهان ، ومثلهما غيرهما من العلماء في مختلف حقول العلوم الرياضية والطبيعية والاجتماعية وغيرها. فهذا النوع من الاستقراء يعطي نتيجة يقينية.

٢ ـ الاستقراء غير المعلل:

وهو الذي لا يعتمد في تعميم أحكامه على التعليل و بيان علة الحكم . كما هو الأمر في أغلب الإحصائيات والتصنيفات العلمية ، مثاله: (الحكم على كل من تختم بخاتم عقيق بالإيمان) ، فهذا المستقريء لاحظ مجموعة من الأشخاص يرتدون خاتما عقيقاً فسأل عن كل واحد منهم فوجده مؤمناً فألف قاعدة عامة وهي : (**كل من تختم بخاتم عقيق فهو مؤمن**) فهذا الاستقراء لم يعتمد على بيان علة الحكم أي لماذا كان من يتختم بالعقيق مؤمن ؟ و إنما اعتمد على مجرد ملاحظة هؤلاء الأشخاص ولهذا فهو لا يعطي نتيجة يقينية ١٠٠% إذ يمكن أن يكون هناك أشخاص متختمين بخاتم العقيق لغرض الزينة مثلاً وهم ليسوا بمؤمنين ، ولهذا فإن الاستقراء الناقص غير المعلل في أحسن أحواله يعطي نتيجة ظنية أي فوق نسبة ٥٠% ودون درجة ١٠٠% فهو لا يعطي اليقين مطلقاً

الخلاصة:



كيفية الاستدلال بالاستقراء:

للاستقراء مراحل يمر بها المستقري عند قيامه بعملية الاستدلال الاستقرائي تسمى بـ **(مراحل الاستقراء)** وتتلخص فيما يلي:

١ ـ مرحلة الملاحظة والتجربة.

٢ ـ مرحلة الفرض.

٣ ـ مرحلة القانون.

أولا ـ مرحلة الملاحظة والتجربة

وهي مرحلة توجيه المستقري فكره نحو المطلوب لمعرفة حقيقته كمن يتتبع أفراد نوع من الحيوانات لمعرفة حقيقة ذلك النوع معرفة تامة ببيان جنسه القريب و فصله القريب أو تبيان معناه وتميزه عن باقي الأشياء وإن لم تتضح له تمام حقيقته بأن يعرفه بخواصه المميزة له أو محاولة إثبات صفه لهذا الشيء الذي يتتبع أفراده.

والملاحظة: هي مشاهدة المطلوب في الطبيعة على ما هو عليه من دون أن يتدخل المستقري في هذا الشيء المشاهد لا بإضافة شيء له أو بحذف شيء عنه ولا بغيرها كملاحظة حركة الأفلاك ورصدها مثلاً.

والتجربة: هي مشاهدة المطلوب في ظروف يهيئها المستقري حسبما يريد وهذا ما يحصل في المختبرات العلمية مثلاً.

خطوات العملية:

وخطوات العملية العقلية التي يتبعها المستقري في هذه المرحلة تتخلص بالآتي:

١ ـ تركيز الانتباه حول المطلوب وحصره به فقط ، فلا يشتت فكره بملاحظة أمور جانبية تبعده معرفة وتحديد المطلوب .

٢ ـ فهم معنى الأثر الذي تنقله الحواس إلى العقل بسبب عملية تركيز الانتباه وتفسيره على ضوء خبرات العقل المخزونة فيه. فالمستقري لا شك لديه خزين

من المعلومات حول الشيء الذي يدرسه و يتتبع أفراده فهو يستعمل هذه الخبرات في تحليل ما تعطيه له التجربة أو الملاحظة من معطيات كما لو كان هناك عالم في النباتات يريد دراسة تأثيرات المناخ على نوع من النباتات فهو يكرر عملية زراعة هذا النبات في ظروف مناخية متنوعة و يلاحظ ما تعطيه تجاربه من نتائج و يحلل تلك النتائج اعتماداً على خبراته في علم النبات لكي لا يقع في فهم خاطيء لتلك المعطيات.

٣ ـ استحصال النتائج في ضوء عملية الفهم والتفسير وما انتهى إليه ، وهذه هي الحلقة الأخيرة في هذه المرحلة وهي تثبيت ما توصل إليه من نتائج من خلال ملاحظاته أو تجاربه السابقة

الفروق بين الملاحظة والتجربة:

تفترق التجربة عن الملاحظة بمزايا أهمها ما يلي:

(١) أن التجربة تدور في نطاق المطلوب فقط بسبب الظروف التي يهيئها المستقري لذلك بعكس الملاحظة فإنها قد لا يتأتى فيها ذلك.

فمثلا: إذا كان الشيء المشاهد مما يقتدر على عزله عمّا سواه فهو إنما يعزل بالتجربة لا بالملاحظة وذلك كتجربة معرفة تأثير الجاذبية الأرضية على الأجسام الساقطة داخل نواقيس مفرغة من الهواء فالتجربة هنا تمكن الباحث من تجنب باقي المؤثرات الأخرى كاحتكاك الجسم بالهواء عند سقوطه التي تقلل من دقة النتائج فيما لو درست هذه الظاهرة في الطبيعة.

(٢) بالتجربة يستطيع العلماء أن يوجدوا ظواهر طبيعية ومركبات مادية قد لا توجد في الطبيعة أو لا يمكن مشاهدتها عن طريق الملاحظة، كالمركبات الكيميائية المستخدمة في الطب والصباغة وأدوات الحرب .

(٣) أن التجربة أسرع في الوصول إلى النتيجة من الملاحظة ؛ لأن التجربة تكون تحت سيطرة الباحث و تحكمه بخلاف الملاحظة ، فمثلاً لو أردنا معرفة تأثير دواء ما على صحة الإنسان عن طريق الملاحظة فإن الأمر يستغرق وقتاً

طويلاً حيث ينتظر الباحث من يحتاج إلى هذا الدواء فيتتبع الآثار التي تحصل له فقد يستغرق تتبع مجموعة من المرضى بهذه الطريقة فترة طويلة ، أما في التجربة فيمكن جمع هذه المجموعة من المتطوعين في زمان واحد و إعطاءهم الدواء و ملاحظة الآثار عليهم في فترة زمنية واحدة فنختصر الوقت كثيراً.

(٤) في التجربة يستطيع العلماء تقدير العوامل التي تساعد على وجود الظواهر الطبيعية ـ من ضغط جوي و نسبة الرطوبة و درجة الحرارة و غيرها من العوامل التي لها مدخلية في تكون المركبات ـ تقديراً كمياً دقيقا فيزيدون فيها أو ينقصون حسبما تتطلبه الوضعية.

مجال الملاحظة:

يرجع إلى الملاحظة في المجالات التالية:

١ ـ فيما يستحيل إجراء التجربة عليه، كحركة الفلك والمد والجزر....الخ ، فهذه أمور يستحيل أن تجرى في المختبر و دراستها تنحصر في ملاحظتها عند حصولها في الطبيعة.

٢ ـ فيما يحدث ضرراً بليغا على الإنسان كمحاولة معرفة تأثير الغازات السامة على الإنسان ، أو معرفة ما ينجم عن إتلاف بعض خلايا مخ الإنسان ، فيقتصر على ملاحظة هذه الحالات عند حصول الإصابات بشكل عفوي و يتم تدوين الملاحظات عن الحالة.

٣ ـ عندما تكون النفقات التي تحتاجها التجربة أكثر بكثير من الفائدة العلمية التي تتحصل بواسطة التجربة ، أو عندما لا يستطيع الباحث إجراء التجربة لقلة إمكانياته الاقتصادية فيلجأ للملاحظة فهي أقل كلفة.

شروط المرحلة:

يشترط في القيام بالملاحظة أو إجراء التجربة ما يلي:

(١) تركيز الانتباه وحصر الملاحظة أو التجربة في المطلوب دون ما عداه حتى لا يتشتت ذهن الباحث في موضوعات جانبية تبعده عن هدفه المنشود من التجربة أو الملاحظة ، فقد يجري الباحث تجربة على الحيوانات لغرض معرفة تأثير دواء ما على الجهاز العصبي مثلاً فإذا لاحظ وجود تأثيرات لهذا الدواء على الجلد مثلاً فعليه ألا ينساق كثيراً وراء هذه الظاهرة فيبتعد عن المطلوب الأساسي الذي من أجله أقام التجربة.

(٢) الدقة والضبط لابد للباحث من الدقة في هذه المرحلة أن تسجيل البيانات غير الدقيقة يؤدي إلى خلل في المراحل التالية ، و الدقة تشمل الأدوات التي يستعملها الباحث فلابد من التأكد من مطابقة أدواته للمعايير العلمية فاستعمال ميزان الكتروني غير دقيق في وزن المقادير المضافة في التجربة مثلاً كفيل بأن يفسد التجربة برمتها ، أو تكون المواد التي يستخدمها في التجربة فاسدة ير صالحة للاستعمال لا تعطي نتائج صحيحة ، والدقة أيضا تكون في ملاحظة الأشياء وتفسيرها تفسيراً صحيحا بناءً على الخبرات التي يتصف بها الباحث وهذا يقتضي أن يكون الباحث سليم الحواس و في حالة جسدية و نفسية ملائمة حتى لا تؤثر على دقة ملاحظته.

(٣) تسجيل الظاهرة المشاهدة ، فالاعتماد على الذاكرة في حفظ المعلومات المستفادة من التجربة أو الملاحظة يمكن أن يسبب فقدان كثير من المعلومات التي يحصل عليها الباحث آنياً عند الملاحظة أو التجربة ثم تغيب عن باله في زحمة العمل و كثرة المعلومات ، ولهذا ينصح الباحث بالاحتفاظ بدفتر ملاحظات معه دائما أو أي وسيلة أخرى لتسجيل المعلومات ، و كذلك على الباحث أن يكون موضوعياً في تسجيل ملاحظاته لا يجعل في ذهنه فكرة مسبقة وبالتالي فهو لا يسجل أي ملاحظة تخالف فكرته تلك ل يسجل فقط الملاحظات التي تصب في صالح إثبات فكرته وهذه خيانة علمية.

(٤) تكرار العملية إلى القدر الذي ينتهي إلى الاطمئنان بنجاحها ، فالحالة الملاحظة لمرة واحدة لا تكفي لتثبيت معلومة صحيحة إذ قد تكون تلك الحالة حصلت لسبب لم يلتفت إليه الباحث بسبب ظرف خفي عنه ولكنه لو كرر العملية ملاحظة كانت أو تجربة لعدة مرات فسوف يحصل لديه وثوق بالمعلومة التي لاحظها ، وتاريخ البحث العلمي ينقل لنا قصصاً متعددة عن صبر الباحثين في تجاربهم و ملاحظاتهم وكثرة التكرار الذي يصدر منهم الذي يثمر نتائج طيبة و بناءه.

ثانيا - مرحلة الفرض

بعد أن ينتهي المستقري من مرحلة الملاحظة والتجربة، وذلك عندما تتوفر لديه الأمثلة الكافية حول المطلوب، ينتقل إلى المرحلة الثانية من الاستدلال بالاستقراء وهي مرحلة الفرض.

والفرض: هو رأي أو فكرة يطرحها الباحث على سبيل الاحتمال الافتراضي ، فيفسر بها ظاهرة من الظواهر التي لاحظها في المرحلة السابقة (مرحلة التجربة أو الملاحظة) ، و يبين بها سبب حدوث الظاهرة أو علتها ، أو يبين بها ما يترتب عليها باعتبار الظاهرة سبباً لشيء آخر ، أو علة لشيء آخر.

فالفرض – في واقعه – تفسير مؤقت يفترضه المستقري بغية التوصل عن طريق التأكد من صحته إلى القانون أو القاعدة العامة المطلوبة.

ولابد أن يستند الباحث في طرحه لهذه الفكرة الاحتمالية الافتراضية إلى حصيلة ما لديه من المعارف و الخبرات السابقة في مجال التجربة التي يجريها أو في مجالات أخرى لها صلة ما بمجال التجربة التي يجريها ، و بعد طرح هذه الفكرة (الفرض) يبدأ بالاستدلال على هذا الفرض لغرض قبولها و تحويلها إلى قانون ثابت أو رفضها إذا لم يثبتها الدليل و الانتقال إلى فرض جديد يفسر تلك الظاهرة المشاهدة في المرحلة السابقة.

فمثلاً إذا لاحظ الباحث (المستقري) أن الغازات تتمدد عند زيادة الحرارة وكرر هذه العملية على عدة غازات فتأكد من صحة ما لاحظه وهو تمدد الغازات عند

زيادة درجة الحرارة ، فإنه ينتقل بعد ذلك إلى المرحلة الثانية وهي مرحلة الفرض إذ يحاول في هذه المرحلة تفسير ما شاهدة في المرحلة السابقة ، يسأل : لماذا تتمدد الغازات عند زيادة درجة حرارتها ؟ ويحاول أن يطرح فرضاً لتفسير هذه الظاهرة ، فيقول مثلاً : لعل السبب في ذلك **(هو زيادة المسافات البينية بين جزيئاتها)** وهذا هو ما يسمى **(الفرض)** ، ثم يحاول بعد ذلك إثبات هذا الفرض بالأدلة العلمية فإن ثبت صحة هذا الفرض فإنه يتحول إلى قانون ثابت ، وإن لم يتمكن من إثبات فرضه هذا بالأدلة العلمية فإنه يتركه ويبحث عن فرض آخر لتفسير الظاهرة التي شاهدها في المرحلة الأولى.

شروط المرحلة:

لا يعتبر الفرض فرضاً علمياً إلا إذا توفرت فيه شروط خاصة ، إذ من الواضح أنه لا يصلح أي فرض يطرحه التخيل لأن يكون فرضاً علمياً فالاحتمالات الذهنية لا نهاية لها ، وفتح مجالها بغير ضوابط ولا شروط لا يخدم القضية المعرفية ، والشروط التي يجب توفرها في الفرض لكي يكون فرضاً علمياً هي :

١ ـ ألا يتعارض الفرض مع القوانين العلمية الثابتة ، فالإنسان يبدأ من حيث انتهى الآخرون فحيث أن الجهود العلمية السابقة قد توصلت إلى قوانين علمية ثابتة فلا يجوز أن نفرض فرضاً يناقض تلك القوانين الثابتة ، نعم إذا كانت تلك القوانين غير ثابتة وهي في معرض الشك فلا بأس أن يكون الفرض مخالفاً لها ، ولكن في هذه الحالة لا يمكن أن توصف بأنها قوانين لأن القانون لا يقال له قانون إلا إذا اكتسب درجة قطعية يقينية.

٢ ـ أن يكون الفرض قضية قابلة للبرهنة على صحتها أو فسادها ، أما إذا كان الفرض غير قابل للبرهنة عليه فهو فرض مرفوض ولا قيمة علمية له كافتراض دارون أن الإنسان تطور من القردة فهو فرض لا يمكن أثباته أو نفيه فلا يوصف بالفرض العلمي .

٣ ـ أن يكون الفرض قضية قابلة للتطبيق على جميع الجزئيات المشاهدة ، أما لو أمكن تفسير بعض الجزئيات المشاهدة به دون البعض الآخر هو فرض مرفوض لا يصح الأخذ به لأنه لا يمكن أن يكون بعد ذلك قانوناً عاماً ، فالقانون العلمي يجب أن يكون منطبقاً على جميع الحالات.

ملاحظة : لابد من التميز بين اصطلاحات ثلاثة هي :

١ ـ الفرض : وهو احتمال مضنون من غير ترجيح ، وهو الخطوة الأولى.

٢ ـ النظرية : وهي احتمال مضنون مع ترجيح بالأدلة ، وهي الخطوة الثانية بعد إثبات الفرض بالأدلة فيقال له (نظرية).

٣ ـ القانون : وهو حقيقة علمية بلغت درجة اليقين بالبراهين القاطعة ، وهو الخطوة الثالثة بعد إثبات النظرية بالبراهين (وهي الأدلة اليقينية التي لا تحتمل الخلاف).

إثبات الفرض:

عندما يضع الباحث (المستقري) فرضاً لتفسير مشاهداته في المرحلة الأولى لابد له من اختبار صحة لفرضه والتأكد منه ، وقد وضعت قواعد عملية لمعرفة صحة الفرض وعلى الباحث أتباع أحد تلك القواعد ، وهذه القواعد هي الطريقة القياسية والطرق الخمس التي وضعها **(جون ستيورات مل[١])**، والتي تسمى بـ **(طرق الاستقراء)** أو **(قوانين الاستقراء)** وهي:

---

[١] جون ستيوارت مل : هو فيلسوف و اقتصادي بريطاني ولد في لندن عام ١٨٠٦ من أسرة علمية كان له من الاطلاع و المعرفة في سن الرابعة عشرة ما لرجل في الثلاثين من عمره له مؤلفات عديدة منها : نظام المنطق ، و مبادىء الاقتصاد السياسي ، و أسس الليبرالية السياسية وغيرها ، توفي في عام ١٨٧٣.

١ ـ الطريقة القياسية:

وهي طريقة القياس المنطقي القائم على اللزوم الذي تصاغ منه الأقيسة الشرطية أو القائم على التضمن أو المطابقة اللذين تصاغ منهما الأقيسة الحملية .

وبيان ذلك : أن المستقري عندما يفرض فرضاً ما لتفسير ظاهرة من الظواهر التي قد شاهدها في المرحلة الأولى (الملاحظة أو التجربة) ، فإن هذا الفرض الذي فرضه هو علة للظاهرة إذن يوجد هناك **(علاقة علية)** بين الأشياء موضوعة البحث التي شاهدها في المرحلة الأولى و بين الفرض الذي فرضه ، ثم يستنتج من ذلك الافتراض نتائج أخرى جديدة تكون معلولة للفرض نفسه ، فيبحث عن تحقق هذه النتائج الجديدة فإن وجدها متحققة علم بأن فرضه صحيح وإن لم تكن تلك النتائج الجديدة متحققة في الواقع علم أن فرضه خاطيء فيبحث عن فرض جديد لتفسير مشاهداته في المرحلة الأولى.

مثلاً : لما لاحظ نيوتن أن القمر يدور حول الأرض حاول أيجاد (فرض) لتفسير هذه الظاهرة ، فافترض (أن حركة القمر حول الأرض هذه كانت بسبب جاذبية الأرض للقمر) ولغرض التحقق من صحة فرضه هذا قام ــ مستعيناً بمعلوماته الفلكية السابقة و بالقوانين الرياضية ــ بتأليف القياس التالي :

إذا كانت الأرض تجذب القمر نحوها فلابد أن ينحرف القمر في مداره ستة عشر قدماً تقريباً في الدقيقة......صغرى

ولكن القمر ينحرف فعلاً في مداره ستة عشر قدماً تقريباً في الدقيقة ....كبرى

إذن الأرض تجذب القمر ....نتيجة

فنلاحظ أن نيوتن أثبت فرضه عن طريق علاقة العلية هكذا : أن جذب الأرض إذا كان علة لدوران القمر حول الأرض فهذه الجاذبية تكون علة أيضاً لانحراف القمر عن مداره أيضاً ، فإذا ثبت أن القمر ينحرف عن مداره فسوف يثبت أن الأرض تجذب القمر ، و عندما وجد بواسطة ملاحظاته الفلكية أن القمر فعلاً ينحرف عن مداره ستة عشر قدماً في الدقيقة تأكد أن فرضه الذي فرضه لظاهرة دوران القمر حول الشمس وهو (جذب الأرض له) كان صحيحاً.

ويمكن أن نستخدم هذه الطريقة لإثبات مختلف الفروض العلمية وخاصة في العلوم الاجتماعية والعلوم التاريخية وعلم طبقات الأرض وعلم الفلك إذ أن هذه العلوم لا يمكن إخضاعها للتجربة للتأكد من صحة الفروض فيها.

وباستخدام هذه الطريقة توصل علماء الفلك إلى معرفة حركة الأفلاك وحركة الأرض حول الشمس وكروية الأرض وحركة المدّ والجزر.

وبهذه الطريقة أيضا يعلل علماء طبقات الأرض الأسباب التي أدت إلى حدوث التغيرات في القشرة الأرضية. وهكذا بالنسبة إلى الكثير من الحوادث التاريخية والتغيرات الاجتماعية.

٢ ـ الطرق الخمس:

أ ـ طريقة التلازم في الوقوع:

وتقوم على الإيمان بتلازم العلة والمعلول واتفاقهما في الوجود والوقوع، بمعنى أنه متى وجدت العلة وجد المعلول.

فالمستقري ـ هنا ـ يدرس أكثر من حالة من الحالات التي تقع فيها الظاهرة، ثم يقوم بتحليل ظروف كل حالة مستقلة عن الحالات الأخرى، متى ما لاحظ اشتراك جميع الحالات في أمر واحد، استنتج أن من الراجح أن يكون ذلك الأمر المشترك بين جميع الحالات هو علة حدوث الظاهرة.

وبعبارة أخرى فإن المستقري في هذه الطريقة ينظر إلى الظاهرة المدروسة ويستخرج الظرف الوحيد لذي اتفقت عليه الحالات فلم يفارق في أية حالة منها ، مع أن الظروف الأخرى وجدت في بعض الحالات ، و تخلفت في الأخرى دون أن يؤثر ذلك على الظاهرة شيئاً.
قال جون ستيورت مل في بيان هذه الطريقة :
((إذا اتفقت حالتان أو أكثر للظاهرة المطلوب بحثها في ظرف واحد فقط ، واختلفت هذه الحالات فيما عداه ، فإن هذا الظرف الوحيد الذي تتفق فيه هو سبب الظاهرة))

فمثلاً : لو عرض على الطبيب مجموعة من المصابين فجأة بمرض واحد أراد الطبيب معرفة سبب المرض فافترض أن سبب المرض تناولهم لشيء معين ، فأحصى ظروف كل شخص منهم وما تناوله في ذلك اليوم ، فلم يجد شيئاً تفق فيه الجميع إلا شيئاً واحداً هو أنهم جميعاً أكلوا من عشبة معينة ، هنا يترجح عند الطبيب أن تناول هذه العشبة قد كان فعلاً هو السبب في إصابة الجميع بذلك المرض.

فعملية التأكد من صحة الفرض تمت عن طريق الاستقراء واتفاق حدوث الظاهرة في ظرف معين الأمر الذي دل على أن هذا الظرف هو السبب في حدوث الظاهرة ، أو هو يشتمل على السبب الحقيقي لحدوثها.

ب ـ طريقة التلازم في التخلف:

وتقوم على الإيمان بتلازم العلة والمعلول في العدم، بمعنى أنه متى عدمت العلة عدم المعلول.

والمستقري ـ هنا ـ يدرس حالتين تقع الظاهرة في إحداهما ولا تقع في الأخرى، ويحلل جميع ظروف الحالتين، فإن انتهى إلى أن الحالتين متفقتان في كل شيء سوى أمر واحد، ورأى أن هذا الأمر الواحد كان موجودا في الحالة التي وقعت فيها الظاهرة وغير موجود في الأخرى، استنتج أن من الراجح أن يكون هذا الأمر الموجود في حالة والمفقود في أخرى هو علة وجود الظاهرة.

قول جون ستيورت ميل في تحديد هذه القاعدة :

((إذا وجدت الظاهرة في حالة ولم توجد في حالة أخرى ، وكانت الحالتان متفقتين في جميع الظروف ألا في ظرف واحد ، يوجد عند وجود الظاهرة ولا يوجد عند اختفائها ، كان هذا الظرف سبب الظاهرة))

وليس خافياً أن هذه الطريقة هي عكس الطريقة الأولى ، فالطريقة الأولى تعتمد على اختلاف الحالات في كل الظروف إلا في الظرف الذي تحدث فيه الظاهرة

فهو متفق ، وهذه الطريقة الثانية تعتمد على اتفاق الحالات في كل الظروف إلا في الظرف الذي تحدث فيه هذه الظاهرة فهو مختلف.

مثال : إذا كانت عندنا مفرختان للدجاج متفقتان في كل ظروفهما إلا أن الأولى معطاة نسبة ما من الرطوبة والثانية جافة تماماً .
أما الأولى فقد فقس بيضها وأعطت نتيجة حسنة ، وأما الأخرى فقد كانت على عكس ذلك.
هنا يتنبه الباحث إلى أن السبب في نجاح عمل الأولى ، وجود النسبة المطلوبة من الرطوبة إضافة إلى الشروط الأخرى ، وأن السبب في إخفاق عمل الثانية هو عدم وجود النسبة المطلوبة من الرطوبة مع اتفاق ظروفها مع ظروف الأولى من كل الوجوه إلا من هذا الوجه وهو عدم وجود الرطوبة فيها و وجودها في الأولى.

وبهذه الطريقة يستنتج أيضاً أن الأوكسجين علة في الاحتراق عندما نحاول إحراق ورقتين إحداهما في محيط يتوفر فيه الأوكسجين فتحترق الورقة ، و الثانية نحاول إحراقها في محيط لا يتوفر فيه الأوكسجين فلا تحترق ، فعندما نلاحظ أن ظروف التجربتين متشابه من جميع الجهات إلا من حيث توفر الأوكسجين في الأولى و عدم توفره في الثانية عندها نعلم أن سبب حدوث الاحتراق في الأولى هو توفر الأوكسجين .

و هكذا في معرفة أن الهواء علة في سماع الأصوات لأنه في حالة عدم وجوده يستحيل سماع الأصوات.

ج ـ طريقة التلازم في الوقوع والتخلف:

وتقوم على الإيمان بأن العلة إذا وجدت وجد المعلول، وإذا عدمت عدم المعلول. وهـه الطريقة تجمع بين الطريقتين السابقتين ، فتنظر إلى حالات الظاهرة و تستخرج الظرف الذي اتفقت عليه الحالات فلم يفارق في أية حالة منها مع أن الظروف الأخرى وجدت و تخلفت ، ثم تتأكد بدراسة أخرى من تخلف وجود الظاهرة عند تخلف وجود هذا الظرف نفسه مع وجود الظروف الأخرى .

ففـي هـذه الطريقـة حصـر الدراسـة الاسـتقرائية الفـرض عـن طريـق الاتفـاق و الاختلاف ، للتأكد من أنه هو السبب في حدوث الظاهرة ، أو يشتمل على السبب.

فالمستقري – هنا – يهتدي إلى علة الظاهرة بوجـود الظـاهرة عند وجود عنصـر معّين مشترك بـين حـالتين، وبعدم وجـود الظـاهرة عند عدم وجـود ذلك العنصـر المشـترك، فإنـه يستنتج أن مـن الـراجح أن يكـون هذا العنصـر المشـترك هـو علـة وجود الظاهرة.

مثال : لو لوحظ أن ظاهرة **(ضعف المستوى العلمي)** منتشرة في مدارس متعددة تشترك في نظام تعليمي خاص، وغير منتشرة في مدارس أخرى متعددة مشتركة في عدم أخذها بذلك النظام الخاص.

فإن المستقري – هنا – يستنتج أن من الراجح أن تكون ظـاهرة ضـعف المسـتوى العلمي لدى المجموعـة الأولـى مـن المـدارس هـو النظـام التعليمـي الخـاص ؛ لأنـه وجد أن هذه الظاهرة توجد في المدارس التي تتبع ذلك النظام التعليمـي الخـاص و تنعدم عنـد انعدام ذلـك النظـام فـي المـدارس مـن الفئـة الثانيـة فعلـم أن علـة ضـعف المستوى التعليمي هي ذلك النظام التعليمي لأن الضعف ينوجد بوجود ذلك النظـام و ينعـدم بانعدامـه وهـذا هـو حـال العلـة فـإن معلولهـا ينوجـد بوجودهـا و ينعـدم بانعدامها.

وهذه الطريقة الثالثـة باعتبـار أنهـا تجمـع بـين الطـريقتين الأولـى و الثانيـة لابـد أن تكون أقوى من كل منهما ، ولكن لا يخفى أن هذه الطريقـة إنمـا تكـون ناجعـة فـي العلة المنحصرة للمعلول أما العلة غير المنحصرة فلا تنفع فيها إذ قد تنعدم العلـة و لا ينعدم المعلول لأنه قد ينوجد من علـة أخـرى كمـا فـي الحـرارة فإنـه قد تنعـدم النـار و تكـون الحـرارة موجـودة لأن لهـا أكثـر مـن علـة كالشـمس أو الكهربـاء أو غيرها ؛ ولهذا قالوا إن هذه الطريقـة لا تنـتج اليقين بصـحة الفـرض بـل تنـتج ظنـاً مؤكـداً بصـحته وهـذا المسـتوى مـن الـدليل يفيـد فـي الأمـور الطبيعيـة ويكفـي لاستخراج النظريات و الانتفـاع بهـا فـي الحيـاة مـا لـم يـأتي دليـل أقوى منـه أو مـا ينقضه و يلغيـه كمـا هـو حاصـل كثيـراً فـي العلـوم ، ومـن هنـا تعلـم القيمـة العلميـة للطريقتين السابقتين.

د ـ طريقة التلازم في التغير:

وتقوم على الإيمان بأن أي تغير يحدث في العلة لابد وأن يحدث في المعلول.

<u>ولنوضح هذا بمثال</u>: نفرض وجود فرن مشتعل وقود من النفط وفي خارج الفرن هناك عدد من المفاتيح المتحركة التي يمكن زيادتها و إنقاصها (التي يطلق عليها ـ كاك ـ باللهجة الدارجة) متصلة بالفرن وهذه المفاتيح كانت مجهولة الوظائف بالنسبة لي فبعضها للوقود و بعضها للماء وبعضها لأمور أخرى ، وأنا أريد أن أعرف مفتاح الوقود من بينها كي أتحكم بدرجة حرارة الفرن .

فإذا افترضت أن المفتاح الأول هو مفتاح الوقود وأردت أن أتأكد من صحة فرضي هذا بواسطة طريقة (**التغير النسبي**) ، فإنني أبدأ بزيادة درجة المفتاح و إنقاصها فإن وجدت أن النار في الفرن تزيد و تنقص تبعاً لزيادة المفتاح الأول وإنقاصه دون أن تتأثر بزيادة باقي المفاتيح وإنقاصها عندها أعلم أن المفتاح الأول هو مفتاح الوقود لأن التغير النسبي في النار (المعلول) يحصل تبعاً للتغير النسبي الذي يحصل في المفتاح (العلة)، فأتأكد حينها من صحة الفرض الذي افترضته.

وهذه الطريقة تزيد على الطريقة الثالثة بالتحقق من نسبة التغير في الظاهرة : ارتفاعاً في جانب الوجود مع ارتفاع كمية الشيء المفروض أنه هو السبب في الظاهرة و التناقص الجزئي المساوي لتناقص كمية الشيء المفروض أنه هو السبب في الظاهرة ، بمعنى: أنه كلما يحصل تغير في العلة لابد أن يحصل تغير في المعلول سواء كان هذا التغير تغيراً طردياً أي كلما زدنا في العلة يزيد المعلول كما في حجم الغاز فإنه معلول لدرجة الحرارة فكلما زدنا درجة الحرارة زاد حجم الغاز ، أ، يكون ذلك التغير تغيراً عكسياً أي كلما زدنا العلة نقص المعلول و كلما أنقصنا العلة زاد المعلول كما هو الحال في عرض البضائع و الطلب عليها فإن زاد العرض (العلة) نقص الطلب (المعلول) و كلما نقص العرض زاد الطلب.

هـ ـ طريقة البواقي:

وتقوم على الإيمان بأن علة الشيء لا تكون علة لشيء آخر يختلف عنه.

تستعمل هذه الطريقة عندما تكون الظاهرة مجزأة إلى عدة أجزاء ، وكانت لهذه الأجزاء علل بعددها ، وعرف الباحث علاقة بعض أجزاء الظاهرة بعللها أي علم أن علة هذا الجزء هو العلة الكذائية من بين تلك العلل ، فإذا علق كل جزء بعلته المعروفة لديه ولم يبق إلا جزء واحد فإنه يستطيع أن يعلقه بالعلة الباقية غير المرتبطة بجزء من تلك الأجزاء ، فيكون الجزء الباقي من الظاهرة معلولاً للفرد الباقي من العلل .

مثال : و كان لدينا ثلاثة أزواج من الأسلاك الكهربائية ولها ثلاثة مفاتيح ، فإذا عرفنا مفتاح الزوج الأول منها ، ثم عرفنا مفتاح الزوج الثاني منها ، فقد وضح لنا بداهة أن الزوج الثالث هو للمفتاح الثالث.

وقد عرف جون ستيورت مل هذه الطريقة بقوله :

((اطرح من أي ظاهرة الأشياء المعروف أنها معلولة لبعض علل معروفة فيكون الباقي من الظاهرة معلولاً لبعض الآخر من تلك العلل))

وبهذه الطريقة اهتدى (ليفرييه) إلى اكتشاف الكوكب (نبتون) وذلك حينما وجد انحرافا في مدار الكوكب (يورانوس) ونسب ذلك الانحراف إلى وجود كوكب آخر قريب منه، لأن الظواهر الفلكية الأخرى المتصلة بالكوكب (يورانوس) معروفة لديه سوى الظاهرة الباقية وهي ظاهرة انحراف مدار (يورانوس) فإذن من الراجح أن تكون علتها هي وجود كوكب آخر قريب منه.

ثالثا ـ مرحلة القانون

وهي المرحلة الأخيرة التي ينتهي إليها المستقري ذلك بعد أن تثبت لديه صحة الفرض الذي افترضه، وينتقل إلى وضع القاعدة العامة الثابتة والتي تسمى بـ **(القانون).**

(التمثيل)

تعريفه:

التمثيل: هو إثبات حكم لجزئي لثبوته في جزئي آخر مشابه له.

<u>بيان ذلك :</u> إذا كان لدينا شيئان أحدهما معلوم الحكم و الآخر مجهول الحكم ، وكان بين هذين الشيئين جهة شبه بحيث نعتقد أن جهة الشبه هذه هي السبب لثبوت الحكم للشيء الأول ، فأننا نثبت للشيء الثاني حكم مشابه لحكم الشيء الأول و هذه الطريقة لإثبات الحكم للشيء الثاني هي التي يقال لها (التمثيل) و هي الطريقة الثالثة من طرق الاستدلال المباشر.

مثاله:
لدينا **(خمر)** و لدينا **(نبيذ)** ، والخمر حكمها الشرعي معلوم لدينا وهو **(حرمة شربها)** بينما حكم الشرعي للنبيذ مجهول لدينا ، ولكن هناك جهة شبه بين الخمر و النبيذ هي **(الإسكار)** فكل منهما مسكر ، و نحن نعتقد أن سبب تحريم شرب الخمر هو كونها مسكرة ، وهذا السبب موجود أيضاً في النبيذ ، فننقل حكم الخمر إلى النبيذ فنقول : النبيذ حرام شربه .

أركان التمثيل : للتمثيل أركان لا يتم الاستدلال به إلا عند توافرها وهي:

١ ـ **الأصل:** وهو الجزئي المعلوم ثبوت الحكم له كالخمر في المثال المذكور.

٢ ـ **الفرع:** وهو الجزئي المطلوب إثبات الحكم له كالنبيذ في المثال المذكور.

٣ ـ **الجامع:** وهو جهة المشابهة بين الأصل والفرع كالإسكار في المثال المذكور.

٤ ـ **الحكم:** وهو الحكم المعلوم ثبوته للأصل و الذي يراد إثباته للفرع كحرمة الشرب في المثال المذكور.

كيفية الاستدلال به:

هي أن يعمد المستدل إلى معرفة جزئي يشابه الجزئي الذي يطلب إثبات حكمه، ثم يقوم بمحاولة حصر علة الحكم في النقطة أو الوصف الذي يشترك الجزئيان فيه والذي يصلح لأن يكون سببا للحكم، ثم يثبت الحكم للجزئي الذي يجهل حكمه.

مثل: أن يعمد المستدل وهو يريد معرفة (حكم شرب النبيذ) إلى معرفة ما يشابهه في بعض أوصافه التي تصلح لأن تكون سببا للحكم وهو (الخمر) - هنا - ثم يقوم بمحاولة حصر سبب حرمة شرب الخمر بـ (الإسكار) من بين الأوصاف المشتركة بين الخمر والنبيذ، لأن الإسكار يصلح لأن يكون سببا للحرمة.

وطريقة حصر سبب الحكم أي تحديد السبب الذي من أجله حكم على الخمر بأنها يحرم شربها بأن نستعرض صفات الخمر ونحاول معرفة سبب حرمة شربها فنقول مثلاً :

١ ـ الخمر لها اللون الكذائي ولا يمكن أن يكون لونها سبب حرمة شربها لأن العصير الفلاني له نفس اللون ولكنه يجوز شربه.

٢ ـ الخمر لها الرائحة الكذائية ولكن لا يمكن ا، تكون رائحتها سبب حرمتها لأن هذه الرائحة موجودة في غيرها من المواد المحللة الشرب.

٣ ـ الخمر مسكر ، والراجح أن هذا هو سبب حرمتها لأن السكر يذهب بالعقل و إذا فقد الإنسان عقله فإنه يفعل كل قبيح.

وبهذه الطريقة من **الدوران** بين صفات الخمر ــ أو بالاستفادة من إحدى الطرق الخمس التي تقدم ذكرها في الاستقراء في إثبات الفرض (طرق جون ستيورت ميل) ــ نستكشف علة تحريمها ، فإذا كانت هذه العلة موجودة في شيء آخر كالنبيذ فإننا ننقل حكم الخمر إليه.

فيترتب عليه: أن حكم شرب النبيذ هو الحرمة أيضا لأنه مسكر كالخمر.

فالخطوات التي تتبع في الاستدلال بالتمثيل هي ما يلي:

١ - تعيين المطلوب (وهو في مثالنا : معرفة حكم النبيذ)

٢ - تعيين الأصل (وهو الشيء المعلوم الحكم الذي يشبه الشيء المطلوب في جهة وهو في مثالنا لخمر)

٣ - محاولة حصر سبب الحكم في الأصل (وهو الإسكار في مثالنا) ، فإذا كان سبب الحكم هو نفس جهة الشبه بين الأصل و الفرع أمكن الانتقال للخطوة التالية.

٤ – النتيجة وهي نقل الحكم من الأصل إلى الفرع أي إثبات حكم للفرع مماثل لحكم الأصل.

أهمية التمثيل:

إن القيمة العلمية للتمثيل هي أنه يفيد الاحتمال في أغلب الأحيان ، وفي أحسن الأحوال فإنه يفيد الظن ، ولكن رغم لك فإن للتمثيل أهمية كبيرة في حياتنا العملية اليومية و كذلك في حياتنا العلمية ، فكم نصحنا أصدقائنا بشراء جهاز ما لأننا نملك جهازاً يشبه هذا الجهاز وكان جيداً بحسب تجربتنا له فهذا تمثيل ، وكم هششنا لشخصا لم نعرفه من قبل لمجرد أنه يشبه شخصاً عزيزاً علينا فهذا تمثيل ، وعن طريق التمثيل توصل **(دارون)** إلى وضع **(نظرية تنازع البقاء)** بين الأحياء، لأنه لاحظ وجود وجه شبه بين الحياة الاجتماعية في قيامها على أساس من التنافس والتصارع بين طبقات المجتمع وبين الحياة الطبيعية التي يحكمها الصراع من أجل البقاء بين أفرادها فقال بإن هذا الصراع و الانتخاب الطبيعي هما سبب تطور الأنواع الحياتية إلى أنواع جديد لم تكن موجودة .

وعن طريق التمثيل أيضا توصل **(نيوتن)** إلى وضع **(نظرية الجاذبية)** لأنه لاحظ وجه شبه بين سقوط الأجسام نحو الأرض وحركة القمر حول الأرض وحركة الكواكب جميعها حول الشمس.

والتمثيل المنطقي هذا هو الذي يطلق عليه في الفقه **(القياس الشرعي)** الذي يعد في رأي بعض المذاهب الفقهية الإسلامية غير الشيعية مصدراً من مصادر التشريع الإسلامي **(وهو القياس الذي نهى عنه الأئمة عليهم السلام واعتبروا العمل به في الأحكام الشرعية محقاً للدين)** ولهذا فإن الشيعة الإمامية لا يستخدمون هذا الدليل (التمثيل المنطقي) في استنباطاتهم الفقهية ، أما القياس المنطقي الذي تقدم بيانه وتقسيماته في الطريقة الأولى من طرق الاستدلال المباشر فهو غير منهي عنه ، بل هو مستخدم في كل العلوم الشرعية و غيرها و يعتمد عليه في الاستدلال.

(التحليل و التركيب)

من العمليات المهمة التي يقوم بها الذهن البشري لمعرفة الأشياء و تحديد خواصها الحكم عليها في مختلف المجالات التي يخوض فيها الإنسان العلمية منها و العملية هي عملية التحليل و عملية التركيب.

التحليل

التحليل: هو تقسيم الشيء إلى أجزائه (سواء كانت هذه الأجزاء ذهنية أو خارجية و سواء كانت هذه الأجزاء بسيطة أم مركبة) من عناصر أو صفات أو خصائص، وعزل بعضها عن بعض، ثم دراستها واحداً واحداً للوصول إلى معرفة العلاقة القائمة بينها وبين غيرها من خلال النظر في وجه ترابط الأجزاء بعضها ببعض ، واداء كل جزء منها وظيفته الخاصة به بحسب موضعه من الكل حتى اجتمع منها الكل فأدى وظيفته الكبرى القائمة على تعاون الأجزاء .

تقسيمه:

ينقسم التحليل إلى قسمين هما: التحليل المادي (الطبيعي) وهو ما يقوم به الباحثون في مختبراتهم لمعرفة الأجزاء الخارجية للشيء ، **والتحليل العقلي (المنطقي)** الذي نستفيد منه في معرفة الأجزاء الذهنية للشيء من جنس و فصل وغيرها.

١ ـ التحليل المادي:

هو عملية مادية تقوم على عزل أجزاء المركب المادي عن ارتباطه التركيبي بباقي الأجزاء لاكتشاف حقيقة هذه الأجزاء و صفاتها و خصائصها و آثارها و وجه ارتباطها بالشيء الذي عزلت عنه و إمكانية ارتباطها بأي جزء آخر إلى غير ذلك من مما يمكن بحثه و اكتشاف شيء فيه.

وقد أفاد هذا النوع من التحليل المعارف المادية فوائد كبيرة ، فقد توسعت به العمليات التجريبية توسعاً عظيماً جداً ، و اكتشف بواسطته كثير من العناصر التي كانت مجهولة للإنسان ، وقد استعمل هذه العناصر في تركيب مركبات جديدة مفيدة في مجالات كثيرة .

مثاله:

كتحليل الماء ـ كيميائيا ـ إلى عنصر الأوكسجين وعنصر الهيدروجين بنسبة (٢) من الأوكسجين إلى (١) من الهيدروجين .

وتحليل حامض الكاربونيك إلى (٣) أجزاء من الأوكسجين و جزء من الكربون و جزئين من الهيدروجين .

٢ ـ التحليل العقلي:

هو عملية فكرية تقوم على عزل ذهني لصفات الشيء الموضوع للتحليل ، أو عزل خواصه ، أو عزل أجزائه بعضها عن البعض الآخر بقصد معرفة حقيقته.

فالتحليل العقلي عملية فكرية يتوصل بها الباحث إلى أجزاء (المعنى) المركب من عدة معاني ، فمعنى الإنسان ـ مثلاً ـ هو كل مركب من أجزاء ، و بالبحث يتبين لنا أن المقوم الأساسي له من أجزائه هما جزءان : الحيوانية و الناطقية ، وهذه النتيجة إنما توصلنا إليها عن طريق التحليل العقلي (المنطقي)

مثاله:

كتحليل العالم الكيميائي الذي يبحث في الفضة وخواصها، عندما يحللها إلى صفة اللون (البياض) ويعزل هذه الصفة في ذهنه ويتأكد من وجودها في أفراد أخرى من الفضة، ثم يحللها إلى خاصية (قبول الفضة للطرق) ويعزلها كذلك ويتأكد من وجودها أيضا في أفراد أخرى من الفضة، ثم يحللها إلى خاصية (سرعة توصيل الفضة للحرارة والبرودة والكهرباء) ويعزلها ويتأكد منها كما فعل سابقاً، وهكذا يعمل في بقية الصفات والخواص حتّى ينتهي إلى مجموعة من الصفات والخصائص تعطي صورة كاملة للفضة ، فيقول مثلاً :

الفضة : (معدن أبيض اللون قابل للطرق سريع التوصيل للحرارة و الكهرباء).

التركيب

التركيب: هو جمع أجزاء الشيء أو ربط صفاته وخواصه بعضها ببعض للوصول إلى قوانين عامة ، فبعد أن حلل الباحث الشيء الواحد أو أشياء متعددة ، و بعد النظر في صفات الأجزاء و خصائصها ، وما يمكن أن تقوم به من وظائف تأتي عملية إعادة التركيب ، أو ابتكار تركيب جديد يفترضه التخيل ملاحظاً الملائمة بين التركيب الذي يتخيله و بين غاية من غايات الإنسان في الحياة لتي يلبيها هذا التركيب الجديد.

تقسيمه:

ينقسم التركيب إلى قسمين أيضا: هما التركيب المادي والتركيب العقلي.

١ ـ التركيب المادي:

هو جمع أجزاء الشيء مترابطة ترابطاً تظهره مؤلفا تأليفا كاملا في الواقع الخارجي ، فهو عملية مادية تقوم بالتأليف بين العناصر المادية الجاهزة في الطبيعة أو التي انتهت إليها أعمال التحليل ، وحين يقوم الباحث بإعادة تركيب مادة ما كان قد حللها سابقاً إلى عناصرها إنه يمتحن بعمليته التركيبية دقة العملية التحليلية التي قام بها سابقاً و صوابها أو يكتشف عدم الدقة فيها أو خطأها و عدم صوابها.

أما حين يقوم الباحث باختبار مركبات جديدة فإنه يحاول اكتشاف شيء جديد له ظواهر وآثار و شروط و خصائص لا تعرف على وجهها الصحيح إلا بعد التجربة و الاختبار.

مثاله: كتركيب الكيميائي للماء الصناعي من عنصريه المذكورين سابقاً تركيباً يشابه الماء الطبيعي بصفاته وخواصه. أو تركيب سبائك جديدة لم تكن موجودة بهذا التركيب من قبل.

٢ - التركيب العقلي:

هو ربط صفات الشيء أو خواصه بعضها ببعض في الذهن .

و بعبارة أخرى : هو انتقال الذهن من الأجزاء الصغيرة أو من العناصر البسيطة إلى الكل الذي يتركب منها ، أو يمكن أن يتركب منها ، فيأتي مثلاً المهندس فيجمع في مخيلته أجزاءاً متفرقةً مما أختزنه في ذاكرته من عناصر الأشياء و يؤلف بينها تأليفاً مترابطاً منطقياً بحسب ما يعلمه من قوانين الطبيعة و سننها فينتهي إلى ابتكار جديد غير مسبوق ، ثم يأتي التركيب المادي لتجريبي فينفذ هذا المخطط الفكري أو التركيب الفكري الذي قام به الفكر .

مثاله: كتركيب العالم الهندسي للمثلث من ثلاثة خطوط مستقيمة متقاطعة، وللمربع من أربعة خطوط مستقيمة متساوية متعامدة. و كالتركيبات البديعة التي يطالعنا بها باقرة العمارة من أبنية مبتكرة وغيرها.

(مناهج البحث العلمي)

المنهج العلمي: هو الطريقة التي يتبعها العلماء في وضع قواعد العلم وفي استنتاج معارفه على ضوء تلك القواعد.

شرح التعريف:

نعني بالعلم – هنا- كل مجموعة منظمة من المعارف الإنسانية تدور حول موضوع خاص فعلم النحو ــ مثلاً ــ عبارة عن مجموع المسائل النحوية التي دونها علماء النحو التي تدور حول الكلمة و تبحث في أحوالها من حيث البناء و الإعراب.

وفي ضوئه: يكون المنهج العلمي بمعناه العام: هو الطريقة التي ينتهجها الباحثون في دراسة أي موضوع من أي علم من العلوم للوصول إلى القواعد العامة، واستنتاج المعارف على ضوء تلك القواعد ، فعندما يحاول الباحث الخوض في أي موضوع من الموضوعات في أعلم من العلوم فإنه سيواجه كماً كبيرا من المصادر التي تشتمل على مئات الآلاف من المعلومات يقف الباحث متحيراً فلابد له من علو يبين له الطريقة الصحيحة في أختيار الموضوع المناسب للبحث و كيفية استعمال المصادر و ضابطة المفاضلة بينها ، و يبين له من أين يبدأ بالبحث و كيف يجمع معلومات البحث ، ثم كيف يدرس تلك المعلومات للخروج بنتائج صحيحة بما يوفر له الوقت و الجهد ، و العلم الذي يتكفل بهذه المهمة هو علم مناهج البحث العلمي.

تقسيمه:

تتنوع مناهج البحث العلمي إلى نوعين هما: المناهج المنطقية (المناهج العامة) والمناهج الفنية (المناهج الخاصة).

المناهج العامة

المناهج العامة (المناهج المنطقية): هي الطرق العامة للبحث العلمي التي تشمل كل علم ، فهي قواعد عامة يحتاجها كل باحث مهما كان نوع العلم الذي يبحث فيه أو نوع الموضوع الذي يخوض في دراسته.

شمولها:

تشمل هذه المناهج جميع العلوم بأسرها وذلك لأنها تضع بين يدي العلماء والباحثين القواعد العامة لوضع العلم في هيكله العام وتنظيم عناصر بحثه تنظيما يربط بعضها ببعض وتأليف أجزائه تأليفا متناسقا حتى تأتي متكاملة ومطابقة لقوانين التفكير الصحيح التي تبعد البحث عن العقم وتبعد الفكر عن الوقوع في الخطأ.

وقد رأينا فيما درسناه من موضوعات التعريف والاستدلال وما إليها من التقسيم والتصنيف والتحليل والتركيب، كيف أن جميع العلوم تشترك في استخدام هذه القوانين فإننا لا نجد باحثا من الباحثين إلا وهو يحتاج إلى تعريف مجموعة من لأمور في بحثه فلابد له من معرفة طريقة التعريف الصحيحة ، و علم المنطق يوفر له هذه القواعد التي لو اتبعها في تعريفاته لخرجت تعريفاته صحيحة خالية من الأخطاء ، و كذلك الاستدلال فكل باحث يحتاج لأن يثبت صحة أفكاره التي توصل إليها في بحثه أو إثبات خطأ الأفكار المخالفة لمتبنياته ، ولكن الاستدلال فن له قواعده التي إذا روعيت كان الاستدلال صحيحاً وإلا فلا ، و علم المنطق هو الذي يوفر للباحث قواعد الاستدلال الصحيح وكل هذا قد تقدم بيانه وهي أمور يشترك فيها الباحثون وغيرهم في الحاجة إليها ، و الآن نريد أن نبين قواعد عامة وضعها المناطق لخصوص الباحثين يحتاجون إليها مهما اختلفت موضوعات أبحاثهم.

وأهم القواعد العامة لمناهج البحث العامة التي وضعها علماء المنطق هي:

١ ـ يجب الشك في كل قضية حتى يثبت صدقها، فإن كانت من القضايا البديهية لابد من التأكد من بداهتها، وإن كانت من غير البديهية لابد من الرجوع إلى

الدليل الناهض بإثبات صدقها. فليس من شأن الباحث أن يصدق ويسلم بكل ما يجده مسطوراً أمامه من القواعد و المعلومات الشك هو روح البحث و المحرك له.

٢ ـ يجب استخدام طريقة التحليل فيجزأ الموضوع إلى أكبر عدد من الأقسام ؛ لأن دراسة الموضوع من دون تجزئته تكون متعسرة في أغلب الأحيان كما أنها لا تتيح للباحث فرصة دراسة الجزئيات المهمة في الموضوع ، وكثيراً ما يطالب الباحثون قبل السماح لهم المباشرة في البحث في البحوث الأكاديمية (بخطة البحث) ، وما خطة البحث إلا تحليل للموضوع المبحوث إلى مكوناته الأساسية وبيان المواطن التي سيخوض في دراستها الباحث بالإضافة إلى عناصر أخرى تطلب فيها.

٣ ـ يجب أن تكون خطوات البحث منظمة ومترابطة يبدأ الباحث بالجزء الأصغر، فالأكبر منه، وهكذا حتى ينتهي إلى المركب ، فنجد أن الباحث يبدأ كتابة الفقرات التي تنتظم فيما بعد في فصول وبعدها تجمع الفصول التي يجمعها موضوع واحد في أبواب ومن هذه الأبواب يتألف البحث.

٤ ـ يجب أن تكون الدراسة مستوعبة لكل أطراف الموضوع والأمثلة مستوفية لكل شؤونه ، ولهذا فعلى الباحث أن يختار موضوعاً يتناسب مع إمكانيات الباحث من حيث الوقت و سعة البحث و الإمكانيات المادية من حيث الحصول على المصادر و لتمكن من إجراء التجارب في البحوث التجريبية ، فلا يختار موضوعاً أكبر من إمكانياته ثم يهمل دراسة بعض جوانب الموضوع بحجة قلة الإمكانيات.

٥ ـ يجب أن تكون غاية البحث واضحة ، فالغاية من البحث هي من مقومات خطة البحث فلابد أن تكون واضحة و محددة قبل الخوض في البحث ، فلا يمكن لباحث مثلاً أن يجري دراسة عن فئة من المجتمع وهو لم يحدد بعد لناحية المدروسة (كالحالة الصحية أو الاجتماعية أو الفكرية) أو لم يحدد الغاية من بحثه هل الغاية منه تصحيح حالة معوجة في تلك الشريحة المدروسة أو الحصول على درجة علمية أو تقديمه لجهة تخطيطية أو تنفيذية ...الخ ، فعدم وضوح الغاية من البحث تؤثر في صحة خطة البحث و بالتالي تؤثر على نجاح البحث.

٦ ـ يجب ألا تتناقض أجزاء البحث بعضها مع بعض ، فالنتائج التي توصل أليها في الفصل الأول مثلاً لا يمكن أن تكون مثاراً للبحث و التشكيك في الفصول التالية إذ المفروض أن الباحث أقام على صحتها الدليل في الفصل الأول فهي مسلمه لديه ، هذا فضلاً عن أنه يأتي في الفصول التالية بنتائج تناقض ما توصل أليه في الفصل الأول.

٧ ـ يجب أن يلم البحث كل مسائله وتبعد عنه غير مسائله ، فعلى الباحث أن يتجنب الاستطراد أي الخوض في أبحاث جانبية ليست من صلب البحث ، فإن احتاج إلى هذه الأبحاث فليذكرها في الهامش أو في ملحق بالبحث حتى لا تختلط الأبحاث التي هي من صلب البحث بغيرها من الأبحاث.

و الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على نبيه محمد و آل بيته الطيبين الطاهرين